مجلّة

المجمع الجزائري للّغة العربيّة

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن المجمع الجزائري للغة العربية

العدد الثامن والثلاثون السنة العشرون: جمادى الآخرة 1446 هـ الموافق لـ: ديسمبر 2024 م

مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية

المجلد 20 - الرقم 2 – ديسمبر 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية

مجلة لغوية علمية محكمة يصدرها المجمع الجزائري للغة العربية

أسّسها الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** سنة 2005

المشرف العام: **الشريف مريبعي**

رئيس المجمع الجزائري للغة العربية

رئيس التحرير: **الطاهر لوصيف**

مديرة التحرير التنفيذية: **نسرين زعنون**

للاتصال بنا:

العنوان: نهج العقيد أمحمد بوقرة، رقم 6، الأبيار، الجزائر. ص.ب 402، الأبيار، الجزائر.

الموقع الإلكتروني: https://majala.aala.dz/

البريد الإلكتروني: majala@aala.dz

هاتف: **40 72 48 (23) 213+**

فاكس: **41 72 48 (23) 213+**

هيئة التحرير

رئيس التحرير: الطاهر لوصيف

مديرة التحرير التنفيذية: نسرين زعنون

المحررون المساعدون: أحمد جعفري (جامعة أحمد دراية بأدرار- الجزائر)، أحمد حساني (جامعة الوصل- الإمارات)، أحمد علي لقم (كلية العلوم الشرعية- سلطنة عمان)، أحمد يوسف (جامعة السلطان قابوس بسلطنة عُمان)، سليم أسامة محمد(جامعة قناة السويس- مصر)، أنيسة داودي (جامعة برمنجهام- بريطانيا)، إياد عبد المجيد إبراهيم العبد الله (جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية- الإمارات)، بشير إبرير (جامعة باجي مختار بعنابة- الجزائر)، بوعبد الله لعبيدي (جامعة محمد بن زايد- الإمارات)، جميلة عاشور (جامعة خميس مليانة- الجزائر)، حبيبة بودلعة (مركز البحث العلمي والتقني في تطوير اللغة العربية- الجزائر)، حسام محمد عزمي العفوري (الجامعة العربية المفتوحة- الأردن)، حسن حمزة (جامعة ليون- فرنسا)، حلومة بوسعدة (جامعة التكوين المتواصل بتونس)، حميدي بن يوسف (جامعة يحي فارس بالمدية- الجزائر)، الحواس مسعودي (جامعة السلطان قابوس- سلطنة عمان)، خضر محمد أبو جحجوح (الجامعة الإسلامية بغزة- فلسطين)، خليفة بوجادي (جامعة الوصل- الإمارات)، الداودي زاهر (جامعة السلطان قابوس- سلطنة عمان)، ريمة براك (الجامعة اللبنانية- لبنان)، سعيدة كحيل (جامعة باجي مختار بعنابة- الجزائر)، سميرة وعزيب (المجمع الجزائري للغة العربية- الجزائر)، سيد مجاور سكران مجاور (مجمع اللغة العربية بالقاهرة- مصر)، شريف بوشحدان (جامعة باجي مختار بعنابة- الجزائر)، صليحة مكي (مركز البحث العلمي والتقني في تطوير اللغة العربية- الجزائر)، صونية بكال (مركز البحث العلمي والتقني في تطوير اللغة العربية- الجزائر)، طاهر ميلة (جامعة الجزائر 2- الجزائر)، الطيب دبة (جامعة عمار ثليجي الأغواط- الجزائر)، عبد الحميد مدكور (اتحاد المجامع اللغوية العربية)، عبد الرحيم بوقطة (مجمع القرآن الكريم بالشارقة- الإمارات)، عبد المجيد سالمي (جامعة الجزائر 2- الجزائر)، عبد النور جمعي (مركز البحث العلمي والتقني في تطوير اللغة العربية- الجزائر)، علي عبد الأمير عباس الخميس (جامعة بابل- العراق)، عمر بلخير (جامعة مولود معمري بتيزي وزو- الجزائر)، عمر لحسن (جامعة باجي مختار بعنابة- الجزائر)، قدور عمران (المدرسة العليا للأساتذة -الجزائر)، كريمة أوشيش (مركز البحث العلمي والتقني في تطوير اللغة العربية- الجزائر)، ماهر فؤاد الجبالي (جامعة الجوف- السعودية)، محمد آيت مهوب (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- تونس)،محمد خان (جامعة محمد خيضر ببسكرة- الجزائر)، محمدصاري (جامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهراس- الجزائر)، محمود شوش (جامعة ماردين أرتقلو - تركيا)، محمد عبد الرحمن يونس (الجامعة النمساوية العربية للعلوم والتكنولو جيا- النمسا)،نعمان بوقرة (جامعة أم القرى- السعودية)، هناء محمود إسماعيل الجنابي (الجامعة العراقية).

* المقالات التي ترد إلى المجلة لا تعاد إلى أصحابها، نشرت أم لم تنشر.

* المقالات الواردة في هذا المقالات هي آراء المؤلفين وهم المسؤولون عنها، ولا تعكس بالضرورة سياسة المجلة أو سياسة الناشر ووجهة نظره.

محتويات العدد

1. الاتجاهات المعاصرة في اللسانيات وآفاق البحث في اللغة العربية: قراءة وصفية ناقدة

نعمان بوقرة.....09

2. مقدمة تاريخية لبراديغم العلوم المعرفية واللغة في الدراسات الغربية

عمر بلخير.....43

3. في العلاقة بين المعجم والقاموس- معجم "العين" أنموذجا-

عبد القادر بوشيبة.....63

4. مراجعات في الدرس الصرفي: مَثَلٌ من أفعالِ الزيادات

محمد حمدان الرقب.....87

5. اضطراب صعوبة فهم التراكيب لدى الأشخاص المصابين بالحبسة

آسيا بومعراف.....109

6. Advancements in Diagnosis of Childhood Arabic Reading and Writing Disorders: Development, Validation, and Normalization

كهينة لطاد وفوزية بداوي.....165

الاتجاهات المعاصرة في اللسانيات و آفاق البحث في اللغة العربية

قراءة وصفية ناقدة

Contemporary trends in linguistics and fields of research in the Arabic language Descriptive and Critical Reading

نعمان بوقرة *

Naamane Bouguerra

جامعة أم القرى - السعودية

Umm Al-Qura University - Saudi Arabia

nabouguerra@uqu.edu.sa

تاريخ الإرسال: 2024/05/06 - تاريخ القبول: 2024/05/27 - تاريخ النشر: 2024/12/31

الملخص

تتوخى هذه المقاربة الوصفية عرض ونقد مسارات التحول المعرفي والمنهجي المعاصر للنظريات اللسانية وتطبيقاتها في تحليل الظاهرة اللغوية، ومن ثم التطرق إلى أبرز تجلياتها في البحث اللساني العربي تمثلا نظريا واستثمارا في ميادين وصف اللغة العربية لسانيا، والجوانب المتصلة باستعمالها خاصة ما تعلق بتعليمها، وصناعة متنها المعجمي والنصي.

وانطلاقا من هذه الرؤية يمكن صوغ أسئلة تبرز أهم المنعطفات المعرفية والمنهجية التي مرت بها اللسانيات المعاصرة، والسؤال عن أشكال تلقيها في الكتابة اللسانية العربية، وأبرز ما يثار عادة في سياقات البحث المشابهة ما يتعلق بأزمة الخطاب اللساني العربي في سياق أزمة معرفية وأكاديمية عامة. إنّ هذه الأسئلة وغيرها مما يطرح، ويكرر القول فيه ضمن مقامات مختلفة لا ينفي إمكان محاولات الوصف والتفسير والنقد، وذلك بهدف تثمين الجهود، وتوجيهها الوجهة التي يتطلبها النظر العلمي الحصيف، والوجاهة الوظيفية اللازمة.

الكلمات المفتاحية: لسانيات عربية؛ لسانيات رخوة؛ متون؛ تحليل نقدي للخطاب؛ أزمة تلقي.

* المؤلف المراسل: نعمان بوقرة

Abstract

This descriptive approach aims to present and criticize the paths of contemporary cognitive and methodological transformation of linguistic theories and their applications in the analysis of linguistic phenomena. Then, the most prominent manifestations of it in Arabic linguistic research were approached in terms of theoretical representation and investment in the fields of describing the Arabic language linguistically, and the aspects related to its use, especially those related to its teaching and lexical and textual formation. Based on this vision, questions can be formulated that highlight the most important cognitive and methodological trends that contemporary linguistics has undergone and ask about the forms of their reception in Arabic linguistic writing. Perhaps the most prominent thing that usually arises in similar research contexts is related to the crisis of Arabic linguistic discourse in the context of a general cognitive and academic crisis. These and other questions that are raised and repeatedly stated in different positions do not negate the possibility of attempts at description, interpretation and criticism. This is with the aim of valuing efforts and directing them in the direction required by precise scientific direction and necessary functional relevance.

Key words: Arabic linguistics; soft linguistics; corpus; critical analysis of discourse; crisis of reception.

- مقدّمة

يلاحظ المختصون في الثقافة العربية المعاصرة امتداد صور التأثير المعرفي المتعدد لنظريات المعرفة الغربية التي تشكل ما بات يعرف بالدراسات البينية لتشمل جملة الدراسات اللغوية الدائرة حول اللغة العربية تنظيرا وتطبيقا[1]، وقد غدا هذا الدرس اللساني مدعوما بأطروحة مُشرعنة لما يعرف بـ"اللسانيات الرخوة" (Soft linguistics) بوصفها لسانيات خارجية تدرس الهامش، حيث ينفتح في إطارها النسق اللساني على العلوم المجاورة، وما ذاك إلاّ إقرارا بالبنية المركبة للمعرفة الإنسانية، متجاوزةً حدود التّخصصية إلى آفاق الموسوعية والتشاركية، فلم يعد المدخل الواحد كافيا للإجابة عن الأسئلة المشكلة حول الواقع والعالم وهموم الإنسان المعاصر، الذي يمعن في البحث عن حلول عاجلة وملموسة، يعزّ الوصول إليها بنظرة منغلقة على التخصصية[2]. يقول بلانشيه في هذا السياق: "إنّ اختلاط العلوم فيما بينها أصبح اليوم هو القاعدة تقريبا، وأخذت هذه العلوم في التزايد والامتزاج فيما بينها، وأصبحت حدودها متحركة..."[3].

وفي هذا الإطار المنفتح على البينية يشرع فحص منجزات اللسانيات عموما، وفي واقعها العربي الراهن خصوصا، في ضوء جملة الممارسات البحثية التي تعبر عنها الكتابات المختلفة في مستوى أسسها المنهجية، وما تلوّح به من نقائص في مستوى الفهم والفعالية، ويكون حدث القراءة الناقدة أداة للمراجعة الفكرية بغرض توجيه الأنظار، وتقويمها من جهة، وابتغاء تحقيق كفايتها التداولية، وأهدافها العملية من جهة ثانية في سياق التلقي الجديد؛ لذا سيكون مهما تثوير أسئلة عديدة نطمح إلى الإجابة عنها، أو ندعو إلى مباحثتها تثمينا لقيمة المنجز عينة، أو التنبيه إلى مشكلاته المراسية، وما ينبغي الاعتناء به في مستوى البحث والتدريس الجامعي من تخصصات متضافرة، لها قيمة وظيفية في تدبير الشأن اللغوي.

ولعلنا نتمكن في هذا المقام من تقديم بعض الملاحظات العابرة حول طبيعة البحث اللساني، وآفاقه النظرية والإجرائية في دراسة اللغة ضمن سياق التلقي العربي للاتجاهات اللسانية الغربية باتجاهيها الفرنكفوني والإنجلوسكسوني، وكذا سبل استثمار هذه المعرفة الخصبة في تطوير بحوث اللغة العربية، وترقية مناهج تعليمها وتعلمها، مع الاعتراف باتساع هذا الموضوع، وتعدد الكتابات التي حاولت

تقويم النظر البحثي العربي في ميدان اللسانيات وتطبيقاتها، خصوصا تلك التي عنيت بالكتابات اللسانية الوصفية والوظيفية والتوليدية، انطلاقا من محاولة نقد خلفيتها المعرفية، وأسسها المنهجية في التلقي والتمثيل، ككتابات مصطفى غلفان وحافظ إسماعيلي العلوي التي حققت - في نظري- السبق الكتابي من جهة الجدة والشمول، حتى أضحت أنموذج محاكاة في عديد الكتابات التي سيشار إليها في سياق لاحق. ولعلها تمثل دراسات سابقة للبحث، إلا أنها توقفت عند حدود اللسانيات الكلاسيكية، ويلزمنا مواصلة النظر في اتجاهات اللسانيات الموسعة، بتفرعاتها المختلفة، وكيف استقبلها اللسانيون من الجيل الجديد في ميادين الرماية الأخرى كاللسانيات النصية وتحليل الخطاب وتعليمية اللغة والمعجميات واللسانيات الحاسوبية والجنائية والجغرافية وغيرها لنرى مدى كفاية إصابتهم وجودة رميهم.

إن تعدد جوانب الموضوع المطروح، وانفتاحه على إشكالات معرفية ومنهجية ومصطلحية متعددة يدفع إلى ضرورة تقييده بقيود منهجية تحدّ من غلوائه وتشظيه، لذا يحسن تناوله من ثلاثة محاور تضيّق مسارات الأطروحة.

1. تصورات في المنهج اللساني

ما ينبغي التنبيه إليه مبدئيا، ونحن نروم الولوج إلى عالم اللسانيات الذي يعج بالآراء المختلفة المتوسلة ظاهرة اللسان موضوعا للتحليل أنّ الغاية الأساس من إنشاء النظريات اللسانية ليست سباحة في عوالم التفكير الافتراضي يهدي إليها الترف الفكري، وإنما تقديم الإجابات الوظيفية الفاعلة عن أسئلة وهموم معرفية تقضي بحلّ المشكلات الميدانية التي تصادف مستخدمي اللغات في المواقف التواصلية المختلفة. فلا قيمة للسانيات ولا جدوى من الاعتناء بها إنْ لم تكن اجتماعية أولا، وتطبيقية ثانيا، وممّا لا يخفى على أهل المعرفة اللسانية أنّ علوم اللسان بلغت منزلة سامقة في التطور والإتقان في ثقافة الآخر ومعرفته، وهذا بفضل منهجيتها العلمية والموضوعية، واحتكامها إلى الاستقراء والقاعدة التجريبية بوصفها مبدأ كافيا[4]. فاقتحمت مجالات حيوية عديدة تتصل بحياة الإنسان، ووجوده الفكري والمادي، وفي أي حقل يمكن للغة أن تحضر فيه لابد من تدخل العلوم اللسانية التي لم تعد علما واحدا مستقلا، بل أضحت علوما مختلفة بنظريات كثيرة ومتعددة جدا بفضل انفتاح نسقها اللساني، واختلافها في جهازها المفهومي

وإجراءاتها التحليلية مرتهن بمرجعيتها الفلسفية وأصولها الأنطولوجية[5] التي ضبطت موقفها من مفهوم العلمية في اللسانيات والكفاية في البحث وحدود التجريد والموقف من الكليات والجزئيات، ومستويات اللغة وحدود اللغة وضعا واستعمالا، الأمر الذي يصوغ رؤاها وأهدافها وغاياتها الصياغة المحددة، وهذا الاختلاف المتكامل لا ينفي عنها قيامها جميعا على أصول إبستيمية واحدة تدين بالولاء للثقافة الغربية بفلسفاتها المتعددة منذ أرسطو وأفلاطون إلى فلاسفة عصر الأنوار والديكارتية، ثم الماركسية والوجودية والبراغماتية[6]، وفي هذا السياق المتداخل بين النظريات والعلوم اللغوية وغيرها ظهرت الدراسات البينية المتحاقلة، وازداد بريقها واتساعها في مطلع القرن الحالي، فأضحى من الصعب، بل من العبث، الفصل بين اللسانيات والعلوم الإنسانية والاجتماعية والتكنولوجية والعصبية والإحيائية، ولم يعد اللساني ذلك الباحث في خصائص اللغة الصوتية والنحوية والمعجمية قادرا على تقديم تصورات علمية محدودة تخدم اللغات إلا باشتراط مواكبة التطور العلمي، ونظرياته الكثيرة والمتسارعة جدا؛ فليست اللغة في التصور الحديث مجرد أداة للتواصل، أو وسيلة نقل للمعلومات والخبرات، إنها الوسيلة الأولى التي تخلق العالم والعلاقات الإنسانية والاجتماعية، فهي تفعل الكثير بالقليل.

لعل من نافلة القول التذكير بأنّ وجود الإنسان ووعيه بذاته مرتبط بوعيه اللغوي[7]، وليس العلم المعني بتحليل بناها مجرد وصف ظاهري لمكوناتها، أو محاولة تعليل استعمالاتها، فبعض علماء اللغة ما يزالون في حاجة إلى أن نذكرهم بأنّ اللغات كانت وماتزال يتكلم بها، ويتعلم ويدرس بها، ويناقش بها لمدة طويلة قبل وجود النحاة واللسانيين، فاللغة وسيلة لبناء الفكر وصناعة الواقع وأدوات للتأمل والتخيل والإبداع والسرد والاقناع، وهي وسيلة -أيضا- للخداع والكذب وممارسة كل أشكال الهيمنة والتلاعب بالعقول، وترسيخ السذاجة الفكرية والسلوكية والعاطفية[8]، ولسنا في حاجة لأن نذكرهم بأن هناك مناهج أخرى للدرس اللساني غير تلك التي اعتادوا عليها، فهناك مناهج ونظريات يمكن التوصل إلى بنائها، ربما تكون أرجح من غيرها، فالنظريات العلمية لا تشكل علما إلا حينما تظل فقط محتفظة بعقليتها المتفتحة، وحين يسمح لأصحاب النظر بالمناقشة الحرة التي تتجاوز كل الحدود، وإلاّ فإنها ستنتكس إلى مجرد قضايا أو أحكام تعسفية لا تستند

إلى أدلة وبراهين[9]، ونحن إنما نتعاطى مع هذه النظريات ليس بوصفها علما يقينيا، وإنما بوصفها عقائد تعتقد لإحداث العلم بتقرير الثوابت، وحاجتنا إليها ليست لذاتها، وإنما حاجتنا لما أثمر منها، فنمعن النظر في أسلوب وضعهم للنظريات حتى نكتشف سرّ القوة بحثا عن عقيدة علمية أخرى، أما البحث في صيرورتها التاريخية فليس من باب إبلاغ الناس بما كان، ولكنه إلى جانب ذلك استشراف لآفاق التطور فيه من جهة التنبؤ العلمي بما يمكن أن يكون، فتولد الفروض بعضها من بعض، والمعرفة بآليات تدافعها وتجادلها، وإثبات الثابت، ونفي ما هو حقيق بالنفي منها، كل أولئك قادر على أن يجلو للعقل الفاعل الهضوم، والبصيرة الثقوب ما ينتظر الفروض العلمية القائمة من مصير تؤول به إلى الحضور أو الغياب.

إنّ تتبع مسارات اللسانيات واتجاهاتها المختلفة هو باختصار تأريخ لرحلة العقل مع ظاهرات اللغة والطبيعة والإنسان[10].

2. المسألة اللغوية وتطورات البحث فيها

قطعت اللسانيات عبر تشكلاتها المدرسية المتعددة في أوروبا وأمريكا مراحل متقدمة، محدثة ثورة كوبرنيقية، فأضحت أداة منهجية مهمة في تحليل اللغة من جهة نظامي الوضع والاستعمال، إذ لم تكن اللسانيات في الغرب بدعا من حالة العلم عموما فقد حدثت ثورات علمية أطاحت بمنظومة المعرفة القديمة، وأقامت براديغما (Paradigmes) مغايرا للبراديغم السابق من خلال إبدالات متصارعة، متماهية في ذلك مع ثورات سياسية واجتماعية وثقافية تقطع مع المسلمات التي اعتقدها الإنسان الأوروبي قبل القرن العشرين[11]، فبالإضافة إلى النظريات والاتجاهات التي سعت إلى تطوير نظرتنا حول طبيعة اللغة ذهنيا، وكيفية إبداعها في الدماغ في إطار اللسانيات البيولوجية (الإحيائية) والعصبية والنفسية[12]، ونظريات أخرى لمدرسة تشومسكي التي هيمنت على مسرح الفكر اللساني طيلة نصف قرن أو يزيد، وكان لها صداها في الشرق والغرب. ويمكن الإشارة إلى التخصصات البينية التي نشأت تبعا للجدل حول طبيعة الكفاية اللغوية، ومكوناتها الإدراكية أو العرفانية، والبنى النحوية المتحصلة منها، والمعجم الذهني المرتبط بالتصورات وعلاقتها بالعالم المادي (الجدل بين الحسي والمجرد)، وموضعة قضاياها في إطار اللسانيات النظرية التي ينبغي أن تحصر جلّ اهتماماتها في ملكة المتكلم

المستمع المثالي، كما اتجه آخرون إلى البحث في المشكلات والقضايا النفسية والعصبية والفيزيولوجية المرتبطة بتأليف اللغة، ومظاهرها الكلامية، وتعليل كيفية فهمها من طرف المستخدمين باعتماد وصف الاستعمال الحي[13].

في هذا المقام ينبغي أن نشير إلى قيام صراع معرفي لساني أخذ في التوسع في اللسانيات، وكان له تأثير في البحث اللغوي عند العرب بين من يصرّ على إبقاء اللسانيات حصنا مغلقا منيعا يتأبى على الاختراق من التخصصات الأخرى، ولو كانت شديدة الصلة باللغة، ولا يتورع تبعا لذلك في نعت النوع الثاني بنعت مشحون بدلالة سلبية؛ ذلكم المشار إليه بـ: اللسانيات الرخوة (Soft linguistics) في مقابل اللسانيات الصلبة (Hard Linguistics) التي يمارسونها[14]، أما الطرف الثّاني فعلى النقيض من ذلك يذهب إلى عدم الاعتراف باللسانيات بعيدا عن إطارها الاجتماعي، وفعاليتها النفعية، فلا قيمة للنظريات إن لم تكن لها فائدة عملية. وقد ساير هذا الصراع اختلاف منهجي حول أولوية المناهج النوعية أو الكمية[15]، ولعل هذا التصور هو الذي صاغ الإطار العام لتبني الدراسات البينية وتكامل المعارف وتداخلها، فلم تعد الدراسات المتخصصة، والمنغلقة على التخصصية مجدية أمام تعدد المشكلات، واستحالة إيجاد حلول وإجابات مقنعة لها بالتمركز داخل العلم الواحد أو النظرية الواحدة[16].

ولو أنعمنا النظر لتبين لنا أن الخروج من هذا المأزق الإبستيمولوجي ممكن بمجرد الاطلاع على طبيعة البحوث في العالم، ومجالات عمل الباحثين بتحرير الفعل الترجمي في جميع الاتجاهات، فقد تجاوز المختصون النظريات التقليدية التي ما زال الكثير -عندنا- يخوض حروبه دفاعا مستميتا عنها قصد تخليدها، بخلاف ما نجده في الغرب، حيث نسجل تجاوزا واضحا لها نحو نظريات جديدة، مثل مواصلة الدفاع عن التوليدية بالرغم من أن تشومسكي -كما تقول جين إتشسن- مارس مع أتباعه الذين تحمسوا وأخلصوا لنظرياته خدعة الدوق يورك الأكبر سنا التي تضمنتها إحدى أغنيات الأطفال في الثقافة الشعبية الإنجليزية قديما، حيث كان لديه 10,000 جندي، فأمرهم بالصعود إلى قمة إحدى التلال، ثم أمرهم بالنزول منها مرة أخرى بعد ما بذلوه من جهد ومشقة[17].

الحقيقة أنّ تشومسكي لم يكن كذلك في نظر أنصاره، فقد فتح أبواب البحث اللساني على مصراعيها، لإدراكه منذ البدء أن الظاهرة اللسانية بنية عصية على الفهم لا يمكن مقاربتها بعلم واحد أو نظرية واحدة، واللساني التقليدي الذي ينظر إليها نظرة بنوية ساذجة لا يمكنه أن يفهم طبيعة تكوينها الذهني، وتوسع مجالات ضبطها. صحيح أن نظريات تشومسكي وأتباعه غيّبت إلى حدّ بعيد البعد الوظيفي للغة بتركزها على النمذجة الصورية للغة[18]، ولكنها كانت سببا رئيسا في تأسيس اللسانيات البينية بسبب قابلية النقد والدحض، بل كانت جملة نقوده الموجهة لكثير من التخصصات سببا في مراجعة نظرياتها، وإجراء تعديلات منهجية مهمّة فيها[19].

لقد نهضت نظريات واتجاهات عديدة اشتق أغلبها من التمييز السوسيري بين لسانيات اللسان ولسانيات الكلام، وعنيت عبر هذه الفترة المقدرة بستين عاما تقريبا بتحليل العمليات التلفظية المختلفة في ضوء محدداتها اللسانية والخطابية السياقية، دون أن ننسى الفروق التي ميزت -مثلا- بين اتجاهات مختلفة في الشعريات البنوية والوظيفية بممارساتها المختلفة والأسلوبيات ونظرية الحديث (التلفظ)، ونظرية سياق الحال عند مالينوفسكي وفيرث، ثم عند هاليدي وديل هايمز في علاقة اللغة بالمجتمع وغيرهم[20]. وقد استثمرت هذه النظريات في إطار المدرسة السياقية في فصول تعليم اللغة بتدريس اللغة بوصفها مجموعة خيارات، بإعطاء المتعلمين فرصا لاستكشاف العلاقات النحوية، بتحليلها في عينات لغوية أصيلة (النصوص الأصيلة) واقعية لم تعد لغرض التعليم (مصطنعة)، الأمر الذي يشجعهم على استكشاف العلاقة بين النحو والخطاب[21].

إن دراسات التحليل النقدي للخطاب باعتماد لسانيات المتون -مثلا- أنموذج لذلك التكامل المعرفي والتضافر النظري والإجرائي بين تحليل الخطاب بوصفه اتجاها موجها باللسانيات أساسا، والتحليل الاجتماعي والثقافي من جهة ولسانيات المتون المتداخلة مع اللسانيات الحاسوبية وعلم الإحصاء الرياضي والبرمجيات من جهة ثانية، الوضع الذي يعكس حتمية الحوار بين التخصصات المتجاورة والمتباعدة، فقد طفقت المساحة الفاصلة بين حدود التخصصات تضيق جدا، بسبب ما تفرضه الحياة الإنسانية وإيقاعها المتسارع، وهذا الأمر يدفع إلى ضرورة

اعتناء الدرس اللغوي العربي بهذا الفضاء البيني المتسع، والاستثمار فيه على أوسع نطاق[22] بما يخدم مواكبة التطور العلمي، والانغماس في لحظته الراهنة.

مَثَلٌ آخر يجسد التطور المنهجي الذي عرفته لسانيات ما بعد الحداثة تمثله اللسانيات العرفانية التي تشكل من جهتها أنموذجا للتضايف بين علوم اللسان وعلم النفس الإدراكي والعلوم العصبية والذكاء الاصطناعي، حدث التداخل بين دراسة اللغة بوصفها نسقا تصوريا رمزيا واللغة استعمالا تلفظيا، فظهرت أبحاث مرتبطة بالاستعارة التصورية[23]، وما يتعلق بها من إشكالات تبليغية ومفهومية ورمزية سرعان ما استدرجتها البلاغة لتكون جزءا من موضوعاتها. فمن البلاغة التقليدية إلى البلاغة النصية والعرفانية، ومن علم الدلالة البنوي إلى علم الدلالة العرفاني[24]، ومن اللسانيات النفسية إلى اللسانيات العصبية العرفانية.

لقد أضحت نظرية الفضاءات الذهنية (Espaces mentaux) -مثلا- أنموذجا نظريا ينطلق منه لمقاربة تعليم اللغة الثانية، وعدّت الاستعارة أداة محفزة للفهم، تخاطب الخيال، وتعرض على الأنظار ما يقدّر الكاتب أنه لا يمكن إدراكه بالعقل بطريقة أخرى، فتجسمه وتخصصه. وبإمكاننا ملاحظة التعابير الاستعارية التي ينهض عليها الخطاب التعليمي الواصف في الصف التعليمي، وتحليل كفايتها التمثيلية والتأثيرية والحجاجية لدى المتعلم. ولا يخفى على المهتمين بنظرية الحجاج -أيضا- كيف يمكن توظيف الاستعارة بوصفها نسقا داعما للتداخل في مستواها اللساني والبلاغي والأسلوبي لتكون وسيلة حجاجية على أكثر من مستوى، ناهيك عن كونها وسيلة للتفاعل الاجتماعي والثقافي (الاستعارات التي تقتل أو الاستعارات التي نحيا بها)[25].

والحقيقة أن الدراسات البينية تتجاوز المقاربة الأحادية التي تحصر الباحث في حدود الظاهرة في النص أو الخطاب، دون أن تولي أهمية لبنيته الكبرى (Macrostructure)، بالرغم من أنّ أبا اللسانيات الوصفية، وأعني بذلك سوسير، كان قد نبه قبل قرن تقريبا إلى ضرورة التمييز بين اللسانيات المضيّقة (الداخلية) واللسانيات الموسّعة (الخارجية)، ولكل منهما موضوعاته وأهميته.

أود في هذا السياق كذلك أن أنبه إلى أن الدراسات البينية المتصلة باللسانيات لا تتنزل في تصنيف واحد، فقد بين تيو فان لوفين (Theo Van Leewen) أن هناك ثلاثة نماذج للدراسات البينية:

أ. النموذج المركزي (Centralist): نمثل له باللسانيات الاجتماعية والنفسية والجغرافية.

ب. النموذج التعددي (Pluralist): الذي يجمع بشكل متكافئ بين نظريات مختلفة، ولكن دون دمجها في تخصص واحد، ونجده في الدراسات التي تعالج موضوعا واحدا من وجهات نظر متعددة مثل: البنوية التكوينية في النقد الأدبي مقاربة ثنائية جامعة بين اللسانيات والتفسير الاجتماعي، ودراسات جمهور التجارة والإعلام في علاقتهما باللسانيات والبلاغة[26].

ج. وهناك النموذج التكاملي (Integrationist): ومثاله التحليل النقدي للخطاب، ولسانيات المتون.

ولعل ما ينبغي التذكير به أن التحليل البنوي للنصوص ليس سوى نقطة بداية، فالاكتفاء بالبنية لا يسبر كل أغوار النصوص والخطابات، ولا يمكن لهذه أن تكون معزولة عن سياق الحياة والوجود[27]، بينما يتم السكوت عن الاستراتيجيات الخطابية الموجهة للعلاقة بين الهيمنة واللغة والسلطة على حد تعبير فريكلوف وبيار بورديو وفان ديك وغيرهم[28].

وقد يسأل سائل، فيطلب إبراز الفرق بين تحليل الخطاب في المنظور التقليدي وتحليل الخطاب في صورته المنفتحة على الدراسات البينية، فيذكر اتسامه بالثبات، والتمركز حول القيمة اللغوية شكلا ودلالة في سياق محدد، بينما يتجاوز التحليل النقدي للخطاب حدود البنية إلى الممارسة والفعل الاجتماعيين، فهو قائم على مقاربة ديناميكية مشحونة بالإيديولوجيا والرغبة في ممارسة النفوذ وفرض الهيمنة بسلطة الرمز اللغوي، هذه السلطة مدعمة عادة بالقوة المادية.

نشأ التحليل النقدي للخطاب في تصور بعض المؤرخين تطورا لما يعرف باللسانيات النقدية (Critical linguistics)؛ وهي حركة ظهرت في جامعة إيست أنجليا (East Anglia) البريطانية في السبعينات على يد فاولر (Fowler) الذي دعا إلى

دراسة علاقات القوة في ضوء التفاعل الاجتماعي من خلال تحليل النصوص. وفي كتاب اللغة والسيطرة (Language and Control)، وهو مؤلف جماعي قدم إطارا تحليليا بينيا يوفق بين النحو الوظيفي النظامي ونظريات الإيديولوجيا تطبيقا على خطابات سياسية وإعلامية وبرلمانية في المملكة المتحدة وجنوب إفريقيا، وكان الهدف من التحليل فضح النوايا الفعلية للمرجع الإيديولوجي المضمر خلف الاختيارات اللسانية، وغلب على اللسانيات النقدية تفكيك الهندسة اللغوية لمظاهر الإيديولوجيا دون الانخراط في نقد سلطة الخيار اللغوي كما نجدها عند المعنيين بالتحليل النقدي[29].

لقد عرفت مرحلة التسعينات ازدهار البحث في مجال التحليل النقدي للخطاب بوصفه آخر مقاربات تحليل الخطاب ذي التوجه اللساني[30]، حيث سلك مسالك متعددة، فمنه نموذج فيركلوف الذي حاول التأليف بين علم الاجتماع والسيميائية الاجتماعية واللسانيات النظامية، ومحاولة التوفيق بين بيار بورديو وهابرماس وفوكو، أما نموذج روث وداك فينهض على تنزيل الخطاب في سياقه التاريخي الاجتماعي (المقاربة التاريخية)، فلا يمكن فهم مغزى الخطاب إلا بإدراك مكوناته السياقية السابقة واللاحقة.

وتعتمد المقاربة -أيضا- على المدخل الإثنوغرافي ومفاهيم نظرية فيركلوف، الموضوع الرئيس الذي هيمن في حقل التحليل النقدي للخطاب هو كشف وتعرية علاقات القوة والنفوذ التي تمارس على الجمهور بهيمنة اللغة، خصوصا في الخطاب السياسي الموجه إعلاميا، ولنا أن نذكّر بأهم المؤلفات في هذا المجال ككتاب "الخطاب والتغيير الاجتماعي" الذي ترجمه محمد عناني، و"اللغة والسلطة" للمترجم نفسه، وكتاب "مناهج التحليل النقدي للخطاب" لروث فوداك وميشيل ماير، وقد ترجمه حسام فرج وعزة الشبل، وراجعه عماد عبد اللطيف، وقد أفاد هذا المجال لاحقا من لسانيات المدونات الحاسوبية التي توفر بيانات لغوية ضخمة يمكن معالجتها آليا للوصول إلى نتائج كمية أكثر صدقية وشمولا .

ولتدريس التحليل النقدي للخطاب فوائد مهمة في ميدان التعليمية التي تظهر الآن ضمن أبرز التخصصات البينية أو الوجاهات التعليمية[31]، فيمكن ربطه مثلا بمقرر التفكير الناقد لأنه يزيد في الوعي اللغوي بأهمية اللغة اجتماعيا وثقافيا

بالنسبة إلى المعلم والمتعلم كليهما، وربما أفاد في التنبيه إلى المواضع التي ينكشف فيها تحيز المواد التعليمية إيديولوجيا بخاصة الضمني منها في الخطاب الصفي، فهذا النوع من الدراسات يمكنه أن يوجه النسق التعليمي نحو رؤية ناقدة للتمدرس ذاته[32].

ومن ناحية أخرى يمكن ربط تدريس التحليل النقدي للخطاب بتدريس واكتساب مهارة القراءة الناقدة، فتعليم المتعلم كيف يقرأ نصا قراءة ذاتية تفاعلية ينقد فيها الرؤى والأطر الثقافية والاجتماعية من خلال الأنساق النصية الظاهرة والدلالات الثاوية في المضمر والضمني، وتدريبه على استكشاف الاستراتيجيات المتحكمة في صياغة الخطاب، وإنتاج الدلالة، حتى يصل المتعلم بنفسه إلى التعبير عن أفكار مشابهة بإنجاز خطط قولية منافسة أو موازية، ولا ننسى أن تدريس مهارة القراءة الناقدة يقوم رأسا على النصوص الأصيلة، مثل: الإعلانات، والأخبار التلفزية، والملصقات، والتغريدات وغيرها. ويتنزل هذا التعليم في سياق منهاج تعليمي يروم منح المتعلمين القوة التي يحتاجونها في ممارسة أدوارهم في التغيير الاجتماعي إذ لم يعد بوسع علم أصول التدريس أن يقتصر في الصف الدراسي على الشكل اللساني للغة الهدف، حيث يتعين عليه أن يوسع نطاق أنشطته لتشمل الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والبراغماتية وفق مفهوم كلي هو المعرفة المشتركة[33].

يتصل الحجاج -من جهته- بوصفه فعلا كلاميا وعملا لغويا بأغلب ممارساتنا اللغوية والثقافية والاجتماعية، ولا يكاد يخلو مظهر كلامي تواصلي من محاولة لاستمالة المخالف أو التأثير في تصوراته ومعتقداته، فأنواع الخطاب الأربعة بحسب برونكار (الخطاب السردي والحكائي والتفاعلي والحواري)، بالرغم من تمايزها في السمات اللسانية النصية الداخلية، قائمة على الحجاج الذي يظهر في الخطابين التفاعلي والحواري كما يظهر في البقية بمستوى معين، ولكن بهيمنة سردية حكائية أو لنقل حجاج سردي وحجاج حكائي[34].

ومن ناحية أخرى تحلل الخطابات السياسية تحديدا بالتركيز على المغالطة الحجاجية أو ما يعرف في البلاغة الأرسطية بالسفسطة، وقد قدم رشيد الراضي توصيفا مهما لأنواعها، وتدخلها في المحاورات، والنصوص الحوارية السياسية

تحديدا، ولعل هذا المنحى جدير بالاهتمام فيما طرحته لاحقا نظريات التحليل النقدي للخطاب.

لقد فرضت اللسانيات سلطتها النظرية والمنهجية على النص، فأضحت علوم النص مدينة لها، كما تنافست مع البلاغة الجديدة في الاستحواذ على ممتلكات البلاغة القديمة ووريثتها الشرعية الأسلوبية، وكانت بحوث هاليدي ورقية حسن وفان ديك ودي بوجراند وجون ميشال آدام وباتريك شارودو وغيرهم ملهمة لكثير من الباحثين في الشرق والغرب، ونتج عن هذا المسار البحثي تقليد جديد في الكتابة اللسانية العربية ربما يعدّ الأغزر من حيث كم البحوث الأكاديمية التي حاولت تمثل أدوات التحليل اللساني النصي في تحليل أنواع النصوص المختلفة في الشعر والخطابة والنصوص الدينية وغيرها. وباندماج التحليل التداولي ونظرية الحجاج أضحت المقاربات اللسانية لأنواع النصوص أكثر نضجا بتتبع مكونات البنية اللسانية والاختيارات الاستراتيجية التي ينطلق منها حدث القول لتحقيق مقاصد المؤلف أو مستعمل اللغة في مقامات التعبير والإنجاز المختلفة.

تجدر الإشارة إلى وجود مفهومين للسانيات التطبيقية؛ مفهوم مضيق يحصرها في تعليمية اللغات والبحث عن حلول لمشكلات الاكتساب والفهم المتصلة بالتعلم، ومفهوم موسع يدخل في نطاقها كل ما يتصل بمجال تعليم اللغات من صناعة المعجمات ونظريات القراءة والتحليل الأسلوبي، وتعليم اللغة عن طريق الحاسوب والترجمة، وهي بالنسبة إلى كارتر -مثلا- مجال لتطبيق النظريات والطرائق اللغوية في حلّ كل المشكلات اللغوية التي تظهر في السياقات الإنسانية والثقافية والاجتماعية.

يذهب صاحبا كتاب المرجع في اللغويات التطبيقية إلى وجوب التمييز بين اللسانيات التطبيقية وتطبيقات اللغويات، بينما يرى آخرون من أمثال هايمز وهاليدي وبراون عدم إمكان قيام دراسة لسانية تطبيقية في غياب وعي معرفي باللسانيات النظرية، كما يذهب دفيس وكابلان وشميت إلى أنها حقل مستقل كل الاستقلال بالنظر إلى النشأة والهدف والغاية وطرائق العمل، وإن التقيا في موضوع واحد هو اللغة ،أما ويدوسون (Widdowson) فيجعل من اللسانيات التطبيقية علما كليا تنضوي اللسانيات النظرية وغيرها من العلوم المجاورة تحته.

في السياق نفسه نشير إلى تجاوز بعض الاتجاهات في اكتساب اللغة مفهوم الناطق الأصلي الذي تبنته التوليدية، فقد ذهب أنصار المدونات إلى أنه مفهوم غير واقعي، بل هو مصنوع ومتخيل، وفي العقد الأخير من القرن العشرين ظهرت الدراسات التقويمية والناقدة لمسارات البحث وأساليبه على يد كاتفورد (Catford) ودفيس (Davies) وكابلان (Caplan) وإلدر (Ilder) وغيرهم فيما بات يعرف باللسانيات التطبيقية النقدية[35].

إنّ أهم تطور شهدته بحوث اللسانيات التطبيقية -كما ذكرت سابقا- هو ظهور لسانيات المتون بوصفه مجالا بينيا موسعا تلتقي فيه اللسانيات بالحاسوبيات والتحليل النقدي للخطاب، ناهيك عن الخدمات التي يقدمها لمجالات عديدة؛ في الترجمة والصناعة المعجمية ونظرية اكتساب اللغة، واللسانيات الجنائية وغيرها. وفي هذا السياق لا بأس بأن نذكر بوجوب التمييز بين لسانيات المدونات الحاسوبية بوصفها حقلا يستثمر الإحصاء الرياضي لحساب معطيات لغوية ضمن نصوص ضخمة جمعت في ملفات رقمية، وحشيت بواسمات نحوية ومعجمية، وزودت بكشافات سياقية تحليلية، ثم يكون تحليل الظواهر اللسانية موجها بها أو في إطارها، أما اللسانيات الحاسوبية فتنطلق من النظرية اللسانية لتطوير القدرة اللغوية للحاسوب بناء على مبدأ المحاكاة[36].

3. نماذج من تلقي المعرفة اللسانية في بحوث اللغة العربية

بعد مرور قرن على وفاة سوسير تجدّد الخطاب النقدي في نصوصه، وانبرى بعض اللغويين إلى ترجمة كتاباته الشخصية التي نشرت لأول مرة سنة 2002 بعنوان "كتابات في اللسانيات العامة"، نحتج لذلك بمشروع مختار زواوي الذي ترجم كتابات عديدة لسوسير، مثل كتاب في جوهري اللغة " De l’ essence double du language" في 2007، وهو الكتاب الذي حققه سيمون بوكي ورودولف أنغلر ونشر مترجما سنة 2019. وقد تنزل هذا المشروع في سياق إعادة قراءة سوسير، ونقد القراءات العربية المحرّفة لفكره اللساني بسبب الجزم بنسبة المحاضرات إليه، وعدم الالتفات إلى مخطوطاته، وكراساته وسائر بحوثه، وهو السياق نفسه الذي وجه إليه مصطفى غلفان قصد إعادة تقديم سوسير من خلال سلسلة كتاباته المنشورة في الفترة الأخيرة، أعني بذلك "اللغة واللسان والعلامة عند سوسير في ضوء

المصادر والأصول"(2017)، و"لسانيات سوسير في سياق التلقي الجديد" (2017)، وقد كان ذلك صدى للاحتفال بمرور مئة عام على وفاة مؤسس اللسانيات.

ولأننا ذكرنا مصطفى غلفان فلا بأس أن ننوه بجهوده في نقد الكتابة اللسانية العربية مسجلا سبقا في هذا المجال في دراستيه "اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية" (1998)، و"اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة" (2006)، ثم تبعه في ذلك حافظ علوي في دراسته "اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته" (2009)، وقد تحوّل هذان المرجعان إلى منوال منهجي يحتذي به كل من رام الكتابة في نقد تلقي المذاهب اللسانية الغربية، وأنماط تشكلها، وصياغتها في المنجز العربي، خصوصا القسمة الخماسية التي تبناها علوي في توجيه المنجز اللساني (لسانيات التراث، واللسانيات التمهيدية، واللسانيات الوصفية، واللسانيات التوليدية، واللسانيات الوظيفية)، مع ضرورة الاعتراف مرة أخرى بإغفال الحديث عن القسم الرابع الذي يختلف منهجيا -في تقديري- عن كل النزعات اللسانية المعروضة، وأقصد بذلك النظرية الخليلية الحديثة.

يشهد لنا بتحول هذا النقد إلى أنموذج يحتذى دراسة أخرى لمصطفى العادل عنوانها "المدارس اللسانية الكبرى، وأثرها في الدرس اللساني بالمغرب، من العلوم اللغوية القديمة إلى السوسيو لسانيات" (2021)، وكذا دراسة أخرى لحسن كزار تبحث "اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية الحديثة، التلقي والتمثلات" (2018)، ودراسة هدى صلاح رشيد الموسومة بـ"تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب"، دون أن ننسى بحوثا أخرى سابقة انخرطت في سياق مراجعة المنجز اللغوي العربي عموما، أو في نماذج مختارة منه، ولنا أن نمثل لذلك بدراسة عز الدين مجدوب في "المنوال النحوي"، وفاطمة بكوش في "نشأة الدرس اللغوي"، وعطا محمد موسى في "مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين" وغيرها، ومنها بحوث أخرى توصلت بالمراجعة الناقدة إلى وسم المنجز اللساني العربي التنظيري بالوقوع في أزمة متعددة المستويات، فهل اللسانيات -عندنا- في أزمة حقا؟ كما وصف واقع حالها من زوايا متعددة نفر من كبار اللسانيين العرب في كتاب "أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات".

في سياق التلقي الجديد روجعت نظريات تشومسكي بمزيد من الحيطة والحذر والوعي المعرفي المتعدد الاختصاصات بعد أفول ما أسماه الأوراغي بـ (اللسانيات الكلية)، لتحل محلها اللسانيات النسبية ضمن كتابه الوسائط اللغوية مقترحا منوالا تحليليا جديدا أسماه النحو التوليفي[37]. والحق أن هذا المشروع قوبل بتجاهل كبير، ولم يلق حظه من العناية والدرس بالرغم من وجاهة كثير من التصورات التي طرحها، ونفسر ذلك بالتحيز اللغوي المتعدد الأبعاد، وهو التحيز الذي نبه إليه حمزة المزيني في بعض كتاباته[38]، وعبّر عنه في سياق آخر بـ (الشوفينية القطرية)[39].

كما تجاهل كثير من اللسانيين العرب دور النظرية الخليلية الحديثة التي عرضها الحاج صالح في قراءة التراث ونقد اللسانيات البنوية منذ أزيد من خمسين عاما في سياق تصحيح بعض الأفهام المغلوطة[40]، ولعل بحثه الذي نشره في سبعينات القرن الماضي حول ضرورة استثمار اللسانيات في تعليم اللغة يقف دليلا توجيهيا لا غنى عنه للمختصين في حقل التعليمية. وبالرغم من سبق النظرية، وطرافة رؤاها في إثارة العديد من القضايا المتصلة باللسانيات العربية لم يُلتفَت إليها إلا نادرا جدا، فقد انشغل أكثر اللسانيين العرب بمشاريع اللسانيات الغربية، ومحاولات تطبيقها على اللغة العربية بدعوى التحديث المعرفي، ومواكبة المستجد.

تلتمس جوانب هذا التلقي أيضا في الكتاب الجماعي "لسانيات تشومسكي، مراجعات نقدية في الأسس المعرفية والتلقي العربي" (2019)؛ وهو مؤلف صادر عن دار دجلة، أشرف على تحريره يوسف إسكندر ومؤيد آل صوينت، وشارك في تأليفه: حسين سوداني ومحمد بلبول وأبو بكر العزاوي ومرتضى جواد باقر وعيد بلبع ومصطفى غلفان وآخرون.

الحقيقة أن مشاريع الكتب الجماعية التي تحولت إلى ظاهرة جديرة بالدراسة كان لها تأثيرها في إثراء الكتابة اللسانية العربية المعاصرة، والدفع باللسانيات نحو الواجهة الثقافية بعد أن ظلت فترة طويلة نظريات نخبوية يتداولها الجامعيون في مجالسهم الخاصة. كما التفت بعض اللغويين إلى فكر يلمسلاف ترجمة ومراجعة لأفكاره اللسانية، وهي أنظار لم تلق وجاهة في البحوث اللغوية العربية حتى في زمن غلواء اللسانيات البنوية الشكلية باستثناء محاولة المجدوب في المنوال النحوي[41]، وأقصد بذلك الكتاب الجماعي الذي أشرف عليه يوسف إسكندر "أبحاث في

الغلوسيماطيقا" الذي صدر عن جامعة الكوفة سنة 2019م، وشارك فيه أبرز من اهتم بيلمسليف مثل: جمال بلعربي ومحمد بن شماني ويوسف إسكندر وبشير إبرير وغيرهم، وكذا كتاب هانز أولدال الذي نقل إلى العربية "المجمل في الغلوسيماطيقا" (2019)، وكتاب مداخل لنظرية اللغة لـ لويس يلمسليف (2018).

في سياق التلقي الجديد للدراسات العرفانية لنا أن نتابع ثلة من الدراسات العربية التأسيسية في إطار ما يمكن تسميته لسانيات عرفانية تمهيدية عند الأزهر الزناد، وعبد الجبار بن غربية، وصابر الحباشة، ومحمد الصالح البوعمراني، وعبد الرحمن طعمة، وآمنة بلعلى، وذهبية حمو الحاج، ومحيي الدين محسب، والسيد إمام، ولطفي السيد منصور، وعبد المجيد جحفة وغيرهم، وما نشرته مجلة (فصول في النقد الأدبي) في عددها المئة سنة 2017 يؤشر لذلك الاستقبال والتمثل. كما نلفي عددا لا بأس به من البحوث المنشورة في مجلات عربية عديدة، خصوصا تلك التابعة لمخابر البحث لنستكشف هذا العالم الجديد من الدراسات البينية، وهو حقل برع فيه الغربيون منذ أزيد عن عشرين عاما خصوصا مع أعمال لايكوف وجونسون وفوكونييه ولانغاكير وطالمي وغيرهم، بينما ما زال في بحوثنا الأكاديمية يبحث عن شرعيته، واستقلاليته في سياق التبني الأكاديمي والتعليمي، ناهيك عن الحاجة إلى قراءته قراءة نقدية متأنية، تصحح بعض الأخطاء المنهجية والمعرفية التي يقع فيها باحثون لأسباب عديدة، أبرزها عدم امتلاك أدوات البحث الكافية، وغياب ثقافة الدراسات السابقة التي هي شرط ضروري في البحث الأكاديمي الغربي، فمبدأ التراكمية قمين بتحرير الفهم من الغلط الذي يقع فيه، والتجرد من أحكام القيمة والقول بالسبق وإصدار الأحكام العامة وغيرها.

ولعل من بين تلك الأخطاء عدم التمييز بين النص والخطاب، ومجال دراسات الخطاب وتحليل الخطاب واللسانيات النصية والتحليل البلاغي الحجاجي (البلاغة العامة والبلاغة الجديدة)، وتحليل المحتوى وتحليل البنية، واجتياز الحدود في عدم التمييز بين المرجعية العربية الأصيلة والمرجعية الغربية في رهاناتها المختلفة، وكذا اجتيازها في عدم احترام التخصص، وبيان ذلك انخراط غير الملمين بمناهج اللسانيات، وأدواتها في مقاربات مظاهر الاستعمال اللغوي، ظنا منهم أنهم يمارسون

تحليل الخطاب الذي يشترط قاعدة اللسانيات منطلقا له[42]. قد تكون دراساتهم بلاغية أو فيلولوجية أو نحوية ولكنها ليست من تحليل الخطاب في شيء.

إنّ أهم تحدٍّ واجهته اللسانيات النظرية في توجهها الذهني والصوري ظهور التيار الوظيفي الذي لا يرى أهمية لتحليل النسق اللساني بدون التركيز على المعطى الوظيفي التواصلي، والمحددات المقامية؛ فالوظيفة تسبق النسق، وليست ناتجا من نواتجه، يمكن تلمس هذا البعد في أعمال سيمون ديك ومدرسته في النحو الوظيفي[43].

وقد ظهر لهذا الاتجاه أتباع في الدراسات اللغوية العربية، ويمكن أن تكون أعمال أحمد المتوكل وتلامذته أنموذجا يوضح شكلا من أشكال الكتابة اللسانية الوظيفية في العربية، نذكر في هذا الإطار أعمالا نظرية وتطبيقية ليحيى بعيطيش تمثيلا لا قصرا، علما أن هناك كتابات وظيفية أخرى عند آخرين، تختلف عن إسقاطات مشروع المتوكل، تفهم السياق فهما نحويا أصيلا، وتحلّل البنى النحوية تحليلا وظيفيا بعيدا عن أنموذج سيمون ديك. كما أسهم محمد مليطان في تقريبه لمصطلحات اللسانيات الوظيفية عند أحمد المتوكل. وفي هذا المسلك تتنزل كثير من بحوث الدارسين المغاربة.

وقد كان لوظيفية فيرث وتلامذته كأولمان وهاليداي تأثير واضح في اللسانيات الأنثروبولوجية الأنجلوسكسونية[44]، واستلهمت بعض آرائهم في ميدان اللسانيات التطبيقية كذلك. ويبدو أن لغويين من الجامعات المصرية كانوا متأثرين أكثر من غيرهم بأطروحاتها، مثل: محمد أحمد أبي الفرج في دراساته المعجمية، وتمام حسان خصوصا في كتابيه "مناهج البحث في اللغة"، و"اللغة العربية معناها ومبناها".

وفي ميادين اللسانيات النصية وتحليل الخطاب والتداوليات يمكن التأسيس للوظيفية في المنجز العربي بكتابات مجموعة من الباحثين العرب في هذا المجال بداية من سعد مصلوح في "نحو أجرومية للشعر الجاهلي"، ومحمد خطابي في "اتساق النص مدخل إلى انسجام الخطاب"، ومحمد مفتاح في "تحليل الخطاب الشعري"، والسعيد يقطين في "تحليل الخطاب الروائي"، ومحمد العبد في "العبارة والإشارة"، ومحمد محمد يونس في "مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب"، ومسعود صحراوي في "التداولية عند العلماء العرب"، وصولا عند مئات الرسائل الجامعية

والبحوث الأكاديمية التي أضحى أغلب تطبيقاتها تمارين موسعة تختبر كفايتي الوصف والتفسير لأهم مقولات نظريات الاتساق والانسجام والأفعال الكلامية عند أوستن وسيريل، أو نظرية التلويح الحواري وغيرها بإسقاطات حرفية في كثير من الأحيان، متخلفة في الغالب عن الكفاية التأويلية التي يتطلبها تحليل الخطاب في بعده التداولي، مع عدم تميزها كما مر بنا بين حدود التخصصات في مستوى مواضع التقائها وافتراقها، وهذا التراكم اتخذ مسارا سلبيا عوض أن يكون تراكما إيجابيا يفيد نظرية الخطاب العربي نظريا وتطبيقا. كما تصدت بحوث أخرى لمقاربة النص الإشهاري، وما ينشئه من أدوات ووسائل بلاغية متنوعة لاستمالة الجمهور في مستويي بلاغة الكلمة والصورة معا، فاتخذت من الإعلانات التجارية والدعائية للسلع متنا لتحليل البنى والاستراتيجيات والأفعال الضمنية التي يلوّح بها صناع الإشهار للاستمالة والغواية. وما زال هذا المجال فضاء خصبا لتحليل الكثير من أوجه استعمال اللغة في علاقتها بالصورة والتداخل اللغوي واللهجي، ورصد اتجاهات المجتمع والمؤسسات نحو الموقف من لغة الاشهار، وحضور صورة المرأة وسائر الرموز الأخرى[45]. هذا وقد أضحى موضوع "المشهد اللغوي" (Linguistic Land scape) من أبرز موضوعات اللسانيات التطبيقية، وأكثرها حيوية خصوصا في اتصالها بمباحث السياسة اللغوية والتخطيط اللساني[46].

يبدو أن واقع البحث اللساني التطبيقي في العالم العربي لا يختلف عن نظيره في الغرب في مستوى الموضوعات الرئيسة وحسب، بل هو رجع صدى له، إن لم نقل بأن منجزه شبيه بمتابعة الموضة وآخر صيحة، فالإحصاء الذي أجري لمعرفة نوع البحوث التطبيقية الأكثر نشرا يبين أن الهيمنة كانت دائما لبحوث التعلم والاكتساب اللغويين، ثم تليها البحوث في المعجم، وتصميم المقررات الدراسية والتخطيط اللغوي ودراسة اللغة لأغراض خاصة، والأمراض الكلامية، وقضايا التعددية اللغوية وأشكالها الثقافية والاجتماعية المرتبطة بمسائل التعليم والترجمة بين اللغات.

ولعل النظر في الشابكة وبعض المنصات الرقمية يمكن أن يكون مؤشرا على تشابه في مسار البحث اللساني التطبيقي عندنا أيضا؛ فقد عنيت معاهد تعليم العربية للأجانب وتعليم اللغة الثانية بمسائل الاكتساب فأنتجت أعمالا رائدة في

هذا المجال، ومنذ مطلع الثمانينات إلى أيامنا هذه حافظت هذه المؤسسات على رسالتها في تعليم العربية، بالإضافة إلى نشاطات المختبرات والكراسي البحثية والمجامع العلمية في ميادين الترجمة والتعريب وصناعة المصطلح المتخصص وصناعة المعجمات، بالرغم من كثير من العقبات التي حالت دون تحقيق ما يصبو إليه اللغوي العربي من التمكين للغة العربية، وإحلالها المكانة اللائقة بها في سوق اللغات. وفي هذا السياق يمكن التذكير بأهم آفاق البحث في اللسانيات التطبيقية بتعداد أبرز موضوعاتها الرئيسة:

أ. اكتساب اللغة الثانية؛

ب. الناطق الأصلي؛

ج. المشهد اللغوي عند لاندري وقودمان وغيرهما، خصوصا الرقمي منه، ومن أمثلة المشهد اللغوي غير التقليدية (الكتابة على القمصان، والكتابة على الجدران، ورايات الفرق، والبطاقات البريدية، والوشوم، وأهازيج جمهور الملاعب وهتافاتهم، والاحتفالات الشعبية والفلكلور...إلخ)، ويمكن أن يفاد من المشهد اللغوي بوصفه نصا أصيلا في تعليمية اللغات؛

د. اللسانيات الشعبية (Folk Linguistics)؛ وهو مجال يعنى باستقصاء تصورات وآراء غير المختصين حول اللغة وقضاياها، وما تنتجه من مواقف وخطابات متحيزة تعبر عن رؤية فردية أو جماعية للغة والمتكلمين بها، ولعلنا نستأنس هنا بدراسة عقيل الشمري ومنصور ميغري "التصورات الشعبية عن اللغة العربية، مفاهيم وقضايا وحالات" سنة 2017م؛

هـ. الإيديولوجيا اللغوية (Language Ideologies) عند سلفرستين (Silverstein)[47]، وارتباط ذلك بمناهج التحليل النقدي للخطاب؛

و. دراسات الخطاب الصفي (Classroom Discourse) حيث يعنى الباحث بتحليل جملة الممارسات والخيارات التفاعلية المتصلة بالمواقف والسلوكيات التعليمية لدى المعلمين والمتعلمين، أو باختصار تحليل الخطاب المحكي داخل الحجرة الدراسية. وكذا اللسانيات السياسية

عند دافيد بيل (Bell) في منتصف السبعينات، وهي التي تفند فكرة الفصل بين اللغوي والواقعي خصوصا في عالم السياسة، فإعلانات الحروب ومعاهدات الصلح والسلام لغوية في أصل بنائها ووظيفته[48].

الحقيقة أنّ وتيرة البحث اللساني في العالم المتقدم متسارعة جدا، وما نعرفه أو ما نقل إلى الثقافة اللغوية العربية المعاصرة، عبر التأليف أو الترجمة أو محاولة الاستثمار التطبيقي ضعيف لاعتبارات عديدة يطول شرحها، كما يغلب على كثير من الأعمال المنجزةِ الانتقائيةُ ومسايرة الموضة والمصادرة على المطلوب والسقوط في فخ مقايسة الشاهد على الغائب، وهو الأمر الذي أوقع المتلقي في أزمة مركبة؛ أزمة في فهم اللسانيات من جهة وأخرى في فهم التراث على حد وصف محمد صاري[49].

وفي خضم هذا السياق المتداخل ضمرت الحاجة الفعلية لتوظيف النظريات العلمية لحلّ مشكلات لغوية واقعية، وقد نقع في إشكال محرج مفاده، هل نحن مطالبون بمعرفة كل تفاصيل النظريات، ونقلها إلى العربية، والانخراط في تبنيها أو الدفاع عنها بدعوى المسايرة والمواكبة؟ أم أننا مطالبون بالتعامل معها برؤية نقدية تنتقي منها انتقاء براغماتيا يكون رافدا أو موجها للدرس اللساني العربي سواء ما تعلق بتطوير تعليم اللغة واكتسابها، أو معالجة نسقها القواعدي، أو تطوير رؤيتنا للغة وأشكال تفاعلها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لتكون في المحصلة قيمة مضافة للثروة.

أظن أن افتقارنا إلى تقاليد البحث الأكاديمي المؤسسي بسبب تشتت الجهود وفردانيتها، والافتقار إلى سمة التجرد المطلق في الوصف والتفسير، وترك الانحياز إلى النظريات إلاّ بالقدر الذي تثبت فيه كفايتها العملية بالنسبة إلى اللغة، مع غلبة الظروف الاجتماعية على الواقع البحثي، فلا نكاد نجد علماء متفرغين للبحث مطلقا أو للترجمة، فيكون عملهم شبيها بحالة الناسك المتبتل في محراب العلم، ناهيك عن مشكلات تتصل بالمنظومة التعليمية ذاتها، كل ذلك عوائق أمام ما نصبو إليه، وبالرغم من وجود مراكز ومختبرات بحثية فإنّ ما يقدم في إطارها من دعم للمشاريع اللسانية الرائدة قليل جدا إذا ما قسناه بما تنفقه الجامعات العالمية على مشاريع البحث في اللغة.

- خاتمة

لا تشكل العلوم اللسانية ومخرجاتها قيمة مضافة تؤسس لرأس مال ثقافي في المنظور التنموي العربي ضمن السياسة اللغوية المصاغة؛ فهي سياسة إقصائية في الغالب[50]، تقوم على إيديولوجيا تمييزية بين المعارف والعلوم، ضمن ثنائية المركز والهامش، والعلوم الشريفة والوضيعة، ومن ثمَّ لا ترى أهمية ترتجى من التركيز على تطوير البحوث اللسانية وتطبيقاتها خصوصا في ظل الصراع اللغوي بين الطبقات الاجتماعية والإثنيات المتنابذة. ولو كانت السياسة التعليمية قائمة على منظور اقتصاديات المعرفة الذي يقضي بوجوب الاستثمار في كل معرفة مهما كان نوعها، خصوصا تلك المتعلقة ببناء الهوية والذات، لكان وضع تدريس العلوم اللسانية ومن ورائها سائر العلوم الإنسانية والاجتماعية عربيا أفضل حالا من وضعها الراهن.

لعل هذا الإقصاء الممارس على العلوم اللسانية والنظرية خصوصا يؤثر في نسبة ما ينجز من أبحاث، إذ لا يمكن أن نتوقع نتائج مهمة أمام تردي الدعم المالي للجامعات ومراكز البحوث العربية، ناهيك عن غياب تخطيط قائم على برامج محددة زمنيا. ثم هناك قضية مهمة ينبغي التنبه إليها، وهي أن اللسانيات في العالم الآن ليست فرنكوفونية أو أنجلو سكسونية فقط، فماذا يعرف اللساني عندنا عن اللسانيات الروسية أو اليابانية أو الصينية؟ وما حصيلته من تطبيقاتها في حقل الترجمة وتحليل الخطاب ولسانيات المتون وتعليم اللغات والتخطيط اللساني، وتكنولوجيا التواصل الرقمي ودراسات الذكاء الاصطناعي، وهندسة اللغات وغير ذلك؟ فباستثناء كتابات ترجمية محدودة جدا يقوم بها بعض المترجمين هنا وهناك فإننا لا نعرف عن تلك الدوائر شيئا. وهذه الحال -أقدُّر- أنها أضحت شكلا من الانغلاق المركب على الذات عند طائفة، وعلى الثقافة الأورو-أمريكية عند أخرى؛ يغذيها شعور زائف بانتصار بعضنا للأصالة بدعوى متهافتة فحواها الحقّ في الاختلاف، والبعض الآخر للحداثة وما بعدها بزعم تفوقها المادي، والحق أننا نعيش في كلا الحالين تبعية قائمة على اتّباع الماضي وتقليد الآخر.

وآخر ما يمكن أن يختم به هو الإلحاح على أطروحة مفادها حصول الارتباط العضوي بين توفيق وفعالية أيّ نظرية لسانية بما ينبغي أن تحققه من كفايات عقلية وعملية ضرورية، إذ لابد أن تجمع بالإضافة إلى الكفايتين الوصفية

والتفسيرية الكفاية التداولية حتى يتمكن من توظيفها، واستثمارها في خدمة اللغة وآدابها فيتحول التصور إلى منتج يمكن الإفادة منه، ولا تحقق النظريات كفايتها التداولية -في نظرنا- إلا من خلال تضافر حقلي، وتكامل معرفي بينها في إطار الدراسات البينية، وبناءً عليه نؤكد حرصنا على ضرورة توجّه المناهج التعليمية الجامعية في أقسام اللغة العربية نحو الانفتاح على لسانيات المتون بوصفها حقلا بينيا يمكن الانتفاع به في دراسات التحليل النقدي للخطاب والترجمة والصناعة المعجمية الرقمية وتعليمية اللغات بواسطة الحاسوب والوسائط الإلكترونية واللسانيات الجنائية واللسانيات التقابلية، وتحليل المحادثة وغيرها من التخصصات العزيزة في جامعاتنا، وأن نسعى إلى تبسيط المعرفة بها لدى طلابنا عبر نقل ديداكتيكي يحقق الأهداف المرجوة. ولعلّ هذا المسلك سيحقق لنا مطلب الطرافة والجدّة في البحث العلمي، ناهيك عن إسهامه في تقديم حلول لكثير من المشكلات اللغوية والاجتماعية لاحقا شريطة أن يتأسس كل ذلك على نية التغيير وإرادة العمل والتطوير.

- الإحالات والهوامش

[1] ينبني هذا البحث على دراسة أخرى تعد أصلا لازما له مع تعديلات مهمة، انظر: نعمان بوقرة (Naamane Bouguerra)، Linguistics and its Trends in Contemporary Arab Research between Theory and Procedure Critical Reading in the Context of the New Reception، مجلة دراسات وأبحاث، 2024، مج 16، ع2، ص 17-34.

[2] صالح بن الهادي بن رمضان، التفكير البيني أسسه النظرية وأثره في دراسة اللغة العربية وآدابها، مركز دراسات اللغة العربية وآدابها، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض،ط1، 1436هـ، ص11.

[3] روبيرت بلانشية، نظرية المعرفة العلمية، تر: حسن عبد الحميد، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص141.

[4] كارل بوبر، منطق البحث العلمي، تر: محمد البغدادي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2006، ص78-79.

[5] محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، عالم الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2004، ص41.

[6] تقول ميلكا إفتش : "لم يكن الإغريق أول من أسس قواعد النحو الأوربي التقليدي فحسب، بل إننا مدينون لهم بتقاليد البحث النحوي التي جرى الحفاظ عليها بأمانة فيما تلا ذلك من قرون"، انظر: ميلكا إفتش، اتجاهات البحث اللساني، تر: سعد مصلوح ووفاء كامل، المجلس الأعلى للثقافة، الهيئة المصرية العامة لشؤون المطابع الأميرية ، مصر ، ط1 ، 1996، ص261.

[7] ماريو باي، أسس علم اللغة ، تر: أحمد مختار عمر ، ط1، عالم الكتب ، القاهرة، 1998، ص261.

[8] لمزيد من التوسع في هذه المفاهيم انظر: جوزيف ب. فورجاس وروي ف. بوميستر، السذاجة وعلم النفس الاجتماعي، تر: محمد صلاح السيد، مرا: عبد المقصود عبد الكريم، دار المملكة العربية السعودية، 2021، ص7-13-14-21-29.

[9] صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، سلسلة اللسانيات1، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس،182/2.

[10] ميلكا إفتش، اتجاهات البحث اللساني، ص2.

[11] توماس. س. كون، بنية الثورات العلمية، تر:حيدر حاج إسماعيل، مرا: محمد دبس، المنظمة العربية للترجمة، تو: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، ص179-205.

[12] زينايدا بوبوفا ويوسف ستيرنين، اللسانيات العامة، تر: تحسين رزاق عزيز، دار الروافد، وابن النديم، الجزائر، ط1 ، 2017، ص206-207.

[13] عبد الرحمن طعمة وأحمد عبد المنعم، النظرية اللسانية العرفانية، دراسات إبستمولوجية، رؤية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2019، ص77-150.

[14] يتبنى هذه المقابلة الفاسي الفهري، وقد صدع بهذا خلال الندوة الدولية "قضايا المنهج في الدراسات اللغوية والأدبية" التي أقيمت في رحاب جامعة الملك سعود سنة 2010، وكانت الفكرة موضوع نقاش، ويوظف محمد الحيرش على سبيل المثال هذه الثنائية في كتابه "النسق والاستعمال من لسانيات اللغة إلى لسانيات التواصل". انظر: محمد الحيرش، النسق والاستعمال من لسانيات اللغة إلى لسانيات التواصل، دار الفاصلة للنشر، طنجة، المغرب، ط1، 2021.

[15] روبير مارتان، مدخل لفهم اللسانيات، تر: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007، ص54.

[16] Morin Edgard, Sur l'interdisciplinarité, in Bulletin interactif du Centre international de recherches et études transdisciplinaires, n°2, 1994, http://ciret-transdisciplinarity.org

[17] جين. اتشيسن، اللسانيات، مقدمة إلى المقدمات، ترجمة وتعريب: عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، ط2، 2020. ص442.

[18] لمزيد من توضيح المفهوم يراجع باختصار: مصطفى حركات، العربية بين البعد اللغوي والبعد الاجتماعي، دار الآفاق، الجزائر، ط1، 2017، ص24-26.

[19] يمكن أن نشير في هذا السياق إلى نقده للسانيات المتون، وأثر هذا النقد في تطوير المقاربة نفسها، ينظر: وولفقانق تيبوريت وآنا شيرماكوفا، لسانيات المدونات مقدمة موجزة، تر: أفراح التميمي ، كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 2021، ص 42-57.

[20] ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012، ص187-281.

[21] صالح الشويرخ، قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية، مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، 2017، ص306.

[22] محمد اليطاوي، التحليل النقدي للخطابة السياسية بين الفعل الخطابي وفعل الاستجابة، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2019، مج4، ع2، ص151.

[23] جورج لايكوف، حرب الخليج أو الاستعارات التي تقتل، تر: عبد المجيد جحفة وعبد الإله سليم، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 2005، ص49. وانظر: كاترين فوكس، هل توجد لسانيات إدراكية، تر: لطفي السيد منصور، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإدراكيات، مصر،2017، مج(25/4)، ع100، ص63-77.

[24] ر. جاكندوف . ن. شومسكي .ر .فندلر، دلالة اللغة وتصميمها، تر: محمد غاليم ومحمد الرحالي وعبد المجيد جحفة، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 2007، ص11-42. وَانظر: إليت

أولشتاين وماريان سالسي مورسيا، تحليل الخطاب وتعليم اللغات، ضمن: ديبورا شيفرن وديبورا تانن وهايدي إ. هاملتون، دليل تحليل الخطاب، تر: خليفة ميساوي، هيئة البحرين الثقافية المنامة، ط1، 2022. وَانظر: ذهبية حمو الحاج، مقدمة في اللسانيات المعرفية، مجلة الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب، عدد خاص بأعمال الملتقى الدولي حول: واقع البحوث المعرفية وتحليل الخطاب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013، ع1، ص27-34-37.

[25] جورج ليكوف، النظرية المعاصرة للاستعارة، تر: طارق النعمان، مكتبة الإسكندرية، مصر، ط1، 2014، ص12-55-79.

[26] محمد اليطاوي، لسانيات المدونات مدخلا بينيا لتحليل الخطاب، مجلة سياقات اللغة والدراسات البينية، 2019، مج 4، ع2 ، ص153.

[27] P.Ricoeur, Soi-même comme un autre ,ed Seuil, Paris ,1990, p31-32

[28] روث فوداك وميشيل ماير، مناهج التحليل النقدي للخطاب، تر: حسام أحمد فرج وعزة شبل محمد، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين ،المركز القومي للترجمة، ط2، 2018، ص17-337.

[29] آلان دفيس وكاترين إلدر، المرجع في اللغويات التطبيقية، تر: ماجد الحمد وحسين عبيدات، دار جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 2016،ص 845/2 .

[30] منية عبيدي، التحليل النقدي للخطاب نماذج من الخطاب الإعلامي، كنوز المعرفة، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص51-47-43-37.

[31] صالح بن الهادي رمضان، التفكير البيني، أسسه النظرية وأثره في دراسة اللغة العربية وآدابها، ص128.

[32] صالح الشويرخ، قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية، ص238.

[33] ديبورا شيفرن وديبورا تانن وهايدي إ . هاملتون، دليل تحليل الخطاب، ص811-813.

[34] حبيب عراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي، مجلة عالم الفكر، الكويت، يوليو، 2001،ع1، ص 134.

[35] آلان دفيس وكاترين إلدر، المرجع في اللغويات التطبيقية، تر: ماجد الحمد وحسين عبيدات، 845/2.

[36] طوني ماكنري وأندرو هاردي، لغويات المدونة الحاسوبية، سلسلة كامبريدج في اللغويات، تر: سلطان بن ناصر المجيول، دار جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 2016، ص1-32. وَانظر: طوني ماكنري، لسانيات المدونات، ضمن: دليل أكسفورد في اللسانيات الحاسوبية المعالجة الآلية للغات، تر: طارق إبراهيم، إشراف روسلان ميتكوف، المنظمة العربية للترجمة بالتعاون مع مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، بيروت، 2018.

[37] محمد الأوراغي، محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي، منشورات ضفاف ودار الأمان ومنشورات الاختلاف، بيروت - الرباط- الجزائر، ط1، 2008.

[38] حمزة المزيني، التحيز اللغوي وقضايا أخرى، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة للطباعة، الرياض، 2004، ص 125.

[39] حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ودار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009، ص57.

[40] عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2016، ص306-308.

[41] عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998، ص98-109.

[42] اقتبسنا مفهوم اجتياز الحدود من لدراسة محمد الناصر العجيمي. انظر: محمد الناصر العجيمي، اجتياز الحدود في مساءلة مفهوم الخطاب السجالي، مكتبة علاء الدين، صفاقص، تونس، ط1، 2010، ص 5 وما بعدها.

[43] نذكر هنا قيام الملكة التواصلية عند سيمون ديك على نظرة تمييزية ترابطية بين ملكات أربعة هي: الملكة المنطقية و الملكة المعرفية و الملكة الإدراكية و الملكة الاجتماعية.

[44] ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراضي، ص 221.

[45] Jacques Durand, Rhétorique et image publicitaire, in Communication, n°15, 1970, p72.

[46] عن مفهوم المشهد ومنهج تحليله انظر: صالح الشويرخ، قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية ، ص145.

[47] صالح الشويرخ، قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية، ص 95.

[48] قدم عماد عبد اللطيف قائمة أولية لموضوعات مقترحة يمكن لطالب الدراسات العليا الاطلاع عليها. انظر: عماد عبد اللطيف، تحليل الخطاب السياسي، البلاغة، السلطة، المقاومة، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 2020 ص 60 -64.

[49] محمد صاري، من أزمة فهم اللسانيات إلى أزمة فهم التراث قراءة في النقد اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة ذخائر اللغة، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2020، مج1، ع2، ص31-55-35.

[50] بيار بورديو وجان كلود باسرون، إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، تر: ماهر تريمش ومرا: سعود المولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007، ص183.

- قائمة المصادروالمراجع

* المراجع باللغة العربية

1. اتشيسن (جين)، اللسانيات، مقدمة إلى المقدمات، ترجمة وتعليق عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، الطبعة الثانية، 2020.
2. إفتش (ميلكا)، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: وفاء كامل فايد وسعد عبد العزيز مصلوح، المجلس الأعلى للثقافة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، الطبعة الأولى، 1996.
3. الأوراغي (محمد)، محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي، منشورات ضفاف ودار الأمان ومنشورات الاختلاف، بيروت - الرباط- الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
4. بافو، (ماري آن) وسرفاتي (جورج إليا)، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.
5. باي (ماريو)، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998.
6. بلانشيه (روبيرت)، نظرية المعرفة العلمية، ترجمة: حسن عبد الحميد، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
7. بوبر (كارل)، منطق البحث العلمي، ترجمة: محمد البغدادي، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.
8. بوبوفا (زينايدا) وستيرنين (يوسف)، اللسانيات العامة، ترجمة: تحسين رزاق عزيز، دار الروافد، وابن النديم، الجزائر، بيروت، الطبعة الأولى، 2017.
9. بورديو (بيار) وباسرون (جان كلود)، إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، ترجمة: ماهر تريمش ومراجعة: سعود المولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007.

10. بوقرة (نعمان) (Naamane Bouguerra)، Linguistics and its Trends in Contemporary Arab Research between Theory and Procedure Critical Reading in the Context of the New Reception، مجلة دراسات وأبحاث، 2024، المجلد السادس عشر، العدد الثاني.

11. تيبوريت (وولفقانق تيبوريت) وشيرماكوفا (آنا)، لسانيات المدونات مقدمة موجزة، ترجمة: أفراح التميمي، كنوز المعرفة، الأردن، الطبعة الأولى، 2021.

12. الحاج صالح (عبد الرحمن)، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2016.

13. حركات (مصطفى)، العربية بين البعد اللغوي والبعد الاجتماعي، دار الآفاق، الجزائر، 2017.

14. حمو الحاج (ذهبية)، مقدمة في اللسانيات المعرفية، مجلة الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب، عدد خاص بأعمال الملتقى الدولي حول: واقع البحوث المعرفية وتحليل الخطاب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013، العدد الرابع عشر.

15. الحيرش (محمد)، النسق والاستعمال، من لسانيات اللغة إلى لسانيات التواصل، دار الفاصلة للنشر، طنجة، المغرب، الطبعة الأولى، 2021.

16. دفيس (آلان) وإلدر (كاترين)، المرجع في اللغويات التطبيقية، ترجمة: ماجد الحمد وحسين عبيدات، دار جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، 2016.

17. ر. جاكندوف وَ ن. شومسكي وَ ر. فندلر، دلالة اللغة وتصميمها، ترجمة: محمد غاليم ومحمد الرحالي وعبد المجيد جحفة، دار توبقال، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، دون تاريخ.

18. رمضان (صالح بن الهادي)، التفكير البيني أسسه النظرية وأثره في دراسة اللغة العربية وآدابها، مركز دراسات اللغة العربية وآدابها، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، 1436هـ.
19. الشريف (صلاح الدين)، الشرط والإنشاء النحوي للكون بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، سلسلة اللسانيات1، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، 2002.
20. الشويرخ (صالح)، قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية، مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، 2017.
21. شيفرن (ديبورا) وتانن (ديبورا) وإ. هاملتون (هايدي)، دليل تحليل الخطاب، ترجمة: خليفة ميساوي، هيئة البحرين الثقافية، المنامة، الطبعة الأولى، 2022.
22. صاري (محمد)، من أزمة فهم اللسانيات إلى أزمة فهم التراث قراءة في النقد اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة ذخائر اللغة، جامعة الجزائر2، الجزائر، المجلد الأول، العدد الثاني.
23. طعمة (عبد الرحمن) وعبد المنعم (أحمد)، النظرية اللسانية العرفانية دراسات ابستمولوجية، رؤية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2019.
24. عبد اللطيف (عماد)، تحليل الخطاب السياسي، البلاغة، السلطة، المقاومة، دار كنوز المعرفة، الأردن، الطبعة الأولى، 2020.
25. عبيدي (منية)، التحليل النقدي للخطاب نماذج من الخطاب الإعلامي، كنوز المعرفة، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
26. العجيمي (محمد الناصر)، اجتياز الحدود في مساءلة مفهوم الخطاب السجالي، مكتبة علاء الدين، صفاقص، تونس، الطبعة الأولى، 2010.
27. عراب (حبيب)، الحجاج والاستدلال الحجاجي، مجلة عالم الفكر، الكويت، 2001، العدد الأول.

28. علوي (حافظ) والعناتي (وليد أحمد)، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ودار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009.
29. علي (محمد محمد يونس)، مدخل إلى اللسانيات، عالم الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.
30. فوداك (روث) وماير (ميشيل)، مناهج التحليل النقدي للخطاب، ترجمة: حسام أحمد فرج وعزة شبل محمد، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين المركز القومي للترجمة، الطبعة الثانية، 2018.
31. فورجاس (جوزيف ب) وروي (ف.بوميستر)، السذاجة وعلم النفس الاجتماعي، ترجمة: محمد صلاح السيد، مراجعة: عبد المقصود عبد الكريم، دار صفحة، المملكة العربية السعودية، دون تاريخ.
32. فوكس(كاترين)، هل توجد لسانيات إدراكية، ترجمة: لطفي السيد منصور، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإدراكيات، مصر، 2007، المجلد الرابع، العدد مئة.
33. كون (توماس. س)، بنية الثورات العلمية، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، مراجعة: محمد دبس، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.
34. لايكوف (جورج)، حرب الخليج أو الاستعارات التي تقتل، ترجمة: عبد المجيد جحفة وعبد الإله سليم، دار توبقال، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005.
35. لايكوف (جورج)، النظرية المعاصرة للاستعارة، ترجمة: طارق النعمان، مكتبة الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2014.
36. مارتان (روبير)، مدخل لفهم اللسانيات، ترجمة: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.

37. ماكنري (طوني) وهاردي (أندرو)، لغويات المدونة الحاسوبية، سلسلة كامبريدج في اللغويات، ترجمة: سلطان بن ناصر المجيول، دار جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، 2016.
38. ماكنري (طوني)، لسانيات المدونات، ضمن: دليل أكسفورد في اللسانيات الحاسوبية المعالجة الآلية للغات، ترجمة: طارق إبراهيم، إشراف: روسلان ميتكوف، المنظمة العربية للترجمة بالتعاون مع مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، بيروت، 2018.
39. مجدوب (عز الدين)، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية، دار محمد علي الحامي، تونس، الطبعة الأولى، 1998.
40. المزيني (حمزة بن قبلان)، التحيز اللغوي وقضايا أخرى، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة للطباعة، الرياض، 2004.
41. اليطاوي (محمد)، التحليل النقدي للخطابة السياسية بين الفعل الخطابي وفعل الاستجابة، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2019، المجلد الرابع.
42. اليطاوي (محمد)، لسانيات المدونات مدخلا بينيا لتحليل الخطاب، مجلة سياقات اللغة والدراسات البينية، 2019، المجلد الرابع، العدد الثاني.

*** المراجع باللغات الأجنبية**

46. Jacques Durand, Rhétorique et image publicitaire, in Communication, 1970, n°15.
47. Morin Edgard, Sur l'interdisciplinarité, in Bulletin interactif du centre international de recherches et études transdisciplinaires n°2, Juin 1994, http://ciret-transdisciplinarity.org
48. Paul Ricoeur, Soi-même comme un autre, édition Seuil, Paris ,1990.

مقدمة تاريخية لبراديغم العلوم المعرفية واللغة في الدراسات الغربية

A Historical Introduction to the Paradigm of Cognitive Sciences and Language in Western Studies

عمر بلخير*

Omar Belkheir

جامعة مولود معمري بتيزي وزو - الجزائر

Tizi-Ouzou's Mouloud Mammeri University- Algeria

omar.belkheir@ummto.dz

تاريخ الإرسال: 2024/05/14 - تاريخ القبول: 2024/06/05 - تاريخ النشر: 2024/12/31

الملخص

يتضمن المقال دراسة لكيفية استقبال الدماغ البشري للمعلومات وتحليلها ومعالجتها ليترتب على ذلك عمل الذاكرة واتخاذ القرارات. وفائدته بالنسبة لتطوير التطبيقات العملية مثل تكنولوجيا الحاسوب والذكاء الاصطناعي، مستعرضا بدايات العلوم المعرفية وعلاقتها باللغة في الدراسات الغربية وصولا إلى الوقت الحاضر الذي يشهد آفاقا جديدة للتطور والابتكار وتحسين جودة الحياة.

الكلمات المفتاحية: المعرفة؛ الذكاء؛ التفكير؛ العلوم العصبية؛ تعليم اللغات وتعلمها؛ جودة الحياة.

* المؤلف المراسل: عمر بلخير

Abstract

This paper includes a study on how the human brain receives, analyses and treats information, leading to the functioning of memory and decision-making, in addition to its implications for the advancement of scientific applications such as computer technology and artificial intelligence. The paper also traces the beginnings of cognitive sciences and their connection to language in the Western studies, highlighting contemporary development that foster innovation and enhancement of quality of life.

Key words: Knowledge; intelligence; thinking; neuroscience; teaching and learning language; quality of life.

- مقدّمة

تتجه الاهتمامات العلمية في الوقت الحالي نحو فهم عميق لعمليات العقل البشري ومصادر المعرفة الإنسانية، ويتجسد هذا الاهتمام في الجهود المتزايدة التي يقوم بها المجتمع العلمي لاستكشاف جذور المعرفة البشرية، مع التركيز بشكل خاص على الدماغ ومختلف العمليات العقلية التي تحدث داخله؛ ويتضمن هذا الاهتمام دراسة كيفية توليد المعرفة وعمليات الفكر داخل الدماغ، مع التركيز على تحليل كيفية معالجة المعلومات واستخدامها لاتخاذ القرارات والسلوك البشري، كما يركز أيضا على مختلف الجهود والنظريات والأعمال التي سعت إلى فهم كيفية اشتغال العقل البشري وتطوير الوسائل لتحسين ظروف الحياة لدى الإنسان في جميع المجالات.

تلعب المعلومة من حيث هي مفهوم دورا حيويا في فهم العمليات العقلية البشرية، حيث يتركز مفهوم تحليل المعلومة على كيفية استقبال المعلومات في الدماغ ومعالجتها وتفسيرها، مما يسهم في فهم عمليات الذاكرة والانتباه واتخاذ القرارات، وتهدف هذه الدراسات إلى توضيح آليات عمل هذه العمليات وتأثيرها على السلوك والتفكير البشريين، الأمر الذي يساعد على تطوير التطبيقات العملية مثل التكنولوجيا الحاسوبية والذكاء الاصطناعي. ويخص التحليل مفهوم الذكاء وكيفية تفسير المعلومات وتحليلها في الدماغ، مع التركيز على تطبيقاتها العملية في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي؛ ولذلك يعزز هذا النهج الفهم العميق لعمليات العقل البشري ويمهد الطريق لتطبيقات جديدة في مجالات متعددة.

إن تطور العلوم يمكن فهمه على أنه انحدار لها مع الزمن من أجل العودة إلى أصل موضع إنتاج المعرفة الإنسانية وهو الدماغ أو المخ، حيث يتجه المجتمع العلمي نحو استكشاف جذور المعرفة البشرية، مما يعني أن البحث والتطور في مجالات العلوم يقترب أكثر فأكثر من فهم عمليات العقل البشري وآلياته، وتحليل كيفية توليد المعرفة داخل الدماغ، وهذا يبين الاهتمام المتزايد بعلم الأعصاب وعلم النفس، والجهود المبذولة لتفسير عمليات التفكير والتعلم واتخاذ القرارات.

في الواقع، يمكن القول إن العلوم تتجه نحو فهم أعمق لعملية إنتاج المعرفة داخل الدماغ البشري وتطبيق هذا الفهم في مختلف المجالات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وتطوير التكنولوجيا.

ويعد مفهوم تحليل المعلومة جوهر العلوم العصبية المعرفية، باعتبار أن هذا المفهوم يركز على معرفة كيفية تلقي المعلومات في الدماغ ومعالجتها وتفسيرها. ويرى العلماء أن العمليات العقلية مثل الذاكرة والانتباه واتخاذ القرارات تعتمد على معالجة المعلومات في الدماغ، ولذلك يسعى الباحثون في العلوم العصبية المعرفية إلى فهم كيفية عمل هذه العمليات والآليات التي تحدث في الدماغ لإنتاج السلوك والتفكير البشريين. ومن خلال دراسة كيفية معالجة المعلومات في الدماغ يمكن تحسين فهمنا للعقل البشري وتطوير تطبيقات عملية مثل التكنولوجيا الحاسوبية والذكاء الاصطناعي.

1. البداية الفلسفية

تركزت الجهود الأولى لبعض الفلاسفة في عصر النهضة الأوروبية، مثل "ديكارت ولايبنتز"[1]، على محاولة تقنين التفكير؛ فديكارت اعتبر التفكير عملية تحليلية حيث يرى أن "التفكير هو التحليل"، أو بمعنى آخر، يرتبط التفكير بالاستدلال المنطقي وعملية التفكير المنطقي، واعتبر "لايبنتز" من جانبه التفكير عملية حسابية حيث أنه يعتبر "التفكير هو الحساب"، أو بمعنى آخر، يرتبط التفكير لديه بعمليات الحساب والرياضيات. هذه الآراء تعكس الجهود التي بذلها الفلاسفة في تحديد العمليات العقلية البشرية وتفسيرها باستخدام لغة تقنية أو رياضية ساهمت في تطوير الفهم العلمي للعقل وعمليات التفكير.

لقد شكل تأسيس الفلسفة الحديثة في عصر النهضة تحولاً ثورياً في النهج الفلسفي تجاه فهم العقل البشري وعمليات التفكير، حيث تجسدت فكرة تقنين التفكير التي روج لها فلاسفة بارزون مثل "رينيه ديكارت" و"غوتفريد لايبنتز"، المشار إليهما سابقا، في رؤية تفسيرية محددة للعمليات العقلية باستخدام لغة تقنية أو رياضية.

قد أرسى "ديكارت"، من خلال شهادته "الشهادة الأولى: اعترافات فيلسوف"، أسساً لفهم العقل والتفكير باعتباره عملية تحليلية، إذ اعتبر "التفكير هو

التحليل"، حيث ربط التفكير بالاستدلال المنطقي وبعملية التفكير المنطقي. هذا النهج الفلسفي أسهم في تأكيد أهمية العقل البشري كمصدر للتفكير المنطقي والتحليلي.

واعتبر "لايبنتز" من جانبه التفكير عملية حسابية، حيث أنه اعتبر "التفكير هو الحساب"، مما يعكس رؤيته للعقل كآلة حسابية تقوم بالعمليات الرياضياتية والحسابية، وأدى تطور هذا المفهوم في أعماله الفلسفية والرياضية إلى فهم أعمق لتفاعل العقل مع العالم الخارجي ولدوره في عمليات الحساب والتفكير.

هذه الآراء تمثل جهوداً فلسفية مهمة في تحديد العمليات العقلية البشرية وتفسيرها باستخدام لغة تقنية أو رياضية ساهمت في تطوير الفهم العلمي للعقل وعمليات التفكير، وأدى نموها في النهاية إلى تشكل أطر فكرية أكثر تعقيداً لفهم العقل وعملياته.

2. الإرهاصات الأولى

أ. قدم "فرانس جوزيف غال" (1758-1828) العالم النمساوي، الذي يعد من رواد علم النفس وعلم الأعصاب، فكرة "علم الفرينولوجي"، وهي فكرة تقوم على تفسير السلوك الإنساني من خلال دراسة تشكيل الجمجمة والأجزاء الدماغية، حيث يعتقد "غال" أنه يمكن تفسير القدرات العقلية والسلوكية للإنسان عن طريق تحليل التشكيلات الرأسية، كما كان يعتقد أن الخصائص الشخصية مثل الذكاء أو القوة أو العدالة يمكن تحديدها من خلال التحليل الفيزيائي للجمجمة. وواجهت نظرياته العديد من الانتقادات، لكن تأثيره على علم النفس وعلم الأعصاب لا يمكن إنكاره؛ فبالرغم من أن العلماء لم يؤكدوا صحة معظم أفكاره، غير أنها ساعدت من ناحية في توجيه الاهتمام نحو فهم العلاقة بين الدماغ والسلوك البشري، كما ساهمت في التطوير العلمي في هذا المجال من ناحية أخرى.

ب. كما تعد نظرية "بروكا" التي وضعها عالم الأعصاب الفرنسي "بيير بول بروكا" في القرن التاسع عشر نظرية في علم الأعصاب هي الأخرى، وهي ترتبط بفهم الوظيفة اللغوية في الدماغ. ويعود أساس هذه النظرية إلى الدراسات السريرية التي قام بها "بروكا "على مريض يدعى "تان"، كان يعاني من صعوبات في التحدث بسبب إصابة في

دماغه؛ حيث لاحظ بروكا أن مرض "تان" كان يتسبب في فقدانه القدرة على إنتاج الكلمات ولكنه كان قادرًا على فهم اللغة بشكل جيد، ولذلك استنتج بروكا من هذه الدراسة أن هناك منطقة في الدماغ، تُعرف الآن باسم "منطقة بروكا"، تؤدي دورًا رئيسيًا في إنتاج الكلمات المنطوقة. وبناءً على هذا الاكتشاف رأى " بروكا"، في نظريته التي سميت باسمه، أن اللغة المنطوقة تعتمد على منطقة معينة في الدماغ، تتحكم في عملية إنتاجها في مختلف المستويات.

ج. "ألان ماثيسون تورينغ" (1912-1954)، وهو عالم رياضيات وحاسوب بريطاني معروف بأبحاثه في مجالات الرياضيات والحوسبة. قام "تورينغ" بعمل رائد في مجال الحوسبة النظرية، حيث ساهم في تطوير فكرة الآلة القابلة للبرمجة، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى اختراع الحواسيب كما نعرفها اليوم. وتتمثل أهم إسهامات "تورينغ" في وضعه لمفهوم آلة تورينغ[2]، وهي نموذج ذو قدرة على محاكاة العمليات المنطقية والحسابية، وقد كانت تلك الآلة فكرة رئيسية في التطور الذي حصل بعد الحرب العالمية الثانية للحوسبة والذكاء الاصطناعي. كما أن أفكاره حول القابلية للبرمجة والحوسبة المفتوحة التصميم ساهمت في تأسيس علم الحوسبة الحديث؛ ومن بين أعماله الأخرى البارزة تقديم فكرة التفكير الآلي ومفهوم الاختبار الشهير المعروف بـ "اختبار تورينغ" الذي يهدف إلى تحديد قدرة الآلة على محاكاة السلوك البشري.

3. تأسيس التوجه المعرفي

لقد تم وضع الأسس الأولى لمجال الذكاء الاصطناعي بصفته مجالا علميا عام 1956 خلال ورشة عمل دارت في جامعة دارتموث[3]؛ حضر هذه الورشة عدد من العلماء البارزين في ذلك الوقت، من بينهم: مارفن مينسكي، وكلود شانون، وهيربرت سايمون، ونوربرت وينر، وجون مكارثي، وألين نيويل، وأوليفر سلفر، وراي سولومونوف، وجرت خلال هذه الورشة مناقشة فكرة إنشاء آلة قادرة على تنفيذ الأنشطة التي يعتبرها البشر عادةً دليلاً على الذكاء، وحصل ذلك من خلال تحليل كيفية عمل العقل البشري ومحاولة تطبيقها على الآلات.

وفي النهاية أدت هذه الورشة وما تبعها من أبحاث وتطورات في مجال الذكاء الاصطناعي إلى ظهور مجال علمي جديد يعرف بـ"علم الذكاء الاصطناعي"، وهو

مجال يهتم بدراسة وتطوير أنظمة ذكاء اصطناعي يمكنها القيام بمهام تعتبر ذكاء بمعايير البشر، ومن هنا ظهرت مفاهيم مثل الشبكات العصبية الاصطناعية والتعلم الآلي والروبوتات الذكية، وكانت هذه الأفكار الرئيسية في برنامج العلوم المعرفية التي انطلقت في الستينيات والسبعينيات.

4. بروزعلم النفس المعرفي

شهد عام 1956 تحولا في المشهد العلمي بظهور علم النفس المعرفي بصفته توجها جديدا في دراسة العقل البشري وذلك لما فتح جورج ميلر وجيرج برينر في كتابهما "The Study of Thinking" آفاقًا جديدة لفهم العقل وعملياته العقلية[4]. وقد تركزت أبحاثهما على تفسير العمليات المعرفية العليا مثل الاستدلال والاستنتاج والذاكرة وتحليل كيفية تنظيمها وتشغيلها داخل العقل البشري، وقدما للعالم من خلال نماذجهما الجديدة رؤية مبتكرة للتفكير البشري، حيث أظهرت دراستهما لتلك العمليات تقدمًا هامًا في فهم عمليات العقل البشري، ومن ثم حظي علم النفس المعرفي بقبول كبير وواسع في الأوساط العلمية، ليصبح موضوعًا رئيسيًا في البحث العلمي في مجال العلوم النفسية.

وقد كان لذلك التوجه الجديد في دراسة العقل البشري أثر عميق في تطور العلوم النفسية، حيث ساهم في تعميق فهمنا للعمليات الذهنية العليا والتفكير البشري، كما ساهم علم النفس المعرفي من خلال تركيزه على تحليل هذه العمليات وتفسيرها بشكل علمي في تطوير نهج جديد لدراسة العقل البشري أثر بشكل كبير على تطور العلوم النفسية وعلى فهمنا لعمليات العقل والتصرف البشري.

5. جيري فودورونظرية وحدوية الذهن

عُرف جيري فودور بأفكاره في مجال علم النفس الإدراكي وعلم الذكاء الاصطناعي، حيث قدم فودور مفهوم "وحدوية الذهن" (modularité de l'esprit) الذي يعتبر أحد المفاهيم الرئيسية في فهم عمليات الذهن؛ ذلك أنه يقسم العقل في نظرية "وحدوية الذهن "[5] إلى وحدات أو أقسام فرعية مختلفة، تقوم كل وحدة منها بأداء وظيفة محددة، فعلى سبيل المثال، يعتقد أن هناك وحدات متنوعة منها ما يخص الذاكرة وما يخص التفكير وما يخص التحليل وما يخص الإدراك، وكل وحدة

تتفاعل مع الأخرى لتشكيل العمليات العقلية الشاملة. ويعتبر مفهوم "وحدوية الذهن" هذا أحد المفاهيم الأساسية في فهم عمليات الذهن.

وفي إطار هذه النظرية، بدأ العلماء ينظرون إلى الآلات بشكل مختلف، حيث أصبحوا يرون أنه يمكن للآلة أن تقوم بعمليات الذهن البشري بنفس الطريقة التي تقوم بها الوحدات العقلية؛ وأدت هذا الفكرة، بشكل متزايد، إلى حصول تطورات في مجال الذكاء الاصطناعي وبناء الآلات التي تقوم بمحاكاة وظائف العقل البشري.

كما يقدم "فودور" فكرة متطورة بخصوص كيفية تفاعل هذه الوحدات بعضها مع بعض لتشكيل العمليات العقلية الشاملة، مما يفسر كثيراً من التجارب والمشاهدات العقلية للبشر. وهذه الفكرة لم تكن مهمة فقط في فهم العمليات العقلية، بل أيضاً في فهم كيفية عمل الذكاء البشري، ومن ثم يمكن القول إنه كان لما قدمه " فودور" ولنظريته بخصوص "وحدوية الذهن" تأثير عميق في مجالي علمي النفس والحاسوب.

6. العلوم المعرفية وفلسفة الذهن

في الفترة ما بين عامي 1975 و1985، بدأت النقاشات حول فلسفة الذهن تكتسب أهمية متزايدة كرد فعل على التوجهات السابقة في علمي النفس والذكاء الاصطناعي. وقام "سيرل" الذي يعتبر واحدًا من رواد هذا المجال بتسليط الضوء على حالات عجز الآلات عن فهم وترجمة المعاني المضمرة والخفية في خطابات البشر، وهي الجوانب التي تشكل العديد من التفاعلات اللغوية البشرية. ولذلك، فقد سلط سيرل الضوء، على وجه التحديد، على ما يُعرف بـ "المعنى الاجتماعي"[6]، وهو المعنى الذي يتشكل من التفاعلات الاجتماعية والثقافية والسياقية والعاطفية فيما بين البشر، وأشار إلى أن هذا النوع من المعنى قد يكون محددًا بشكل غير واضح أو يستحيل أن تحلله الآلات.

إن "المعنى الاجتماعي" مفهوم يظهر التفاعلات والتأثيرات الاجتماعية والثقافية والسياقية والعاطفية التي تشكل المعاني لدى البشر، ويتم تكوين هذا النوع من المعاني من خلال التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات، ويعكس الفهم والمفاهيم الثقافية المشتركة، والقيم، والمعتقدات التي تتبادلها الثقافات المختلفة

ولذلك يعتبر المعنى الاجتماعي جزءًا أساسيًا من تفاعل البشر مع العالم من حولهم، ويؤثر في تصوراتهم وسلوكهم وتفاعلاتهم الاجتماعية.

وفي سياق البحث العلمي والتطور التكنولوجي، يثير "المعنى الاجتماعي" تحديات كبيرة من حيث فهمه وتحليله كما ذكر سيرل، ويعود ذلك جزئيًا -حسبه- إلى التعقيدات الكبيرة التي تحيط بتفاعلات البشر والثقافات والعواطف وهي الجوانب التي قد لا تكون قابلة للتمثيل أو التحليل الدقيق من خلال النماذج الرياضية أو الحوسبة؛ فعلى سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بتحليل النصوص الاجتماعية مثل المنشورات على وسائط التواصل الاجتماعي، قد يكون التحدي أكبر بسبب التنوع اللغوي والثقافي والسياقي للمحتوى، ولذلك يصعب على الحواسيب فهم التفاصيل الدقيقة للعبارات والمفردات التي قد تكون لها معانٍ متعددة اعتمادًا على السياق الاجتماعي والثقافي. علاوة على ذلك، يمكن أن تكون العبارات غير صريحة أو متعددة التفسيرات، مما يجعل من الصعب تحليل معناها بشكل دقيق باستخدام الحوسبة الذكية.

لقد أدى هذا النقاش إلى انتقادات بخصوص قدرة الآلات على فهم وترجمة تلك الجوانب الدقيقة والعميقة من التفاعلات اللغوية البشرية، كما أدى إلى ظهور تطورات في مجال فلسفة الذهن وعلم اللغة والذكاء الاصطناعي، حيث تسعى الأبحاث الحديثة إلى فهم كيفية تضمين هذه العناصر الاجتماعية والثقافية والعاطفية في برامج تطوير الآلات والنظم الذكية.

7. النظرية الحسابية والنظرية الارتباطية

هما نظريتان من النظريات الهامة في مجال علم النفس العصبي، وترتبط كلتاهما بالنظام العصبي وتفسير عمله؛ فلقد ظهرت النظريتان في مجال علم النفس وعلم الأعصاب في النصف الثاني من القرن العشرين، وتعبران عن واحدة من التوجهات الهامة التي ساهمت في تطور فهمنا للعقل البشري وعملياته الأساسية[7]:

- النظرية الحسابية: ترى هذه النظرية أنه يمكن تفسير العقل البشري على أنه نظام حاسوبي يقوم بمعالجة المعلومات وتنفيذ العمليات الحسابية، إذ يُعتبر المخ مثالاً للحاسوب، حيث يتلقى المدخلات (inputs) ويقوم بمعالجتها وتحويلها إلى مخرجات

(outputs) بناءً على قواعد وبرامج محددة سلفا؛ فيقوم هذا النموذج بتفسير العمليات العقلية بشكل مشابه لعمل الحاسوب، مما يتيح فهماً عميقاً للتفاعلات الداخلية للعقل[8].

- النظرية الارتباطية: تنطلق هذه النظرية من فكرة أن العقل البشري يعتمد على شبكات من الخلايا العصبية (العقد العصبية) التي يتفاعل بعضها مع بعض لإنتاج السلوك والتفكير، وتقوم هذه الشبكات بتعلم الأنماط والمعلومات من خلال تعديل الوزن الذي يربط بين الخلايا العصبية، وتستجيب بشكل موزع ومواز للإشارات الواردة من البيئة.

وتتجلى علاقة هاتين النظريتين بالنظام العصبي في الاهتمام بدراسة كيفية تفاعل الخلايا العصبية داخل الدماغ وتعلمها، وكيفية تحويل المدخلات العصبية إلى إشارات تؤدي إلى السلوك والتفكير، كما تساهم هاتان النظريتان في فهم عميق لكيفية عمل الدماغ واشتغال عمليات الذهن، وتوجهات البحث والتطبيق في مجالات عديدة مثل الذكاء الاصطناعي وعلم الحوسبة العصبية وعلاجات الاضطرابات العصبية.

- **النشأة الأولى:** تعود جذور هذه النظرية إلى أعمال علماء مثل "وارن مكولوخ" و"والتر بيتس" و"دونالد هيب" وغيرهم، أولئك الذين بدأوا في استكشاف كيفية عمل الدماغ باستخدام النماذج الحسابية والرياضية، وقد اهتمت هذه النظرية بفهم كيفية التعلم وتخزين المعلومات، وكذلك بتحليل الشبكات العصبية وكيفية عملها.

- **التطور والانتشار:** شهدت النظريتان الحسابية والارتباطية تطورات كبيرة في السنوات الأخيرة، إذ انتقلتا من مجال العلوم الأساسية إلى مجالات تطبيقية أوسع، مثل الذكاء الاصطناعي وتطبيقات التعلم الآلي، حيث بدأ العلماء في استخدام النماذج الحسابية والارتباطية في تصميم الأنظمة الذكية التي تقوم بمحاكاة وظائف العقل البشري.

- **التطبيقات**: تطورت التطبيقات العملية للنظريتين الحسابية والارتباطية في مجالات متعددة، بما في ذلك تطوير الروبوتات والنظم الذكية، وفهم آليات التعلم والذاكرة، وتطبيقات تحليل البيانات والتنبؤ.

- **التأثير**: ساهمت النظريتان الحسابية والارتباطية في توسيع آفاقنا لفهم العقل والذكاء، وكذلك في تطوير تطبيقات عملية في مجالات متعددة، وما زالت هذه النظرية موضوعًا هامًا للبحث والتطوير في مختلف مجالات العلوم العصبية والحوسبة.

من الناحية التاريخية، ظهرت الأفكار الأولية للنظرية الحسابية والارتباطية سنة 1943، من خلال النموذج الأولي للشبكة العصبية الاصطناعية التي اقترحها وارن مكولوخ ووالتر بيتس في ورقة عمل بعنوان: " A Logical Calculus of Ideas Immanent in Nervous Activity".

وفي سنة 1956 تم نشر الورقة الشهيرة " A Proposal for the Dartmouth Summer Research Project on Artificial Intelligence" التي اقترح فيها جون مكارثي ومارفن مينسكي وناثان روتنبرج وكلاود شانونالبد مشروع بحث صيفي في مجال الذكاء الاصطناعي كان له تأثير كبير في تطوير النماذج الحسابية للعقل.

وسنة 1975 نُشر كتاب " Parallel Distributed Processing: Explorations in the Microstructure of Cognition" الذي كتبه ديفيد روميلهارت وجيم ماكليلاند، وقدم مفهومًا متطورًا للشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تفسير العمليات العقلية.

وفي 1986 نشر ديفيد إيجلهارت ورونالد ويليامز كتابهما " Parallel Distributed Processing: Explorations in the Microstructure of Cognition" الذي واصل تطوير فهمنا للنماذج الحسابية والارتباطية ودورها في تفسير العقل والذكاء.

وفي عام 1992 كتب جون مكليلاند وديفيد روميلهارت كتابهما " Connectionist Models of Development: Developmental Processes in Real and Artificial Neural Networks"، الذي كشفا فيه تطبيقات النظرية الحسابية والارتباطية في فهم عمليات التطور العقلي.

8. بروز العلوم العصبية المعرفية

يعود ظهور العلوم العصبية المعرفية إلى النصف الثاني من القرن العشرين، حيث بدأت هذه العلوم تلقي الضوء على كيفية تفاعل العقل مع العالم الخارجي وكيفية معالجة المعلومات داخل الدماغ، ويُعتبر أمثال "جورج ميلر" و"نوماني تشيسلر" و"هيربرت سايمون" و"جورج أرمسترونج" أعلامًا كبارا في تطوير النظريات والنماذج التي تفسر العمليات الذهنية باستخدام المفاهيم العلمية والتجارب العقلية[9].

وفي فترتي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بدأ العلماء في دمج العلوم العصبية مع العلوم النفسية وعلوم الكمبيوتر، وأسفر هذا عن ظهور فروع جديدة من العلوم مثل علم الأعصاب الحاسوبي وعلم الذكاء الاصطناعي وعلم الأنظمة الذكية. وفي العقود الأخيرة تطورت التقنيات العلمية المستخدمة في دراسة العمليات العقلية مثل تصوير الدماغ بالرنين المغناطيسي وتخطيط الدماغ بالكمبيوتر، مما فتح آفاقًا جديدة لفهم ترابط الأنشطة العصبية والعمليات الذهنية، وبدأ العلماء في استخدام هذه التقنيات لفهم العمليات المعرفية مثل الذاكرة والانتباه واتخاذ القرارات، ومنذ ذلك الحين شهدت العلوم العصبية المعرفية تقدمًا هائلاً في فهم عمليات العقل البشري، مما أدى إلى تطبيقات عملية في مجالات متعددة مثل الطب والتعليم والتكنولوجيا.

وبفعل تطور التقنيات والأساليب، فإن البحث في مجال العلوم العصبية المعرفية يعتبر أحد أهم المجالات البحثية في العلوم الحديثة، حيث يساهم في تطوير فهمنا لعقولنا وسلوكنا وتفاعلاتنا مع العالم من حولنا.

لقد توسعت العلوم العصبية المعرفية لتشمل دراسة مجموعة واسعة من العمليات العقلية مثل الذاكرة والتفكير والانتباه واتخاذ القرارات واللغة والإدراك وغيرها، بغرض فهم كيفية توليد المعرفة ومعالجة المعلومات في الدماغ البشري، فمن خلال تقنيات التصوير الطبي المتطورة، مثل الرنين المغناطيسي والتصوير بالمقطع المحوري المحوسب (CT scan)، تمكن الباحثون من استكشاف الدماغ بشكل دقيق ودراسة تفاعلاته وتغيراته أثناء الأنشطة المختلفة[10]، وبدأت الأبحاث والدراسات تركز على فهم العقل البشري والعمليات العصبية التي تحدث داخل الدماغ، وكيفية تأثيرها على سلوك الإنسان وتجربته.

وتجدر الإشارة إلى ظهور جمعيات ومنظمات عديدة كرست جهودها لدعم هذا المجال الجديد، وأنشأت منصة للباحثين لتبادل الأفكار والنتائج والتعاون في الأبحاث، وكان من نتائج ذلك أن تم فتح آفاق جديدة في البحث عبر تخصصات علمية مختلفة، حيث بدأ الباحثون من تخصصات متنوعة مثل العلوم الطبية والهندسة وعلم النفس يساهمون بشكل فعّال في تقدم هذا المجال، الأمر الذي أدى إلى حصول تطورات ملموسة في فهمنا لعملية التفكير وبنية الذاكرة واشتغال اللغة وغيرها من جوانب العقل البشري.

يشهد مجال العلوم المعرفية العصبية تطورًا مستمرًا ويفتح آفاقًا واسعة للبحث في عدة مجالات نذكر من بينها:

1. تفاعل الدماغ والسلوك: يركز البحث على فهم كيفية تفاعل الدماغ مع البيئة وكيف يؤثر هذا التفاعل على السلوك والتصرف، ويشمل ذلك دراسة العمليات العصبية التي تقوم بها الخلايا العصبية في استقبال المعلومات ومعالجتها وتحويلها.
2. التعلم والذاكرة: يسعى البحث في هذا المجال إلى فهم كيفية تخزين الذكريات وتكونها في الدماغ وكيفية تأثير التعلم والخبرة على هيكل وظيفة الشبكات العصبية وتشكلها.
3. التصور والتفكير: يركز البحث على دراسة عمليات التفكير والتصور وكيفية تمثيل الأفكار والمفاهيم في الدماغ، وكيفية تكوين القرارات واتخاذ القرارات الذكية.
4. اللغة والتواصل: يتناول البحث في هذا المجال دراسة كيفية فهم اللغة وإنتاجها والتفاعل اللغوي، وكيفية تمثيل الكلمات والجمل والمعاني في الدماغ.
5. التطبيقات السريرية: يتناول البحث في هذا المجال دراسة الاضطرابات العصبية والعقلية مثل الزهايمر والشلل الدماغي واضطرابات القلق، ويسعى إلى تطوير العلاجات والتدخلات السريرية الفعالة.
6. الذكاء الاصطناعي والتحسين الذاتي: يُستخدم فهم عمليات العقل والدماغ في تطوير الذكاء الاصطناعي والتطبيقات التكنولوجية الذكية

التي تهدف إلى تحسين الأداء البشري في مجالات مثل الصحة والتعليم والتنمية الشخصية.

وبشكل عام، فإن آفاق البحث في مجال العلوم المعرفية العصبية تتوسع باستمرار لتشمل فهما أعمق لعمليات العقل والدماغ، وتطبيقاتها الواسعة في مختلف جوانب الحياة اليومية والتقنية.

9. العلاقة بين المجتمع والخلايا العصبية أو الجهاز العصبي بشكل عام

تعكس هذه العلاقة تفاعلًا معقدًا ومتبادلًا بين الأبعاد البيولوجية والاجتماعية للإنسان وهناك عدة طرق يمكن من خلالها فهم هذه العلاقة:

1. تأثير البيئة على الجهاز العصبي: تؤثر البيئة المحيطة بالإنسان بشكل كبير على تطور الجهاز العصبي ووظيفتها، ويمكن أن تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على صحة الخلايا العصبية وترتيبات الشبكات العصبية، فعلى سبيل المثال، يمكن للتغذية الجيدة والنمط الصحي للحياة أن يؤديا إلى تحسين وظيفة الدماغ والنمو العصبي.
2. التأثيرات الاجتماعية على النشاط العصبي: العوامل الاجتماعية والنفسية مثل التوتر، والعزلة الاجتماعية والدعم الاجتماعي يمكن أن تؤثر على نشاط الجهاز العصبي والتفاعلات الكيميائية والكهربائية في الدماغ، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الضغوط الاجتماعية المستمرة إلى زيادة إفراز الهرمونات التي تؤثر سلبا على نمو الجهاز العصبي لدى الفرد.
3. تأثير العوامل البيئية على الجهاز العصبي: يُعتبر الجهاز العصبي هدفًا للتأثيرات الخارجية مثل العوامل البيئية والتجارب الحياتية، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤثر التعرض للتوترات البيئية مثل الإجهاد والتلوث البيئي على تطور الجهاز العصبي ووظيفته.
4. التفاعلات بين الجهاز العصبي والمجتمع: تظهر التفاعلات بين الجهاز العصبي والمجتمع في عدة مجالات مثل التعلم الاجتماعي والتفاعلات الاجتماعية فمثلاً، يمكن أن تؤثر الخبرات الاجتماعية والتفاعلات مع

أفراد المجتمع على نشاط الخلايا العصبية المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وتطورها.

5. التأثير الثقافي على الجهاز العصبي: تعكس الاختلافات الثقافية التفاوتات في تنظيم الجهاز العصبي ووظيفته، حيث يمكن أن تؤثر القيم والمعتقدات الثقافية على تفاعلات الدماغ والتصرفات السلوكية.
6. التحفيز الاجتماعي والتطوعي: يظهر البحث أيضًا أن الأنشطة الاجتماعية والتطوعية يمكن أن تؤثر إيجابًا على وظيفة الجهاز العصبي وصحة الدماغ، مما يؤدي إلى تحسين المزاج والصحة العقلية[11].

فبواسطة هذه الطرق يتم تشكيل العلاقة بين المجتمع والجهاز العصبي عبر التفاعلات المتبادلة فيما بين العوامل البيولوجية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على تطور الدماغ والسلوك البشري ووظيفته.

وقد شرع علماء الأعصاب المعرفيين بعد إدراكهم لتأثير المجتمع في الخلايا العصبية، على النحو الذي يكمن في خلق مشابك جديدة عند كل تجربة يخوضها الفرد، في اقتراح أنماط تعليمية جديدة تساعد الإنسان على الحفاظ على صحته واستمراره في العيش بصحة جيدة، وإحدى هذه الاقتراحات مفهوم "التعليم مدى الحياة" الذي أطلقته منظمة اليونسكو؛ ويتضمن مفهوم "التعليم مدى الحياة" فرصًا مستمرة للتعلم والتطوير للأفراد في مراحل مختلفة من حياتهم، بدءًا من الطفولة إلى غاية الرشد، ويهدف هذا النهج إلى تشجيع الأفراد على تعلم مهارات واكتساب معرفة جديدة طوال حياتهم، مما يعزز تحفيز الخلايا العصبية وتشكيل مشابك جديدة في الدماغ.

من خلال التعليم المستمر يمكن للأفراد تحسين وظائف الجهاز العصبي والحفاظ على صحته، مما يساهم في الوقاية من الأمراض العصبية مثل الزهايمر وباركنسون وغيرهما، إذ يشجع استمرار الفرد في التعلم والتحدي لاكتساب المعرفة الجديدة على تحفيز نشاط الدماغ وتطوير مشابك جديدة فيما بين الخلايا العصبية وهو الأمر الذي يحسن قدرته على الاستجابة للتحديات العقلية والاجتماعية بفاعلية، وعليه، يعتبر مفهوم "التعليم مدى الحياة " استثمارًا مهمًا في صحة الجهاز

العصبي والسلامة في الحياة، كما يبين الوعي المتزايد بأهمية التعلم المستمر بصفته أداة حفاظ على الصحة والمعافاة من الأسقام مدى الحياة.

- خاتمة

تمكن الباحثون بفضل جهود العلماء من كشف النقاب عن المناطق والميكانيزمات الدماغية التي تتحكم في اللغات، ليساهم ذلك في فعالية عملية تعليم اللغات وتعلمها وجعلها أكثر تيسيرا، فمن خلال الأبحاث في مجال العلوم العصبية وعلم الأعصاب المعرفي تمكن العلماء من تحديد المناطق الدماغية المسؤولة عن معالجة اللغات وفهم آليات عملها؛ فعلى سبيل المثال، تبين أن هناك مناطق محددة في الدماغ تعمل على تفسير الأصوات والكلمات، ومناطق تعمل على تحليل القواعد اللغوية والنحوية، وأخرى تعمل على تخزين المفردات والمعاني. ومن خلال استثمار هذه المعرفة تم تطوير أساليب وتقنيات تعليمية جديدة تستند إلى فهم عملية تكوين اللغات في الدماغ، فجرى على سبيل المثال، تصميم برامج تعليمية تستهدف تنشيط تلك المناطق الدماغية المسؤولة عن معالجة اللغات، وذلك ما سهل عملية فهم اللغات واكتسابها بشكل أسرع وأكثر نجاعة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أضحى من الممكن استخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل تطبيقات الهواتف الذكية والبرامج التعليمية عبر الإنترنت لتعلم اللغات بطرق مبتكرة وتفاعلية، وهو الاستخدام الذي ألقى على عملية التعلم متعة وفعالية كبيرتين.

وعليه فمن خلال وجوه الاستفادة تلك يمكن القول إذن إن كشف العلماء عن المناطق والميكانيزمات التي تتحكم في اللغات قد ساهم بشكل كبير في تسهيل عملية تعلم اللغات وجعلها أكثر فعالية ويسرًا للأفراد، كما يمكن القول إن العديد من القضايا القديمة التي عانى منها الإنسان على مر العصور تم النظر إليها بوجه جديد في ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي، مما أدى إلى فتح آفاق واعدة في مجالات متعددة مثل التكنولوجيا والتعليم والطب وتحليل المعلومات، وصار هذا المجال العلمي، بفضل ذلك التطور المتلاحق فيه، يفرض نفسه سلطة اجتماعية تؤثر على مختلف جوانب الحياة اليومية.

لقد أصبح بالإمكان، من خلال التكنولوجيا، حل العديد من المشاكل التقليدية بطرق مبتكرة وفعالة، فعلى سبيل المثال، أدى استخدام التكنولوجيا في التعليم إلى توسيع نطاق الوصول إلى المعرفة وتحسين جودة التعليم، ليسهم ذلك في بناء مجتمعات أكثر تحصيلاً للمعرفة وتطوراً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ساهم التقدم العلمي في مجال الطب في تطوير العديد من العلاجات والتقنيات الطبية التي تساعد في علاج الأمراض وتحسين جودة الحياة. كما أن تحليل المعلومات والتعامل معها بدقة متناهية صارت مهمة لفهم الظواهر المعقدة في العلوم والمجتمع.

وبهذا يظهر أن التطور العلمي والتكنولوجي قد منح المجال العلمي سلطة اجتماعية تؤثر على شتى جوانب الحياة، وتفتح آفاقًا جديدة للتطور والابتكار في مجالات عدة، الأمر الذي يعزز التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات.

- الإحالات والهوامش

[1] Dortier. (J.F). Histoire des sciences cognitives, Sciences Humaines, 2001, https://www.scienceshumaines.com/histoire-des-sciences-cognitives_fr_12433.html

[2] François Rastier, (F.), Sémantique et recherches cognitives, P.U.F, Paris, 1991.

[3] Ibid.

[4] Patrick Lemaire (P.) & André Didierjean (A.), Introduction à la psychologie cognitive, De Boeck Supérieur-Ouvertures Psychologiques-lmd, 2018.

[5] Bimbenet, (E.), Un récit sans histoire. La psychologie évolutionniste jugée par la phénoménologie, dans « Penser l'humain : définitions, descriptions, narrations », coll : Humanités – Hominités, Presses universitaires de Paris, Nanterre, 2022. DOI : 10.4000/books.pupo.17810.

[6] Smith, (B), John Searle: From speech acts to social reality, Cambridge University Press, 2003.

Gardner, (H.), Multiple Intelligences: The Theory in Practice. Basic Books.1993.

[7] Gardner, (H.), Ibid.

[8] Carruthers, (P.), The Architecture of the Mind: Massive Modularity and the Flexibility of Thought, Oxford University Press, 2006.

[9] OCDE, Comprendre le cerveau : naissance d'une science de l'apprentissage, OCDE, Paris, 2007.

[10] Ibid.

[11] Ibid.

- قائمة المصادروالمراجع

* المراجع باللغة الأجنبية

1. Bimbenet, (E.), Un récit sans histoire. La psychologie évolutionniste jugée par la phénoménologie, dans « Penser l'humain : définitions, descriptions, narrations », Collection : Humanités – Hominités, Presses universitaires de Paris, Nanterre, 2022, DOI : 10.4000/books.pupo.17810.
2. Carruthers, (P.), The Architecture of the Mind: Massive Modularity and the Flexibility of Thought, Oxford University Press, 2006.
3. Dortier. (J.F). Histoire des sciences cognitives, Sciences Humaines, 2001, https://www.scienceshumaines.com/histoire-des-sciences-cognitives_fr_12433.html
3. François Rastier, (F.), Sémantique et recherches cognitives, P.U.F, Paris, 1991.
4. Gardner, (H.), Multiple Intelligences: The Theory in Practice. Basic Books.1993.
5. OCDE, Comprendre le cerveau : naissance d'une science de l'apprentissage, OCDE, Paris, 2007.
6. Patrick Lemaire (P.) & André Didierjean (A.), Introduction à la psychologie cognitive, De Boeck Supérieur-Ouvertures Psychologiques-lmd, 2018.
7. Smith, (B), John Searle: From speech acts to social reality, Cambridge University Press, 2003.

في العلاقة بين المعجم والقاموس- معجم "العين" أنموذجا

In the relationship between a lexicon and a dictionary, "Al-Ain" dictionary as a sample

عبد القادر بوشيبة*

Abd el-Kader Bouchiba

المركز الجامعي مغنية - الجزائر

The University Center of Maghnia - Algeria

bouchiba_aek@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2024/03/31 - تاريخ القبول: 2024/05/27 - تاريخ النشر: 2024/12/31

الملخص

تتفرّع اللّسانيات المعجميّة اليوم إلى فرعين أساسيّن في دراسة المفردات؛ فرع علم المعاجم الّذي يهتمّ بالمفردة كوحدة لسانيّة ضمن نظام اللّغة بدراسة جانبيها المنوطين بها؛ الدّال والمدلول، وفرع القاموسيّة أو صناعة المعاجم الّذي يتعامل مع المفردات كوحدات معجميّة منتظمة داخل القاموس، فتعالجها في ضوء مقاربتي "الجمع" و"الوضع."

وتعكف اللّسانيات اليوم على دراسة المفردات اللّغويّة دراسة معمّقة في جانبيها الدّالي والمدلولي في هدف منها لتأسيس النّظرية المعجميّة الشّاملة، وهي في سبيل تحقيق هدفها ذلك عليها أن تحسن ضبط العلاقة القائمة بين المعجم والقاموس ليكون القاموس امتدادا وتجسيدا للمعجم. وفي هذا البحث سعينا إلى تجلية العلاقة الوطيدة للقاموس بالمعجم، وسلّطنا الضوء فيه على نموذج معجم "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي الّذي يعدّ البادرة الأولى في الصّناعة المعجميّة العربيّة. وقد تبيّن لنا من هذا البحث أنّ معجم "العين" كان قائما بشكل فعليّ على نظريّة معجميّة حقيقيّة، أحكم فيها "الخليل" العلاقة بين المعجم والقاموس فجاء معجمه تجسيدا وامتدادا لمعجم اللّغة العربيّة.

الكلمات المفتاحية: المعجم؛ القاموس؛ الخليل؛ كتاب العين؛ علم المعاجم؛ القاموسيّة؛ الجمع؛ الوضع.

* المؤلف المراسل: عبد القادر بوشيبة

Abstract

Lexicology today branches into two main subfields in the study of vocabulary: lexicography, which concerns itself with the word as a linguistic unit within the language system, studying its aspects of signifier and signified; and lexicology or lexicographic production, which deals with vocabulary as organized units within a dictionary, treating them in the light of both the "collection" and "arrangement" approaches. Today, linguistics is deeply engaged in studying linguistic vocabulary in depth, focusing on both its signifier and signified aspects, with the aim of establishing a comprehensive lexicological theory. In pursuit of this goal, it is imperative to refine the relationship between the lexicon and the dictionary, so that the dictionary becomes an extension and embodiment of the lexicon. In this research, we sought to elucidate the close relationship between the dictionary and the lexicon, focusing on the model of "Al-Ain" lexicon by Al-Khalil ibn Ahmad Al-Farahidi, which is considered the first initiative in Arabic lexicography. This research has revealed to us that the "Al-Ain" lexicon was actually based on a genuine lexicological theory, in which Al-Khalil solidified the relationship between the lexicon and the dictionary. His lexicon emerged as an embodiment and extension of the Arabic language lexicon.

Key words: Lexicon; Dictionary; Al-Khalil; Kitab al-Ain; Lexicology; Lexicography; Collection; Order.

- مقدّمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم، والصّلاة والسّلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛ فلقد عرفت الثّقافة العربيّة طيلة قرون من الزّمن حركة معجميّة عظيمة، أُلِّف فيها كثيرٌ من المعاجم متنوّعة المناهج في ترتيب الألفاظ وجمعها ومعالجتها.

وإذا كان مؤرّخو اللّسانيات في الغرب لا يذكرون شيئا عن الصّناعة المعجميّة العربيّة، فإنّه وجد من المستشرقين؛ من اهتمّوا بالصّناعة المعجميّة العربيّة وشهد لها بالتفوّق والأسبقيّة، وذلك مثل "أ.هيوود"، كبير أساتذة الدّراسات العربيّة في جامعة درهام الإنجليزية، الّذي قال: «كان لدى العرب معجم شامل هو "لسان العرب"، كانت دونه دقّة وشمولا معاجم سائر اللّغات قبل القرن التّاسع عشر»، وقال المستشرق الألماني "فيشر": «فإذا استثنينا بلاد الصّين، فلا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته وبشعوره المبكّر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها بحسب أصول وقواعد غير العرب».

وإذا كانت الصّناعة المعجميّة العربيّة القديمة على هذا القدر من الأهميّة والأسبقيّة، فإنّها ما تزال لم تحظ، لا عند اللّسانيين الغربيين ولا عند الدّارسين العرب المحدثين، بقدرها من الدّراسة العلميّة المعمّقة بشكل يجلّي جوانب الإبداع فيها.

ونعتقد أنّ معجم "العين" لـ"الخليل" لم يدرس بعدُ درسا لسانيّا معمّقا يستحقّه عمل رياديّ تأسيسيّ مثله، فقد كان الّذين عنوا به من الدّارسين في العصر الحديث يأتون على سرد منهجية "الخليل" في الترتيب والتبويب ونظام التقاليب ونظام الأبنية والإحصاء الريّاضيّ للمادّة اللّغويّة، واعتماد الجذور والجذوع في الوحدات المعجميّة دون أن يعدّوا هذه المنهجية مقاربات لنظريّة معجميّة عربيّة مُحكمة الصلة في طرفيها؛ المعجم والقاموس.

والحقيقة إنّ الدّارس لعمل "الخليل" المعجميّ في ضوء من النّظرية اللسانيّة المعجميّة الغربيّة سيجد نفسه أمام حقيقة مذهلة؛ إنّ معجم "العين" هو تحقيق لنظريّة معجميّة حقيقيّة، جاءت بعد تأمّل كبير في نظام العربيّة، فالقاموس في العربيّة هو امتداد للمعجم، والمعجم هو أسس القاموس في العربيّة، هذا على الأقلّ

في معجم العين، وهذا ما لم يتحقّق عند الغربين في صناعتهم المعجميّة في بداية نشأتها، فالقواميس عندهم سبقت نظريّة المعجم، فما توصّل إليه اللّسانيّون المعجميّون الغربيّون في لغاتهم، اليوم، قد سبق إليه الخليل في الصّناعة المعجمية العربيّة منذ قرون.

ففي هذا البحث نسعى إلى عرض عمل "الخليل" في كتاب "العين" من خلال متن المعجم وما جاء في مقدّمته، ونحاول أن نصوغ عمله في شكل نظريّة معجميّة متضافرة الجوانب، فنحن على اعتقاد أن معجم "العين" يبلور نموذجا رائدا للنّظريّة المعجميّة العربيّة وفيه تكريس علميّ فعليّ لعلاقة المعجم بالقاموس، وأنّه يصلح لتأسيس نظريّة معجميّة عالميّة.

1. طبيعة العلاقة بين المعجم والقاموس

لقد أصبح بديهيّا في عرف اللّسانيات اليوم أن نميّز تمييزا واضحا بين علمين أساسيين يعنيان بالمفردات؛ علم المعاجم (Lexicology)، وصناعة المعاجم (Lexicography)، وعلى الرّغم من أنّ اللّسانيّات المعجميّة تفرّق بينهما، إلّا أنّ هناك من يخلط بينهما ويتصوّر أنّهما موضوع واحد أو علم واحد، فيجدر بنا أن نفرّق بينهما علميّا ومنهجيّا.

فموضوع علم المعاجم (Lexicology) هو البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوّناتها وأصولها وتوليدها ودلالتها وتطوّرها باختلاف العصور، وموت بعض معانيها، والعوامل المختلفة الّتي ترجع إليها هذه الظّواهر والنّتائج اللّغويّة الّتي تترتّب على كلّ منها، والقوانين الّتي تخضع لها في مسارها[1].

فعلم المعاجم، وإن كان له علاقة بكلّ علوم اللّغة المختلفة والعلوم الإنسانيّة الأخرى، يتميّز بأنّه علم يهتمّ بمظهر خاصّ من مظاهر اللّغة هو المفردات من تغيّر وتطوّر، وعلى كلّ الظّواهر الخاصّة بالوحدات المعجميّة، فهو يهتمّ بدراسة البنية الشّكليّة للوحدات المعجميّة؛ من حيث صيغتها وأصلها الاشتقاقيّ أو عناصرها المكوّنة لها من ناحية، ويهتمّ من ناحية أخرى بالجانب الدّلاليّ، فيدرس هذه الوحدات من حيث دلالتها المعجميّة العامّة، ودلالتها الخاصّة الّتي تكتسبها بالتطوّر أو بالاستخدام في المجالات والحقول المختلفة، ويهتمّ على الخصوص بدراسة اللّفظ

في علاقته بغيره من الألفاظ؛ كعلاقة الترادف، أو التضادّ، أو الاشتراك، وغير ذلك من الموضوعات الشّبيهة بما ذكر[2].

ولقد أُهمِلت المعجميّة بشقّيها (علم المعاجم والقاموسية) عند أصحاب النّظريّات اللّسانيّة في القرن العشرين، ممّا تسبّب في تعطّل التّنظير العلميّ له، حيث يرى "الحمزاوي" أنّ المُعجمية (وهو يقصد بها علم المعاجم) علم نظري حديث وظاهرة جديدة لم تحظ، على أهميتها وأبعادها، بما فيه الكفاية من الدّرس والجدل على غرار الظّواهر اللسانية النجوميّة[3].

ويُعزى هذا التّأخّر بالاهتمام بالمعجم تنظيرا وتطبيقا إلى الفهم الخاطئ لنظام المعجم لدى اللّسانيّين، ممّا جعل النّظريّات اللّسانيّة في القرن العشرين تتّخذ موقفا مجحفا إزاء المعجم، تسبّبت في إهماله ومحاولة إخراجه من النّظريّة اللّسانيّة.

أمّا صناعة المعجم (Lexicography) فموضوعها القاموس أو المعجم المدوّن، فهي تعنى بتقنية تأليف الأصناف المختلفة من المعاجم وحيدة اللّغة أو متعدّدة اللّغات، وبما ينبغي لمؤلّف هذه القواميس أن يراعيه في اختيار قائمة المداخل الّتي يتكوّن منها قاموسه، والطريقة الواجب اتّباعها في ترتيب مفردات هذه القائمة وشرحها، ونوعية المصادر الّتي يجمع منها مدوّنته أي لائحة مداخل قاموسه، والأمور الضّروريّة الّتي يجب توفُّرها في كلّ قاموس حتّى يصبح ملبيّا حاجة قارئه ميّسرا له سبل الاستفادة منه، بأقلّ جهد وأسرع وأدقّ ما يكون من المعلومات[4].

فصناعة المعجم علم يقوم بعدّة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره، فهو ذو هدف أساسيّ؛ هو إنشاء قاموس عامّ للغة معينة، وعليه أن يستعين بعدّة إجراءات وتقنيات، تتمثّل في:

1. جمع المفردات أو الكلمات أو الوحدات المعجميّة من حيث المعلومات والحقائق المتّصلة بها.
2. اختيار المداخل.
3. ترتيب المداخل وفق نظام معيّن.
4. كتابة الشّروح أو التّعريفات وترتيب المشتقّات تحت كلّ مدخل.
5. نشر النّاتج في صورة قاموس[5].

فيمكن القول إنّ الصناعة المعجميّة هي المجال التّطبيقيّ للمعجمية عامّة، فإذا كان المعجم موضوعه الألفاظ كوحدات عامّة في اللّغة، فإنّ القاموس موضوعه المفردات حينما تكون داخل الكتاب المدوّن.

وهذا التّمييز بين هذين العلمين المتجاورين لا يعني أنّه ينفي العلاقة الوطيدة بينهما، فلا يمكن أن نتصوّر "صناعة المعاجم" بمعزل عن "علم المعاجم" لتكاملهما وتداخلهما أحيانا، فإذا كانت الأولى تمثّل الممارسة التّقنية والمنهج المتبّع من قِبَل "صناعة المعجم (Lexicography)" أو لإعداد المعجم المراد، فإنّ الثّانية "علم المعاجم (Lexicography)" تمثّل الإطار النّظريّ والمرجعيّة المعرفيّة الّتي يوفّرها المعجميّ.

ولتفسير طبيعة العلاقة الموجودة بين "علم المعاجم" و"صناعة المعاجم" فإنّنا نجد في تفسير "إيغور ميلتشوك" ما يصف هذه العلاقة، حيث شبّه هذين العلمين بالفيزياء والهندسة، فالفيزياء مثل علم المعاجم؛ علم نظريّ يهتمّ بصياغة واستنباط القوانين العامّة للحركة والطّاقة والأجسام والجاذبيّة، بينما تهتمّ الهندسة، الّتي شبّهها بصناعة المعاجم، بتطبيقات ميدانيّة وعملية لبناء العناصر وصناعة الطّائرات[6]. وانطلاقا من هذه الموازنة يمكن أن نعدّ علم المعاجم في تصوّر "ميلتشوك" بمثابة نظريّة توفّر الأرضيّة المفاهيميّة والأدوات الإجرائيّة لصناعة المعاجم الّتي تقوم بالتّطبيق والتّنفيذ.

من هذا المنطلق يستحيل الحديث عن قيام "صناعة معجمية" منفصلة ومستقلّة عن نظريّة معجميّة، وقد لوحظ أنّ السبب المباشر في قصور وضعف أغلب القواميس إنما يعود إلى عدم استناد مؤلفيها إلى إطار معجميّ[7]، ويدعم " ألان ري (A. Rey)" هذا الموقف حيث يقول: "إنّ وجود لسانيّات تطبيقيّة في حجم صناعة المعاجم رهين بوجود نظريّة معجميّة"[8].

والمعجم المدوّن (القاموس) إذا روعي في بنائه أسس علم اللّغة الصّحيح ونظريّة معجميّة حقيقيّة سيكون انعكاسا حقيقيّا لنظام اللّغة وللواقع اللّغويّ، وسيكون مجسّدا للمعجم اللّغوي برمّته؛ فما الوحدات المعجميّة الّتي تدرس في إطار المعجم في الحقيقة إلّا مداخل معجميّة في القاموس.

وهذه العلاقة العلميّة بين المعجم والقاموس، أو صلة التّأليف القاموسي بالمعجم، هي الأمر الذي شرعت اللّسانيات تنهض به في الآونة الأخيرة، وتوليه اهتماما بعد حالة التّهميش الّتي طالت النّظرية المعجميّة ومحاولة إخراجها من دائرة البحث اللّسانيّ، لأنّ الوحدات المعجميّة كانت في نظرهم قائمة من الوحدات الشّاذّة الّتي لا يمكن أن يشملها نظام واضح، ولأنّ الصّناعة المعجميّة كانت إلى وقت قريب مجرّد حرفة ولم يكن يحفل بها علماء اللّغة إلّا قليلا[9].

ولقد أدرك الباحثون المعجميّون، اليوم، أهميّة إحكام العلاقة بين المعجم والقاموسيّة، وهم عاكفون على تجليتها وتعميقها، يقول "محند الرقيق": «إذا كانت "القاموسية" مجرّد ممارسة وتقنية تعتمد مناهج متباينة غالبا ما تستمدّها من الأعمال المعجميّة النّظريّة، فإنّ "المعجميّة" هي دراسة علميّة ونظريّة لكلّ مفردات وتعابير اللّغة الطّبيعيّة، وبعبارة أوضح؛ "المعجميّة" هي بمثابة المرجعيّة النّظريّة الّتي توفّر للقاموسي (Lexicographe) الأسس المنهجيّة والأدوات الإجرائيّة لإنجاز القاموس»[10].

ويقول "علي القاسمي": "إنّ المعجم الذي أُعدّ للقارئ العادي والباحث المتخصّص هو في نهاية المطاف نتاج تقاطع موضوعيّ بين الجانب النّظري الممثّل في علم المعاجم، والجانب التّطبيقيّ الممثّل في صناعة المعاجم، فالصّناعة المعجميّة تعتمد على علم المعاجم، ولكنّهما ليسا شيئا واحدا"[11].

وانطلاقا ممّا سبق، فالباحث المعجميّ، كما يتصوره "الحمزاوي"، مطالَب بـ[12]:

1. ربط صناعة المعجم بالنّظريات والمقاربات والتصوّرات اللّسانية النّاقدة والمحدّدة.
2. التّركيز على مفهوم الكلمة أو المدخل المعجميّ وتخريجاته المختلفة ودوره في بناء القاموس.
3. التعمّق في دراسة النّصّ المعجميّ وعناصره الأساسيّة، سواء في مستوى القاموس العامّ أو المتخصّص.
4. الاهتمام بمختلف تعريفات المدخل المعجميّ الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة والمجازيّة والبلاغيّة والأسلوبيّة، وبالصّورة وبالشّاهد والتّاريخ، وما تستوجبه من مستلزمات لغويّة في نطاق

القاموس العامّ أو القاموس المتخصّص الّذي يرتكز أساسا على تعريف مداخله بحسب الطّبيعة والوظيفة مثلا.

5. استقراء منزلة الخطاب المعجميّ من أنواع الخطاب الأخرى وما بينه وبينها من صلات وتفاعلات، من ذلك مكانة خطاب التّعريف بالشّاهد معرفة وعلما وأدبا، وسمة اجتماعية حضاريّة.

وتقوم النّظرية المعجميّة في القاموسيّة على مبدأين أساسيين يعدّان من مقوّمات "النّص المعجمي" وهما مبدآ الجمع والوضع؛ يكوّن الجمع والوضع على مستوى النّص المعجميّ ثنائيّا لسانيّا معجميّا دوليّا مترابطا، فالأوّل (الجمع) يرادف مفهوم المحتوى (Corpus)، والثّاني (الوضع) يقابل مفهوم التّرتيب (Ordre) عند اللّسانيين الغربيّن[13].

فالحديث عن مصطلح "الجمع" يقوم في أساسه على ضبط الرّصيد الجزئيّ الّذي قد يصغر، وقد يكبر، من المفردات الّتي سيشتمل عليها المعجم المدوّن[14]. إنّ هذا الجمع للمفردات هو ما يكوّن ويفترض المادّة الّتي يجب أن يستوعبها المعجم[15]، ذلك أنّه يستحيل بناء معجم متكامل ما لم تكن مادّته مجموعة جمعا وافيا متكاملا.

وبذلك، فأمام المعجميّ اختيارات عديدة؛ منها ضبط حجم المعجم، وبالتّالي مداخله أي مفرداته، والمراحل اللّغويّة الّتي يجب اعتمادها سواء القديم أو الحديث منها، ونصيب المصطلحات الفنيّة والتّقنية منه، وحظّ المستويات المختلفة (الفصيح، والمولد، والعامي، والمعرب، والدخيل...) الّتي يجب إدراجها به، وخاصّة نصوص الاستشهاد الّتي يستند إليها التّعريف بمختلف معاني الكلمة الواحدة في سياقات متعدّدة[16].

وأمّا "الوضع" فيتعلّق بترتيب تلك المادّة حسب طريقة معيّنة تيسّر على مستعمل المعجم الفوز بالمعلومات الّتي يبحث عنها[17]؛ فمصطلح الوضع يطلق على منهج معالجة المفردات المجمّعة قاموسيّا[18]، والوضع على مستوى النّصّ المعجميّ ينقسم إلى قسمين: ترتيب خارجيّ وترتيب داخليّ[19].

2. العلاقة بين المعجم والقاموس في معجم العين

الصناعة المعجمية العربيّة ممارسة قديمة، وقد ظهرت هذا الصّناعة المحكمة في القرن الثّاني الهجريّ مع "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت175هـ)، وقد سبقت

بذلك الصناعة المعجميّة في الأمم الأخرى، فهي لم تظهر عند الأوروبيين إلّا في القرن السادس عشر على ما يشهد به المستشرقون مثل "كارل بروكلمان"[20].

ولكي نقدّر عمل "الخليل" حقّ قدره، وننزّله المكانة اللائقة به كعمل رائد للصّناعة المعجميّة العربيّة والعالميّة، يجب علينا أن نلقي نظرة على الحالة الّتي كانت عليها جمع المفردات في عصره وقبله؛ فقد كان علماء اللّغة أيام "الخليل" وقبله مهتمّين بجمع مفردات اللّغة، ولكنّ هذا الجمع اقتصر فقط على المفردات الصّعبة المعاني لشرحها وتوضيحها، وهي الّتي عرفت باسم "الغريب". وقد كان النّظام الّذي ساروا عليه في شرح الغريب مبنيًّا على أساس الرّسائل والكتب الّتي تعالج موضوعًا معيّنًا، فمثلًا ظهر كتاب "الخيل"، وكتاب "المطر" وكتاب "النوادر"، ولم يستطيعوا استيفاء العربيّة بصنعة محكمة قائمة على الاستقراء الوافي، ولذا جاءت أعمالهم قاصرة على تصنيف الرّسائل الموجزة والمصنّفات المختصرة، ولم يتّبعوا في سرد المفردات في تلك الرّسائل نظامًا معينًا، وإنّ على القارئ أن يخمّن موضع الكلمة ليعرف معناها أو يقرأ الكتاب جميعه ليقف على ضالّته[21].

وقد أدرك "الخليل" من أوّل الأمر أنّه لو أُلِّفت مئات من الكتب على ذلك الطّراز لما أمكن حصر مفردات اللّغة، ولما سلمت المسألة من التّكرار. ولا شكّ فإن "الخليل" فكّر وأطال التّفكير في صنع كتاب في اللّغة يحصر لغة العرب كلّها، لا تفلت منه كلمة، ولا يشذّ منها لفظ، وهداه عقله النّاقد الفاحص إليه، وخطا في ذلك خطوات علميّة محكمة، وأقام خطّته على نظام رياضيّ دقيق. وتمكّن في معجم "العين" أن يحلّ مشكلة جمع مفردات اللّغة العربيّة، ويخترع نظامًا من شأنه أن يحصر جميع المفردات مع عدم التّكرار. والمعلوم، كما ذكرنا آنفا، أنّ "الخليل" قد ابتدع نظامه المعجميّ في وقت لم يكن تُعرف فيه القواميس، سواء من داخل الحضارة العربيّة أو من خارجها، فهو غير مسبوق في هذا المنهج وهذا العمل، فكيف تسنّى للخليل أن يقوم بهذا العمل؟

إنّ هذا العمل المعجميّ الّذي أنجزه "الخليل" وتجَسَّد في معجم "العين" جاء ليبلور نظرية معجمية كاملة الجوانب، شِقّها الأوّل دراسات في علم المفردات (علم المعاجم) وشقّها الثاني إنجاز قاموسيّ (صناعة معجميّة)؛ فـ"الخليل" بعمله هذا يكون قد كرّس فعليًّا العلاقة بين المعجم والقاموس، لأنّه تمكّن بأسس علميّة لغويّة

أن يحوّل الألفاظ المجرّدة في متن اللّغة ويجعلها تنتظم في نظام هو القاموس، فجمع الألفاظ وبوبّها ورتبّها ثم قام بشرحها وتفسيرها.

ولقد كانت مقدّمة كتاب "العين" المحلّ الذي تحدّث فيه عن أسس هذه النّظريّة المعجميّة، حيث نجد فيها دراسات ومعطيات ومعلومات ضروريّة عن خصائص اللّفظة العربيّة، وسنن وقوانين وفلسفة ائتلافها، ويتبيّن فيها كذلك المنهج الّذي به تمكّن من جمع اللّغة على سبيل الحصر والاستيعاب وليس على أساس الجمع وتصنيف المسائل بحسب الموضوعات وغيرها.

والمتأمّل في نظرية "الخليل" يجد أنها مبنية أساسا على الحدس الصّوتي أي على ذَوقه للأصوات اللّغويّة، فبها استطاع أن يضع عدّة قواعد تمكّنه من تحقيق الهدف الّذي سطّره في تأليف قاموس عربيّ يجمع مفردات العربيّة فلا يشذّ عنها شيء، ثمّ عليه أن يقدّم هذه المفردات في هذا القاموس على نحو تعكس وجودها في واقع اللّغة، وعليه أن يستفيد من طاقة اللّغة وخصائصها في التّرتيب والتّبويب والحصر والإحصاء ثمّ في الشّرح والتّعريف.

وفي الحقيقة إنّ المقاربات العلميّة الّتي اعتمد عليها "الخليل" في بناء معجمه هي مقاربات عديدة، وهي تعكس بوضوح مدى استناده في عمله القاموسيّ على نظريّة معجميّة عربيّة حقيقيّة ذات أساس متين، وهذه المقاربات ترد متداخلة مع بعضها ومنصهرة فيما بينها، فلا يمكن الفصل بينها، ولكنّنا نتناولها هنا مجزّأة على سبيل الدّرس فقط، حيث نجد ملامحها متجليّة من خلال أهداف أربعة نصنّفها وفق مقاربتي "الجمع" و"الوضع" في ضوء ما أقرّته النظرية المعجميّة الحديثة.

وهذه الأهداف الأربعة تتمثّل في الآتي: هدف حصر ألفاظ العربيّة وتبيان مستعملها من مهملها، وهدف تبيان اللّفظ الفصيح من غيره، وهذان الهدفان يتنزّلان في مقاربة "الجمع"، أمّا الهدف الثّالث فهو ترتيب وتبويب المادّة المعجميّة، والهدف الرّابع تحديد الدّلالة المعجميّة، والهدفان الأخيران يتنزّلان في مقاربة "الوضع".

1.2. الأهداف المسطّرة وإجراءاتها في ضوء مبدأ "الجمع"

أشرنا من قبل في العنصر الأوّل من هذا البحث إلى أنّ "الجمع" يعنى به المدوَّنة الّتي تفيد في إنجاز المعجم، أي مجموع المفردات الّتي ينبغي أن يستوعبها المعجم (القاموس)، وهذا ما قصد إليه "الخليل" حين أراد إنجاز معجمه:

1.1.2. الهدف الأوّل: الإحاطة بكلام العرب وإحصائه وتمييز مستعمله من مهمله

سعى "الخليل" في معجمه لأن يسجّل فيه كلام العرب، فقد أراده شاملا لكلامهم شاهدا على حال لغتهم، فقد جاء في مقدّمة "العين": «هذا ما ألّفه الخليل بن أحمد البصري رحمة الله عليه من حروف أ، ب، ت، ث، مع ما تكلّمت به، فكان مدار كلام العرب وألفاظهم فلا يخرج عنها منه شيء، أراد أن تعرف به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها، فلا يشذّ عنه شيء في ذلك»[22].

وهدف الشّمول والإحاطة هو هدف المعاجم الكاملة والشّاملة، ولقد سعى إليه "الخليل" حينما رأى الأعمال اللّغوية الّتي سبقته، المتمثّلة في تلك الرسائل الّتي تعنى بموضوع واحد من مواضيع الحياة، فأراد أن يؤلّف مصنّفا يشمل شتات هذه الأعمال في عمل واحد، وقد توسّل "الخليل" إلى ذلك بالسّبل التالية: تحديد أبنية العربيّة، ووضع نظام التّقاليب، والقيام بالإحصاء الرياضيّ، ثمّ تحسُّس الواقع اللّغويّ. وفيما يلي تفصيل في هذه الإجراءات:

أ. تحديد أبنية العربية: تأمّل "الخليل" كلام العرب فوجد ألفاظها يمكن أن تأتلف في أبنية منها الثّنائيّ والثّلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ، وهذا بالاعتماد على الحروف الأصول في الكلمات وبإهمال الحروف الزوائد، فقد جاء في "الفهرست": «قال اللّيث: وكنت أصير إلى الخليل بن أحمد، فقال لي يوما: لو أنّ إنسانا قصد وألّف حروف ألف، وباء، وتاء، وثاء على ما أُمثّله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب فتهيّأ له أصل لا يخرج عنه شيء منه بتّة، قال فقلت له: وكيف يكون ذلك؟ قال يؤلّفه على الثّنائيّ والثّلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ وأنّه ليس يعرف للعرب كلام أكثر منه...»[23].

وحدّد "الخليل" هذه الأبنية بوضوح وبالأمثلة في مقدّمة "العين"، فقد جاء فيها: «قال اللَّيث: قال الخليلُ: كلاَمُ العَرَب مبنيّ على أربعةِ أصناف: على الثُّنَائِيِّ والثُّلاَثِيّ، والرُّباعيّ، والخماسيّ، فالثُّنائِيُّ على حَرْفَيْنِ نحو: قَدْ، لَمْ، هَلْ، لَوْ، بلْ، ونحوه من

الأدوات والزَجْر. والثّلاثيُّ من الأفعال نحو قولك: ضَرَبَ، خَرَجَ، دَخَلَ، مَبْنِيٌّ على ثَلاثَةِ أحرف. ومن الأسماء نحو: عُمر وجَمَل وشَجَر مَبْنِيٌّ على ثلاثةِ أحرُف. والرباعيّ من الأفعال نحو: دَحْرَجَ، هَمْلَجَ، قَرْطَسَ، مبْنِيٌّ على أربعةِ أحْرف. ومن الأسماء نحو: عَبْقَر، وعَقْرَب، وَجُنْدُب، وشبهه. والخماسيُّ من الأفعال نحو: اسْحَنْكَكَ واقْشَعَرَّ واسحَنْفَرَ واسبَكَرَّ مبنيّ على خمسة أحرف، ومن الأسماء نحو: سَفَرْجَلَ، وهَمَرْجَلَ، وشَمَرْدَلَ، وكَهْبَلَ، وقَرَعْبَلَ، وعقَنْقَلَ، وقَبَعْثَرَ وشبهه...»[24].

ب. **تقليب أصول الكلمة:** وبعد حديثه عن الأبنية أمكنه أن يحصي في كلّ بناء تقليبَ الكلمات الواردة فيه على الصّوَر المستعملة في العربيّة، ولذا فإنّ جميع تلك الصّور تَرِد مرّةً واحدةً تحت أقصى حروفها مخرجاً، ونمثّل لذلك بالجذر لعب من الثّلاثيّ، فتقليباته تَرِد كالآتي: لعب، لبع، بلع، بعل، علب، عبل.

وقد استعمل تقليب الكلمات ليكون طريقةً إلى إحصاء جميع الكلمات العربيّة المستعملة، وليس معناه أنّ جميع التقليبات استعملها العرب، بل منها ما استعمله ومنها ما أهمله، ولكنّ هذه الطريقة الإحصائيّة تُبرز له كلّ الصُّوَر الممكنة ليعرف بها المستعمل والمهمل. أمّا عدد الصّوَر الّتي تنتج عن تقليب الكلمات، سواءً المستعمل أم المهمل، فهي على النّحو التّالي:

- الثّنائيّ؛ ينتج عنه صورتان.
- الثّلاثيّ؛ ينتج عنه ستّ صور.
- الرّباعيّ؛ ينتج عنه أربع وعشرون صورة.
- الخماسيّ؛ ينتج عنه مائة وعشرون صورة.

ج. **الإحصاء الرّياضيّ:** إنّ القيام بالإجراءات والقواعد السّابقة في محاولة حصر مفردات العربيّة يؤكّد على تفرّد الوحدة اللّسانية بخصائصها التّمييزيّة، ومن ثمّ فإنّ الوحدات المعجميّة قابلة للانتظام في أنساق من العلاقات الاختلافيّة والعلاقات الائتلافيّة داخل نظام العربيّة، وهذا ما مكّن "الخليل"، بعد أن قام بتحديد الأبنية الأصول في العربيّة وبالاستعانة بنظام التّقاليب، من القيام بإحصاء رياضيّ للوحدات اللّسانيّة العربيّة.

وهذا الحصر الرياضيّ للوحدات المعجميّة العربيّة يقوم على معادلة رياضيّة تعتمد التّحليل التّوفيقي والتّفاضل في باب الاحتمالات الرياضيّة، ليقف على ما

يمكن أن يتألّف من ألفاظ بطريقة منطقيّة رياضيّة، وقوام هذه المعادلة التّحليليّة مفهوما العاملي والتّرتيبة، أي إنّه يمكن اعتبار أيّ مجموعة من الأصول؛ الثّنائيّة والثّلاثيّة والرّباعيّة والخماسيّة ترتيبة في حدّ ذاتها.

وهذه القاعدة في الحصر الرّياضيّ للأبنية العربيّة يُلهِم بإمكانية حصر مركبّات المعجم كلّها رياضيّا، أي الجذور والجذوع وما يتفرّع منها، ويفيد في معاملة اللّغة تعاملا رياضيّا وإحصائيّا مما يسمح بالعلاج الآلي للّغة العربيّة، وإنجاز البرامج الصّرفيّة والمعجميّة للّغة العربيّة على اختلاف أنواعها.

ولم يعْنِ "الخليل" بإحصائه للكلام العربيّ أنّه سيحيط بكلّ ألفاظ اللّغة العربيّة المستعملة، فهو مما لا يمكن الإحاطة به مطلقا، ولكنّه عنى بذلك، ما يمكن الحصول عليه من الكلمات العربيّة بهذه الأبنية والتقليبات، فمعروف أنّ الخليل أهمل أبنية مستعملة في اللّغة، لم يذكرها في معجمه، لأنّه لم يسمع فيها شيئا، ووصفها بأنّها مهملة، وقد استدرك عليه اللّغويّون كثيرا من هذه الأبنية، وأشاروا إلى أنّها مهملة عند "الخليل"، قال "أحمد بن فارس" في مادة "عكش": «وفي كتاب الخليل أنّ هذا البناء مهمل، وقد يشذّ عن العالم الباب من الأبواب...»[25].

ويتّصل بالنقص السّابق نقص آخر داخل المواد نفسها الّتي ذكرها ووصفها بأنّها مستعملة، فهذه الموادّ لم يستوف صيغها، ولا معانيها المختلفة الكثيرة، ويكفي هنا أن نقارن بينه وبين أيّ معجم متأخّر عن "العين" ليتّضح الفرق واضحا بارزا[26].

د. التمييز بين المستعمل والمهمل: أدرك "الخليل" أنّ الأوجه المختلفة لتقاليب اللّفظة هي نظريّة فقط، أمّا من ناحية الواقع فقد تكون كلّها مستعملة، وقد تكون كلّها مهملة، وقد يكون البعض مستعملًا والبعض مهملًا، فتسمية ما نطقت به العرب فعلًا بالمستعمل، وما لم تنطق به العرب بالمهمل هي من وضع "الخليل".

ويكون اللّفظ مهملًا لأحد أمرين؛ إمّا لأنّ قوانين انسجام حروف المفردات العربيّة تأبى احتمال وقوعه؛ وذلك مثل كلمة (هعخ) المهملة فهي تتألّف من أصوات متقاربة في المخرج، أو لأنّه مهجور لم تستعمله العرب وحَسْبُ، لأنّ اللّغة لا تستعمل كلّ طاقتها الممكنة؛ وذلك مثل "لجع"، فليس من علّة فونولوجيّة تمنع هذا التّأليف، ولكنّه أُهمِل لأنّ العرب لم تحتج إليه فحسْب[27].

ونستفيد من نظرية "الاستعمال والإهمال" أنّ وحدات المعجم صنفان؛ وحدات دالّة ويحكم عليها بالاستعمال ووحدات غير دالّة ويحكم عليها بالإهمال، فلا بدّ من التمييز بين الموجود بالفعل أي المنجز من الوحدات في المعجم، والموجود بالقوّة أو اللّامنجز، وهي ألّتي ينبغي إدراجها في المعجم، وهذا ما قصده "الخليل" بالفعل حين هدف إلى تسجيل كلام العرب الوارد في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها[28].

فلا يمكن لـ"الخليل" إذا أن يكتفي بالجانب الشّكليّ للوحدات المعجميّة حتى يحكم عليها بوجودها في اللّغة من عدمه، فبالرّغم من اهتدائه إلى طريقة الأبنية والتّقاليب ليتمكّن من حصر مفردات العربيّة عن طريق الإحصاء الرّياضيّ، فإنّ ذلك غير كاف بالنّسبة إليه، لأنّ الاستعمال هو المعيار الحقيقيّ والحاسم في عدِّ مفردة ما من عناصر اللّغة، ولذلك كان "الخليل" يشير في بداية كلّ باب ومع كلّ حرف إلى الواقعيّة اللّغويّة للوحدة المعجميّة من عدمها، وكان يورد الشّواهد المختلفة من قرآن وشعر ونثر ليدلّل به على استعمال اللّفظ.

فنظريّة المهمل والمستعمل نظريّة معجميّة مهمّة لأنّها تربط المعجم بالاستعمال، أي بوجود الوحدات المعجميّة الجذعيّة الفعليّة، وهذا ملمح مهمّ على صلة التأليف المعجميّ عند "الخليل" باستعمال اللّغة في واقع النّاس، فليس المعجم افتراض للوحدات المعجميّة، حتّى وإن كان التّأليف الصّوتي يجيزه، بل على المعجميّ أن يتحرّى وجود اللّفظ في الواقع العمليّ لحياة النّاس.

والقاعدة الّتي يمكن أن نستنبطها من هدف "حصر كلام العرب وتحديد مستعملها من مهملها"، وفق إجراءات تحديد الأبنية وتقاليبها وإحصائها رياضيّا، هي أنّ ألفاظ اللّغة أي معجمها خاضع لنظام محكم ينفي عنها التسيّب المزعوم، وهي قابلة للحصر والإحصاء، فليس المعجم قائمة مفتوحة غير متناهية الوحدات، بل هو مدوّنة قابلة للحصر الرياضيّ، فالمعجم ذو بنية ونظام محكمين[29]، ووحداته قابلة للإحصاء الرّياضيّ بما أنّها فرد لسانيّ له خصائصه التّمييزية الّتي تمكّنه من التفرّد وتتيح له الانتظام في أنساق من العلاقات الاختلافيّة والعلاقات الائتلافيّة، داخل نظام لسانيّ عامّ هو المعجم مع غيره من "الأفراد اللّسانية" الّتي تكوّن مجتمعة "كشفا" يمكن حصره[30].

وهذه القاعدة تجلّي بوضوح صلة التّأليف القاموسي بنظريّة المعجم، وتبيّن مدى استلهام "الخليل" لنظرية معجميّة مكّنته من تحقيق وإنجاز قاموس يجسّد فعلا معجم اللّغة.

2.1.2. الهدف الثّاني: تمييز اللّفظ الفصيح من المحدث والمبتدع

توسّل إليه "الخليل" عن طريق الأساس الصّوتيّ والصّوتيّ الوظيفيّ؛ فبعد أن حدّد أصوات العربيّة وذكر ترتيبها الصّوتيّ الّذي يتبع مخرج الهواء من أقصاه إلى أدناه، استثمر صفات الأصوات وسلوكها للتّمييز بين اللّفظ العربيّ والمحدث المبتدع، و"الخليل" لم يحدّثنا عن ذلك عفوا، بل للتّركيز على دور الصّوت في ضبط دلالة الكلمة المعجميّة أو المدخل، وفي التّمييز بين لغة وأخرى، ثم ليميّز بين كلام العرب وكلام غيرهم من الأمم.

وجاءت هذه الإجراءات في شكل قوانين صوتيّة، من أهمّها قانون "الذّلاقة" الّذي يخصّ الألفاظ الرّباعيّة والخماسيّة، وبه يتميَّز اللّفظ العربيّ من غيره، وحروف الذّلاقة عند "الخليل" هي ستة؛ ثلاثة ذلقيّة، وهي: الرّاء واللّام والنّون، وثلاثة شفويّة، وهي: الفاء والباء، والميم، فقد قال: «فإن وردت عليك كلمة رباعيَّة أو خماسيَّة معرَّاة من الحروف الذُلْق أو الشّفويّة ولا يكون في تلك الكلمة من هذا الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أنَّ تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست في كلام العرب، لأنّك لست واجدا من يُسمع في كلام العرب كلمة واحدة رباعيَّة أو خماسيَّة إلاَّ وفيها من الحروف الذّلق أو الشّفوية واحد أو اثنان أو أكثر»[31].

ثم يزيد في توضيح هذه المسألة فيقول: «وأمّا البناءُ الرّباعيُّ المُنبَسطِ فإنَّ الجُمهور الأعظم منه لا يَعْرَى من الحروف الذُلْق أو من بعضها، إلّا كلمات نحو عشر كُنَّ شواذّ»[32].

وما يفسّر شذوذ هذه الكلمات العشر عن قانون الذّلاقة عند "الخليل" أنّها تتألّف من حرفي الطّلاقة، وهما حرفا "القاف" و"العين"، أوحرفي الاستحسان "السّين" و"الدّال"، ومثل هذه الألفاظ نجد: "العَسْجَدُ"، "القُدَاحِسُ"، و"الدُعْشُوقَةُ"، و"القَسْطُوسُ"[33].

إنّ هذا الهدف بهذا الإجراء يتنزّل ضمن قضية "الجمع" في النّظرية المعجميّة لأنّها تتعلّق بتحديد المستويات اللّغوية للقاموس، من حيث اللّفظ الفصيح والمقترض والعامّيّ ونحوها، فـ"الخليل" هنا يمهّد للقول إنّ في اللّغة ألفاظا رباعية وخماسية، أكثرها غير فصيح أي مقترض من لغة أخرى، وبمعنى آخر فإنّها محدثة مبتدعة ليست من الأصول العربيّة، ويكون السّبيل للوقوف عليها هو بناؤها الفونولوجيّ.

2.2. الأهداف المسطَّرة في ضوء مبدأ "الوضع"

يعدّ مبدأ "الوضع" بركنيه؛ التّرتيب والتّعريف، من أوضح مقتضيات التّأليف القاموسيّ، فهما يتعلّقان بالتّعامل مع الوحدات المعجميّة التي كانت حرة في نظام اللغة عموما، وآن لها أن تحل محلّها في القاموس المدوّن لِتَرِد فيه مداخل معجميّة، يفترض أن تُرتّب وفق نظام ما ويوضع بإزائها دلالاتها وبعض المعطيات الأخرى حولها، فالهدف من وضع القواميس هو إيراد ألفاظ اللّغة مرتّبة على نحو معيّن ثمّ شرحها بطريقة ما.

ففي معجم "العين" وبعد أن انتهى "الخليل" من استيفاء نظريّته المعجميّة واكتملت لديه من كلّ جوانبها، وذلك حين تعرّض للوحدات المعجميّة كوحدات لسانيّة داخل نظام اللّغة، فقد آن له أن يطبّق مخرجاتها بشكل عمليّ متجسّدة في المعجم المدوّن، وهنا ستكون نظريّته محلّ اختبار، حيث تصبح الوحدات المعجميّة مداخل يتعيّن التّعامل معها على هذا الأساس، فإلى أيّ حدّ يمكن أن تخضع للتّطبيق؟ وإلى أي مدى يمكن أن يكون القاموس تجسيدا لنظريّة المعجم؟

1.2.2. الهدف الأول: التّرتيب والتّبويب وإحكام مداخل المعجم

هو الرّكن الأوّل من ركني "الوضع"؛ فالمادّة المعجميّة الّتي تجمع في مدوّنة لا تصبح قاموسا حقيقيّا إلّا إذا عولجت قاموسيا، وهذه المعالجة القاموسية هي الوضع؛ فـ"الوضع" هو الذي يُنجَزُ أثناء تأليف القاموس تأليفا فعليّا[34].

وبالنسبة لركن التّرتيب في معجم العين، فـ"الخليل" حينما صنّف معجمه لم يعتمد في ذلك على مؤلّف سبقه في ذلك، فالتّأليف السّائد في عصره هو تأليف الرّسائل البسيطة ذات المواضيع المحدودة، وربما خلت من منهجية في التّرتيب والتّبويب لأنّها كانت مرتّبة وفق الموضوعات وليس على أساس المفردات. أمّا ترتيب

معجم "العين" فقائم على أساس المفردات، أي إنّ الانطلاق يكون من المفردة أوّلا ثمّ المعنى ثانيا، ممّا يعني أنّه يعطي الأهميّة والأولويّة للمفردة قبل المعنى، ولكن ينبغي أن يضع لهذا المصنّف ترتيبا وتبويبا يمكّن من الوصول إلى هذه المفردات، فابتكر "الخليل" نظاما للتّرتيب والتّبويب استمده من نظريتّه المعجميّة المتعرّض إليها في العنصر السّابق. وفيما يلي عرض وتفصيل لهذه الأسس:

أ. التّرتيب القائم على حروف المعجم: ابتدع "الخليل" ترتيبا خاصّا به يراعي فيه مخارج الحروف، مبتدئا بحروف الحلق ثم حروف الحنك، ثمّ الأضراس ثم الشّفاه، وجعل حروف العلّة آخرا؛ وهي حروف هوائيّة. ويؤكّد "الخليل" بهذا الإنجاز الرّائد عبقريّته وتفوّقه على من سبقه، فقد أعمل فكره لإيجاد "ترتيب" لم يسبَق إليه، فجاء حسب التّسلسل التّالي: ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ا ي ء، وقام "الخليل" بتأليف معجمه بناء على هذا الابتكار، وجعل معجمه كُتُبا على عدد حروف الهجاء مبتدئا بحرف العين، فسمّي كتابُه بـ"العين".

ب. التبويب وفق الأبنية: بعد أن قسّم "الخليل" معجمه إلى كتب بحسب حروف المعجم جاء دور تبويب هذه الكتب، حيث لم يكن تقسيم الكتاب إلى كتب كافيا في الوصول إلى المفردات، ولذا جعل هذه الكتب أبوابا وفق الأبنية الّتي أشرنا إليها في عنصر "الجمع"، إلّا أنّه زاد وفصّل فيها أكثر. وهذه الأبواب عددها سبعة في كلّ كتاب، حسب وجودها من عدمه، وهي وفق الشّكل التالي: باب الثّنائي، باب الثّلاثي الصحيح، باب الثّلاثي المعتل، باب اللّفيف، باب الرّباعي، باب الخماسي، باب المعتلّ؛ فـ"الخليل" لم يستعمل نظام الأبنية لحصر وإحصاء ألفاظ العربيّة فحسب، بل استثمره مرّة أخرى في عنصر "الوضع" للتّرتيب والتّبويب.

ج. حشر تقاليب الأصل ضمن حيّز واحد: فقد عولجت الكلمة ومقلوباتها في موضع واحد فمثلًا نجد الكلمات: ع ب د، ع د ب، د ب ع، د ع ب، ب ع د، ب د ع كلّها يمكن أن تعالج نظريًّا تحت عنوان واحد بقطع النظر عما نطقت به العرب منها فعلًا وعمّا لم تنطق به، فالنّوع الأول سمّاه "الخليل" مستعملًا والنّوع الثّاني سمّاه مهملًا، ويعرف هذا التّنظيم باسم "التّقليبات"، ويمكن الرّجوع إلى هذه المفردات مثلاً تحت حرف العين مجموعة "ع د ب"؛ لأنّ العين أسبق الجميع في الأبجدية الصّوتيّة الّتي وضعها "الخليل" تليها الدّال ثمّ الباء.

د. الوحدات المعجميّة في معجم "العين": لقد جعل "الخليل" الوحدات المعجميّة مادّة لمعجمه؛ وهي تتمثّل في الجذور، وقد جعلها أساسا في تبويب كتاب "العين" واعتمدها مداخل معجميّة فيه، وهذه المداخل هي دليل رئيسي متكوّن من وحدة شكليّة دنيا هي الصَّوامت الّتي يتكوّن منها بعددها وسماتها الّتي تختصّ بها، ومتكوّن أيضا من وحدة دلاليّة رئيسيّة هي الدَّلالة العامّة الّتي تقترن به.

ونقصد بالحروف الأصول الأحرف الّتي تبنى منها الوحدات المعجميّة بحيث إذا سقط منها حرف دون داع صرفيّ فإنّ بنيتها ستتغيّر إلى وحدة أخرى، ولذلك فإنّه لا بد من طرح الحروف الزّائدة على اللّفظة لدواع دلاليّة. ويعني هذا المبدأ كذلك أنّه يجب إرجاع حروف الوحدة المعجميّة إلى أصلها إذا كان قد أصابها حذف أو إعلال أو إبدال أو إدغام أو قلب، فلا اعتبار للظّواهر الموفونولجيّة الّتي طرأت على أصول الكلمة.

وهذا التّحديد للوحدات المعجميّة يستند إلى فلسفة العربيّة التي تتألّف ألفاظها من الأحرف الأصول ثم يولَّد منها مشتقّاتها بالزيّادة والاشتقاق، فالكلمات في اللّغة العربيّة ترتبط بأصولها ومعانيها في نظام بالغ الدقّة يكشف عن جمال هذه اللّغة وجلالها.

فالقارئ لمعجم "العين"، إذن، سيجد إيرادا للوحدات المعجميّة مرتّبة بحسب أصولها ثم يعثر على مشتقّاتها ومعانيها داخل النّص المعجميّ (داخل التعريف)، وهذا النّظام لا يزال يُتّبع في الصّناعة المعجميّة العربيّة إلى اليوم، لأنّه يوافق فعلا خصائص المفردة العربيّة.

وإذا كانت نظريّة الأصول في العربيّة ذات أثر كبير في بناء المعجم العربيّ من القديم إلى الحديث، فإنّها تثير الكثير من المشكلات بسبب تداخل الأصول العربيّة، ولعدم البتّ في كثير منها عند أصحاب المعاجم وعلماء الصّرف، فثَمَّةَ أصول متداخلة يصعب حصرها؛ ونعني بذلك أنّ الكلمة الواحدة قد يتوارد عليها أصلان أو أكثر، مما يؤدّي إلى التّداخل مع أصلها الحقيقيّ؛ فيلتبس الأصلان أو الأصول؛ فكلمة (المَدِينة) مثلا يتوارد عليها أصلان ثلاثيان فيتداخلان؛ وهما (م د ن) و(د ي ن)[35].

فهذه النّظرية التي ابتدعها "الخليل" عالم العربيّة الأكبر، على أهمّيتها في بناء المعجم العربيّ، فإنّها ما تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتنقيب والاستقصاء لوضع نظريّة كاملة صحيحة تفي ببناء المعجم العربيّ دون خلط واضطراب.

وبالرّغم من ذلك فإنّ هذا الأساس تتجلّى فيه بكلّ وضوح علاقة القاموسيّة بالنظريّة المعجميّة، فالتّرتيب والتّبويب ذو صلة وثيقة بنظريّة المعجم لتعلّقه بالمكوّن الصّرفي فيه وخاصّة بالصّرف المعجميّ أو الصّرف الاشتقاقيّ، لأنّ وضع الوحدة المعجميّة (المدخل في القاموس) يتأثّر وجوبا ببنيتها الصّرفيّة[36]، فتحديد الوحدات المعجميّة هو الّذي يسمح بتصنيفها داخل نظام القاموس، وهذا ينجم عنه سهولة وسلاسة في التّرتيب والتّبويب، ثمّ يسمح مرّة أخرى بمعالجة دلالتها معالجة صحيحة.

2.2.2. الهدف الثّاني: إحكام الدّلالة المعجميّة

ونعني به التّعريف القاموسيّ؛ وهو الرّكن الثّاني من ركني "الوضع"، وهو أهمّ ركنيّ الوضع لسانيّا، فالتّعريف في جوهره عمليّة لسانية تجرى على المدخل المعجميّ باعتباره دليلا لغويّا ذا خصائص تُميّزه عن غيره من الأدلّة اللّغويّة، وبما أنّه كذلك فهو له وجهان؛ داليّ يمثّله شكله ومدلولي يمثّله محتواه الدّلالي، فإنّ التّعريف يكون عملية تمييزيّة بين الأدلّة من حيث هي ذوات دوال ومداليل على السّواء[37].

وبالنسبة للتّعريف المعجميّ في معجم "العين"، فإنّ "الخليل" بعد أن يذكر الوحدة المعجميّة الّتي هي عبارة عن "الجذر" المحدّد بالحروف الأصول، فإنّه يلجأ إلى تفريعها عن طريق "الجذوع" أي بإضافة الحركات القصيرة إلى المادّة المعجميّة، فتستحيل إلى الألفاظ المستعملة الّتي قد تكون فعلا أو اسما أو حرفا، فهذه الجذوع هي المفردات الّتي اتّخذت في كتاب "العين" مداخل فرعيّة تحت الجذر الّذي تنتمي إليه، وكوّنت المادّة التي أُجرِي عليها التّعريف.

ومنهج "الخليل" في معالجة شرح الألفاظ في معجم "العين" لا يخرج عمّا كان سائدا في عصره في الرّسائل اللّغويّة، إلاّ أنّه زاد عليه بعض الزّيادات، لأنّه كان يرمي إلى الإحاطة بكلّ ما يسهم في تفرّد اللّفظة في دلالتها بعد أن أحكم تفرّدها الدّالي.

- خاتمة

عملنا طيلة صفحات هذا البحث على تبيان أوجه العلاقة بين المعجم والقاموس، وسلّطنا الضّوء في ذلك على النّظريّة المعجميّة عند "الخليل"، وهي النظرية التي أقامها في ضوء العلاقة والصلة بين المعجم والتّأليف القاموسيّ، وفيما يلي أهمّ النتائج المتوصّل إليها :

1. إنّ الدَّارس لمعجم العين لصاحبه العلاّمة "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت175ه) يبدو له بوضوح أنّ هذا المعجم قد بُني في ضوء نظريّة معجميّة حقيقيّة، مستمدّة من فلسفة اللّغة الّتي ينتمي إليها، حيث قام باستثمار كلّ الدّراسات الّتي تعنى بالجانب الدّالي للوحدة المعجميّة والجانب المدلوليّ لها، وقد أدّى ذلك إلى تفرّد الوحدة اللّسانية بخصائصها التّمييزية الائتلافيّة والاختلافية، وهذا مكّنه من إحصائها وحصرها ليسهل له التّعامل معها ويتمّ تفريغها في نظام القاموس فيسهل عليه بعد ذلك ترتيبها وتبويبها ثمّ التّعامل مع دلالتها، وهذا يعني أنّ معجم "العين" كان فعلا انعكاسا حقيقيّا لمعجم اللّغة العربيّة وتجسيدا له.

2. إنّ العلاقة الوطيدة بين المعجم والقاموس الّتي تبلورت بإحكام في نظريّة "الخليل" المعجميّة تعني أنّ العلاقة بين النّظرية المعجميّة والتّأليف القاموسيّ العربيّ كانت موجودة منذ نشوئها مع معجم العين، وهذا ما أعطى الصّناعة المعجميّة العربيّة ازدهارا وريادة، وهو الأمر الّذي جعلها صناعة أصيلة ذات إبداع خلّاق.

3. قد تؤدّي مُدارسة معجم العين بنظرة جديدة إلى صياغة نظريّة معجميّة عربيّة عالميّة تصلح للتّطبيق على لغات العالم. ولا تزال اللّغة العربيّة بحاجة إلى مزيد من الدّراسة في ضوء ما بدأه "الخليل"، ليفيد ذلك في تأليف القواميس العربيّة بإحكام شديد، لتسلم من الاضطراب والخلط الواقع بسبب تداخل الأصول العربيّة.

- الإحالات والهوامش

[1]ينظر: إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، تونس، سنة: 1993-1994، ع9 و10، ص29. وينظر كتابه: مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1997، ص8.

[2] عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، منشورات عكاظ، الرباط-المغرب، 1989، ص4.

[3] محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية مقاربة نظرية ومطبقة مصطلحاتها ومفاهيمها، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004، ص18.

[4]ينظر: عبد العلي الوغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص4.

[5]محند الرفيق، المعجمية التفسيرية التأليفيّة، مطبعة فاس، فاس-المغرب، 2000، ص6. وينظر: علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، 2004. ص13. وينظر: علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط1، 2003، ص20.

[6] Igor Mel' cuk at al, Introduction à la lexicologie explicative et combinatoire, 1995, p 25.

[7] Robert Léon Wagner, les vocabulaires français, 1967, Vol /1.

[8] Alain Rey, Le lexique images et modèles, du dictionnaire à la lexicographie, ed: Armond Colin. 1977, p 93.

[9] إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2010، ص109-110.

[10] محند الرفيق، المعجمية التفسيرية التأليفية، ص5.

[11] علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص5.

[12]محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية مقاربة نظريّة ومطّبقة، ص278.

[13] محمد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، مج78، ج4، ص25.

[14] إبراهيم بن مراد، قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، مج78، ج3.

[15] محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1982، ص139-140.

[16] المرجع نفسه، ص141.

[17] المرجع نفسه، ص140.

[18] إبراهيم بن مراد، قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم.

[19] يُدرج "إبراهيم بن مراد" التعريف كركن من أركان "الوضع" لا "الجمع" فهو يرى أنّ "الوضع" يقوم على ركنين أساسيين، أوّلهما الترتيب أي تبويب المفردات داخل المعجم المدوّن وتفصيل تتابعهما، وثانيهما التعريف وهو الإخبار عن الخصائص الذاتية والخصائص العلاقية التي تكون للمفردات (ينظر: مقال قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم).

[20] كارل بروكلمان، تاريخ آداب العرب، تر: عبد الحليم النجّار، دار المعارف القاهرة-مصر، ط4، 1974، ج 2، ص131.

[21] عبد الله درويش، المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل، مكتبة الشباب، 2010، ص1-2.

[22] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د.ط، د.ت، ج1، ص47.

[23] ابن النديم، الفهرست، تح: رضا تجدد، د.ط، د.ت، ص48.

[24] الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص48-49.

[25] أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: محمد عبد السلام هارون، دار الفكر، سوريا، 1979، مادة "عكش"، ج4، ص108.

[26] ينظر: حسين نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، مصر، ط4، 1988، ج1، ص218.

[27] لابن جني كلام مفيد ومفصّل في هذه المسألة، ينظر: ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، مصر، دت، ج1، ص65.

[28] ينظر: الفراهيدي، كتاب العين، ج 1، ص47.

[29] ينظر: إبراهيم بن مراد، افتتاحية العدد، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية تونس، 1411هـ-1991م، ع7، ص9.

[30] ينظر: إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت-لبنان، ط1، 1997، ص21.

[31] الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص52.

[32] المصدر نفسه، ج1، ص53.

[33] المصدر نفسه، ج1، ص53.

[34] يُنظر: إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، ص119.

[35] ينظر: عبد الرزاق الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم العربي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، ط2، 2008، ج1، ص18.

[36] يُنظر: إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، ص119.

[37] المرجع نفسه، ص121.

- قائمة المصادروالمراجع

* المراجع باللغة العربية

1. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، مصر، دون طبعة، دون تاريخ.
2. ابن النديم (أبو الفرَج محمد بن إسحاق)، الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، دون طبعة، دون تاريخ.
3. ابن فارس (أحمد)، مقاييس اللغة، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار الفكر، سوريا، 1979.
4. بروكلمان (كارل)، تاريخ آداب العرب، تر: عبد الحليم النجّار، دار المعارف القاهرة-مصر، الطبعة الرابعة، 1974، الجزء الثاني.
5. بن مراد (إبراهيم)، افتتاحية العدد، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية تونس، 1411هـ-1991م، العدد السابع.
6. بن مراد (إبراهيم)، قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، المجلد الثامن والسبعون، الجزء الثالث.
7. بن مراد (إبراهيم)، مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى، 1997.
8. بن مراد (إبراهيم)، مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1997.
9. بن مراد (إبراهيم)، مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، تونس، سنة: 1993-1994، العددان التاسع والعاشر.
10. بن مراد (إبراهيم)، من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، 2010.
11. درويش (عبد الله)، المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل، مكتبة الشباب، 2010.
12. الرفيق (محند)، المعجمية التفسيرية التأليفيّة، مطبعة فاس، فاس-المغرب، 2000.
13. الصاعدي (عبد الرزاق)، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم العربي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، الطبعة الثانية، 2008، الجزء الأول.

14. الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دون طبعة، دون تاريخ، الجزء الأول.
15. القاسمي (علي)، علم اللغة وصناعة المعجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، 2004.
16. القاسمي (علي)، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2003.
17. نصّار (حسين)، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، مصر، الطبعة الرابعة، 1988، الجزء الأول.
18. الودغيري (عبد العلي)، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي.

* المراجع باللغة الأجنبية

19. Alain Rey, Le lexique images et modèles, du dictionnaire à la lexicographie, édition : Armond Colin. 1977.
20. Igor Mel' cuk at al, Introduction à la lexicologie explicative et combinatoire, 1995.
21. Robert Léon Wagner, les vocabulaires français, 1967, Volume1.

مراجعات في الدرس الصرفي: مَثَلٌ من أفعالِ الزيادات

Reviews in the morphological lesson: An example of the verbs of additions (Afʿāl al-ziyādāt)

محمد حمدان الرقب*

Mohammad Hamdan Alreqeb

وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي - قطر

Ministry of Education and Higher Education - Qatar

mohammadreqab@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2024/06/12 - تاريخ القبول: 2024/07/08 - تاريخ النشر: 2024/12/31

الملخص

يرصدُ هذا البحث الأبنية الصرفيّة في الأفعال المزيدة، ومعانيها المتعدّدة. ويقدّم بعد إعادة قراءة للتراث الصرفيّ في الموضوع المذكور رؤية يحسبها جديدة، مستعينا ببعض الملحوظات التي تكوّنت في هذه القراءة، مثل التوقّف قليلًا عند مفهوم التّرادف في اللغة، وفي الصرف تحديدًا، مبتدئًا بالإبانة عن بعضِ سمات اللغة العربيّة، ودور الاقتصاد اللغويّ في توليد المعاني غير المتناهية من مبانٍ صرفيّة محدودة. ويتوقّف البحث عند مصطلح التّعدية في الصّرف، ويحاول أن يحلّله، ويقدّم بديلا ملائمًا له، بالاستئناس بأقوال بعض أقوال علماء الصّرف في التّراث العربيّ الأصيل. ويتأمّل البحث بشيء من العمق قاعدة ابن جنّي في المبنى والمعنى، ويرى أنّها قاعدة، وإن كانت صحيحة، غيرُ مطّردة. ويلحظ البحث أنّ ثمة معانيَ صرفيّة لم يضبطها الصرفيون، ونصّوا على ذلك، في بعض أفعال الزيادات، مثل: (أفعلَ)، و(افتعل)، و(استفعل).

الكلمات المفتاحية: الصرف العربي؛ الأفعال المزيدة؛ الترادف؛ المشترك الصرفيّ؛ الأبنية الصرفيّة.

* المؤلف المراسل: محمد حمدان الرقب

Abstract

This research monitors the morphological structures of the augmented verbs, and their multiple meanings. After a re-reading of the morphological heritage on the topic, he presents a new vision, with the help of some of the observations formed in this study. Such as stopping a little at the concept of synonymy in language, and in morphology in particular, beginning with showing some features of the Arabic language, and the role of linguistic economy in generating infinite meanings from limited morphological buildings. The research stops at the term transgression in morphology, tries to analyze it, and presents an appropriate alternative to it, by benefiting from the sayings of some morphological scholars in the Arab heritage. The research contemplates in some depth the rule of Ibn Jinni in the structure and meaning, and sees that it is a rule, even if it is correct, it is not steady. The research notes that there are morphological meanings that the morphologists did not control, and they stipulated that, in some verbs of additions, such as: 'afʿala wa iftaʿala wa istafʿala.

Key words: Arabic morphology; Verbs of additions (Afʿāl al-ziyādāt); synonymy; morphological common; morphological structures.

- مقدّمة

يشيرُ مصطلح الاقتصادِ اللغويّ إلى أنّ اللغةَ نزّاعةٌ إلى تحمّلِ معانٍ متعدّدة انطلاقًا من مبانٍ محدودةٍ، وقد ذكر بيير غيرو (Pierre Guiraud) أنّ الاقتصادَ في الكلامِ متّصل بشرط الجهدِ الأقلّ[1]، وهذا المبدأ قد يُفضي إلى إشكاليّة تعدّد المعنى في المبنى الواحدِ ولا محدّد للمعنى المتعيّن إلّا السّياق[2].

ولعلّ الصّرف العربيّ قائمٌ في كذا مبحث من مباحثه على الاحتكام إلى السّياق، ومن هذه المباحث معاني الأفعال المزيدة، فقد بحث النحاة والصرفيون في هذه المسألة قديمًا وحديثًا، وحاولوا أن يستقصوا المعاني الناتجة عن هذه الأفعال المزيدة بالنظر إلى دلالاتها المتعددة.

وباستثناء أحوالٍ وجيهةٍ لا يمكن فصلُ الصّرف عن المستويات اللسانيّة الأخرى؛ إذْ كثيرٌ من المباحثِ الصّرفيّة تتشابكُ مع المستويات الأخرى النّحويّة والدّلاليّة، بخلاف بعضِ الدّراسات التي تحاولُ فصلَ الصّرف عن النّحو مَثَلا[3].

ومبحث الأفعالِ المزيدةِ في الصّرف العربيّ ليس ببدعٍ من هذا الذي نتحدّث عنه، وبناءً عليه فإنّه ينبغي الاحتكام إلى السّياق الذي وردت فيه الأبنية الصرفيّة الخاصّة بالأفعال المزيدة ابتغاءَ تحديدِ معانيها الصّرفيّة.

وينظرُ البحث إلى معاني الزيادات من منطلق صرفيّ دلاليّ، ينشد سبر المباني الأبنية الصرفيّة لا سيّما المتشابهة منها. ويصدرُ البحثُ عن رأيٍ قد يكونُ له مؤيّدٌ في أثناء معالجته هذا الموضوع، يتمثّل في أنّ التّرادف في اللغة غير موجود، ولا يردُ إلا على سبيلِ المصاقبة أو المشابهة التي لا تخفي، بعد تدقيق وتقليب، ظلالًا دلاليّةً تفصل بينها، متبنّيًا رأي بعضِ اللغويين العرب الأقدمين ممن أنكروا التّرادف، أمثال ابن الأعرابيّ (ت231 ه)، والمبرد (ت286 ه)، وثعلب (ت291 ه)، وابن درستويه (ت347ه)، وابن فارس (ت395 ه)، وأبي هلال العسكريّ (ت295ه)، وأبي البركات الأنباريّ (ت577ه)، ويأخذ برأي اللسانيين الغربيين أمثال بلومفيلد (Bloomfield) وفيرث (Firth) وأولمان (Ullmann) الذين ينكرون وقوع التّرادف التام، فلو سلّمنا بوجود التّرادف لوقعنا في مشكلاتٍ دلالية كثيرةٍ، لا سيّما ما اتّصل بتفسير القرآن الكريم.

يتركز البحث على بعضِ الأسئلة المركزيّة في مبحث الأفعال المزيدة، من مثل:

- هل يوجد ترادف في أبنية الأفعال المزيدة؟
- إلى أيّ حدّ تنطبق قاعدة كلّ زيادة في المبنى يؤدّي إلى زيادة في المبنى؟
- ما الأوزان الصرفيّة التي لم تنضبط في الأفعال المزيدة؟

تتجلّى أهمية البحث في إعادة قراءة للدرس الصرفيّ، ومحاولة رصدِ بعض المشكلات التي تعترض طريقه؛ للخروج بنتائج مقبولة. ويحاول أن يحقق الأهداف الآتية:

- تقديم رأي عن ظاهرة التّرادف وطبيعته.
- صنع موازنة بين كتابي الممتع في التّصريف وشرح الكافية في مبحث الأفعال المزيدة لإبداء بعض الملحوظات عن الترادف في الأبنية الصرفيّة في أفعال الزيادات.
- نقد مقولة ابن جنيّ (ت392هـ) في المبنى والمعنى بالاستشهاد بأمثلة صالحة تثبّت حجّة البحث.

يتوسّل البحث بالمنهج الوصفي النقديّ التحليليّ الذي يروم قراءة الدرس الصرفيّ في مبحث أفعال الزيادات، للخروج بنتائج مقبولة. وقد أفادَ من الدّراساتِ السّابقة المتّصلة بأفعال الزيادات، وإن لمْ تكنْ ثمّة دراسةٌ محدّدة قد رازت موضوع البحث وعالجته بمثل ما عالجه بحثنا، ولعلّ ذكر دراسة ياغي وغضية وياغي (2018) ودراسة عمايرة (2012) يكون مفيدًا، فدراسةُ ياغي قد أفضتْ إلى ردّ المعاني الدّلاليّة في الأفعال الصّرفيّة إلى معنى مركزيٍّ تحوم حوله المعاني الأخرى، وذلك بعد رجع النّظر فيها وحسن التأمّل، وكذلك فعلت دراسة عمايرة. ولعلّ البحثَ يضيف إلى الدّرس الصرفيّ في باب الأفعال المزيدة ما يكون مفيدًا مقبولًا.

1. من سمات العربيّة

يصدرُ البحثُ عن رؤيةٍ لسانيّة مفادها أنّ اللغةَ العربيّة تتسم بسماتٍ كثيرةٍ، ومن بين السمات أنها لغة مقتصِدة، ومعنى مقتصدة أنّها تنزع إلى التعبير عن المعاني المتعددة بأقلّ عدد من الوحدات اللسانية الممكنة. وليست العربية ببدعٍ من اللغاتِ الأخرى التي تنحو هذا النحو[4]. ويتّفق البحث مع رأي حسين ياغي ومن معه [5] في اقتصاديّة اللغة ونزعتها إلى التبسيط.

ومن صور اقتصادية اللغة العربيّة في مجال الصّرف أنها تعبّر عن المعاني المتعدّدة بأقلّ المباني الممكنة. والكلمةُ الفصل التي يُحتكم إليها في تحديد المعنى الدقيق هي السيّاق، ففي قوله تعالى ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾ [النَّبَإ: 39]؛ وردت الصيغة الصرفية (مآبًا) على وزن صرفيّ محدد وهو (مَفْعَل)، وخليقٌ بالتنويه إلى أن صيغة (مَفْعل) يتنازعه غيرُ معنى صرفيّ؛ كاسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي. وفي الآية السابقة قد تعني الصيغة اسمَ المكان من آب، وقد تعني المصدر الميمي وهو الأوب أي الرجوع[6].

ولعلّ للعربية سمةً أخرى وهي أنها لغةٌ اشتقاقيّة، فتعمَدُ إلى أصول الفعلِ، وغالبًا ما تكون ثلاثيّة، فتصوغ منها مبانيَ متعددة دالّة على معانٍ جديدة، فالصوامت الثلاث (كَ تَ بَ) مع صوائتها (الفتحة بعد الكاف والتاء والباء) قد يشتقّ منها مبانٍ لها معانٍ كثيرة، مثل: (كاتِب = اسم الفاعل)، و(مَكْتوب = اسم المفعول) و(كِتابة = مصدر)، و(مكتبة = اسم مكان)، و(كِتاب = اسم)، و(كِتّيب= صيغة مبالغة)، و(كُتَيِّب= صيغة تصغير).

2. الأفعال المزيدة

إنّ الغالبَ على الفعل في اللغةِ العربيّةِ تَأَلُّفُه من ثلاثة أحرف، مثل: (ضرب)، و(سلم)، و(كسب). وقد يُزاد في الثلاثيّ المجرّد حرفٌ، مثل: (أسلم)، و(كسّر)، و(عاشَرَ)، أو حرفان، كمثل: (اشترك)، و(انفعل)، و(تضارَب)، و(تجمّعَ). وقد يزاد ثلاثة أحرف، مثل: (استقام). وخليقٌ بالذّكر أن الضّرْبَ الأول يسمّى الفعل المجرّد، أما الضّروب المتبقّية فتسمّى الأفعال المزيدة. ونلحظ أنّ الفعل المزيد إمّا أن يكون بحرف، وإما أن يكون بحرفين، وإما أن يكون بثلاثة أحرف.

وباستقراء البحثِ الأفعالَ المزيدةَ في غيرِ مصدرٍ ومرجع من مصادر العربيّة ومراجعها قديمًا وحديثًا، يمكن إثارةُ عدد من القضايا المتعلقة بها.

3. الترادف في اللغة

قد يكون من القدْحِ في منهجية البحث أن نقرّر في المقدّمة موقفنا من التّرادفِ (synonymy)، وهي نتيجة، ثمّ بعد ذلك نرجع إلى إثارةِ هذا السّؤال الذي ينشدُ للإجابة عنه أن يمرّ بمراحلَ من المقدّمات المفضية إلى نتيجةٍ قاطعة. غير أنّه يحسنُ

بنا أن نُوضِحَ موقفنا من التّرادف بشيءٍ من الإيجاز، فمن المقرّر المعروف أنّ قضيّة التّرادفِ كانت، وما تزال، مثارَ جَدلٍ بين العلماء والباحثين[7]؛ إذ إنّ الأصلَ في كلّ لغةٍ أن يوضعَ اللفظ الواحد لمعنى واحد، غيرَ أنّ أحوالًا قد تطرأ على اللغة تؤدّي إلى تعدّد الألفاظ لمعنى واحد[8]، فقد ذكر سيبويه (ت180هـ) في الكتاب "أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد... نحو ذهب وانطلق"[9]، وذكر السيوطي في المزهر رأي قطرب (ت206هـ) أنه "أوقعت العربُ اللفظتين على المعنى الواحد ليدلّوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ليدلّوا على أن الكلام واسع عندهم، وأن مذاهبه لا تضيقُ عليهم في الخطاب والإطالة والإطناب"[10].

فسيبويه يقرّ بوجود الترادف، فلا يفرّق في كلامه السابق بين ذهب وانطلق، أما قطرب فيعلّل وقوع التّرادف بأن العرب يدلّلون به على اتّساع كلامهم، وكذلك الأصمعيّ الذي سأله الرشيد مسألة فأجاب عنها، فقال الرشيد له: "يا أصمعي، إن الغريب عندك لغير غريب. فقال: يا أمير المؤمنين، ألا أكونُ كذلك وقد حفظتُ للحجر سبعين اسمًا؟"[11]. غير أن أبا عليّ الفارسيّ قد أبان بإجادةٍ عن أمر التّرادف بالتّفريق بين الاسم والصّفة، ففي المزهر أنّ ابن خالويه قال: "أحفظ للسيف سبعين اسمًا" فردّ عليه الفارسيّ: "ما أحفظ له إلا اسمًا واحدًا وهو السيف"، ويبدو أنَّ ابنَ خالويهِ قد استغربَ هذا الردّ، فسأل الفارسيَّ: "فأين المهنّد والصارم وكذا وكذا؟" فقال الفارسيّ: "هذه صفات. وكأنّ الشيخ (يقصد ابن خالويه) لا يفرّق بين الاسم والصفة"[12]. ولعلّ إيضاح أبي عليّ الفارسيّ الفرق بين الاسم والصّفة حجرُ الأساس لفَهم هذه الظاهرة، فيمكن أن تكون أنظارُ بعضِ اللغويين القدماء قد صدرت عن أنّ الترادفَ في اللغة أمرٌ واقعٌ لا على سبيلِ المطابقة بين المفردات بل على سبيل المشابهة، مع تلمّس فرقٍ لطيفٍ دقيقٍ، وإلّا فقد يقع الناظر في تفسير القرآن الكريم مثلًا في مشكلاتٍ دلاليّة، فالقرآن الكريم، وهو أرفعُ نصٍّ فصيحٍ، يتوفّر على بلاغة بيانيّة مُعجزة، قد وظّف الألفاظ المترادفة توظيفًا دقيقًا، فإن سلّمنا بوجود التّرادفِ المتطابق في اللغة، كان من الممكن إحلالُ لفظةٍ مكانَ أخرى، "وظلالهما وإيحاءاتهما الدلالية واحدة"[13]، مع دلالتها على المعنى المراد. ولمّا كان هذا في القرآن

مستحيلًا سلّمنا بعدم وجود التّرادف في القرآن الكريم بصفةٍ خاصّةٍ، وفي اللغة العربيّة بصفةٍ عامّة، وفي اللغات الأخرى بصفةٍ أعمّ.

أمّا ما يتعلق بموضوع بحثنا، فقد بدت هذي المشكلةُ واضحةً؛ ففي كتاب سيبويه: "وقد يجيء فعلت وأفعلت في معنى واحدٍ مشتركين كما جاء فيما صيرته فاعلاً ونحوه؛ وذلك وعزت إليه وأوعزت إليه، وخبرت وأخبرت، وسميت وأسميت. وقد يجيئان مفترقين، مثل علمته وأعلمته، فعلمت: أدبت، وأعلمت: آذنت، وآذنت: أعلمت؛ وأذنت: النداء والتصويت بإعلانٍ. وبعض العرب يجري أذنت وآذنت مجرى سميت وأسميت" [14]، ويقول في موضع آخر: "وقد يشركه افتعلنا فتريد بهما معنى واحدا، وذلك قولهم: تضاربوا واضطربوا، وتقاتلوا واقتتلوا، وتجاوروا واجتوروا، وتلاقوا والتقوا"[15]، فسيبويه يقرّ أحيانًا بوجود اختلافٍ في الدّلالة بين الأبنية الصرفية (وقد يجيئان مفترقين)، والغالب في كلامه أنه لا يفرّق بين الأبنية الصرفية المتشابهة في الدلالة.

وفي الممتع في التّصريف أنّ (تفعّل) بمعنى (استفعل): "نحوَ تَنَجَّزَ حَوائجَه واستَنجَزَها"[16]، وفي شرح الرضيّ على الشافية أنَّ "تفعّل يكون بمعنى استفعل في معنيين مختصّين باستفعل: أحدهما الطلب، نحو: تنجّزته: أي استنجزته: أي طلبت نَجَازه: أي حضوره والوفاء به، والآخر الاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله، نحو اسْتَعْظَمتهُ وتعظمته: أي اعتقدت فيه أنه عظيم، واستكبر وتكبَّر: أي اعتقد في نفسه أنها كبيرة"[17]، فالأستراباذي يساوي بين الصيغتين الصرفيتين (تفعّل) و(استفعل) في بعض دلالاتهما، وهي الاعتقاد، بل إنّ صيغة صرفية ثالثة قد ذكرها بالمعنى نفسه، وهي (أفعَلَ)، وقد ضرب المثال نفسه الذي ضربه قبَلُ، فقال: "ومنه (يقصد الجعل والتصيير) أعظمته: أي جعلته عظيمًا في اعتقادي، بمعنى استعظمته"[18].

الجدول 1: معاني الصيغ الصرفية

الصيغة الصرفية	أَفْعَلَ	تَفَعَّلَ	اسْتَفْعَلَ
المعنى الصرفيّ	الاعتقاد	الاعتقاد	الاعتقاد
مثال	أَعْظَمَ	تَعَظّمَ	اسْتَعْظَمَ

وفي الدرّ المصون للسّمين الحلبي في تفسير قوله تعالى ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [القَصَص: 20]: "يأتمرون: أي يتآمرون بمعنى يتشاورون"[19]؛ إذ عدّ الصيغتين الصرفيتين (افتعل = يأتمرون) و(تفاعل = يتآمرون) بمعنى واحد. وذكر ابن عاشور في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [النِّسَاء: 40]: "يقال: ضاعف وَضَعَّف وأضْعَفَ، وهي بمعنى واحد على التحقيق عند أيمّة اللغة، مثل أبي علي الفارسي"[21، 22].

وبعد استقراء معاني الأفعال المزيدة في كلٍّ من كتاب الممتع في التّصريف لابن عصفور الإشبيليّ (ت669هـ) وكتاب شرح الرضيّ على شافية ابن الحاجب للرضيّ الأستراباذي (ت1039هـ) نجد أنّ أوزانًا صرفيّةً تتبادلُ فيما بينها في الدّلالة الواحدة، وهذه الأوزان هي:

الجدول 2: الأوزان الصرفية التي تتبادل فيما بينها في الدلالة الواحدة

الوزن الصرفي	المعنى	مثال	المصدر
أفعَلَ	بمعنى فعَل	أقلتُ البيع بمعنى قِلْته (غير أن الأستراباذي قد أدرك في تقدير الباحث التمايز الدلالي بين البنائين إذ قال: "وقد ذكرنا أنه لا بد للزيادة من معنى، ولو لم يكن إلا التأكيد")	الأستراباذي 91/1
فعّل	بمعنى فَعَلَ	زيّلته: زِلْته	الأستراباذي 94/1
فاعَلَ	بمعنى فعّل	ضاعفتُ الشيء: بمعنى ضعّفته	الأستراباذي 94/1
	بمعنى فَعَل	سافرت بمعنى سفرت ("ولا بد في سافرت من المبالغة")	الأستراباذي 99/1
افتعل	بمعنى تفاعل	اجتوروا بمعنى تجاوروا	ابن عصفور 193/1

	بمعنى تفعّل	ادّخل بمعنى تدخّل ادّلج بمعنى تدلّج	ابن عصفور 194/1
تفاعَلَ	بمعنى فَعَل بمعنى أفعَلَ	توانى بمعنى وني تخاطأ بمعنى أخطأ "قولهم بمعنى أفعل نحو تخاطأ بمعنى أخطأ مما لا جدوى له"	الأستراباذي 99/1 الأستراباذي 104/1
تفعّل	بمعنى استفعل	تنجّز بمعنى استنجز	الأستراباذي 106/1
استفعل	بمعنى تفعّل بمعنى فَعَلَ	استعظم بمعنى تعظّم استقرّ بمعنى قرّ	ابن عصفور 195/1 ابن عصفور 195/1 والأستراباذي 111/1

ونقدّرُ أنّ الرضيّ الأستراباذي قد تنبّه إلى الفروق الدلاليّة بين الأبنية الصرفيّة؛ إذ ذَكَرَ في أعقابِ أبنية كلٍّ من: أفعَل بمعنى فعّل، وفاعَلَ بمعنى فَعَل، واستفعل بمعنى فعَلَ، أنّ أحد البنائين يضفي على الآخر مبالغة، وهذا تعقيب ينسجمُ في تقدير الباحث مع نظرته إلى الترادف، فلو كانت الأبنية يشبه بعضُها بعضا في المعنى لكان هذا عبَثًا في اللغة وعبئًا زائدًا عليها.

ولن نماري أو نتزمّت إن رُمنا ملاحقة التباين الدّلالي بين الأبنية الصرفيّة التي قد تشابهت أو تقاربت؛ لأنّ الأصلَ في اللغة أن يوضع اللفظ الواحد لمعنى واحد كما سبقت الإشارةُ إلى ذلك. يقول الخطابي في بيان إعجاز القرآن: "لأن كل لفظة منها خاصية تتميز بها عن صاحبتها في بعض معانيها وإن كانا قد يشتركان في بعضها"[22]، وكذلك أقرّ القاضي البيضاويّ (ت685هـ) بانتفاء الترادف، إذ يقرّر أنّ التّرادف خلافُ الأصلِ[23].

ولابتغاءِ حلّ مرضٍ في هذه القضيّة ولالتماس الأعذار لمن ينتصرون للتّرادف نحترسُ من أنّ التّرادفَ قد يكونُ متقبّلا إذا كانت أسبابه ناشئة عن اختلافٍ في اللهجات، فإن كانت قبيلةٌ لها طريقةٌ في بناء الفعل على صيغة معيّنة، وجاءت قبيلة أخرى فبنت الفعل نفسه على صيغة معيّنة، فنحن نسلّم إذن بوجود هذا الضّرْبِ من التّرادفِ، فسيبويه قد أشارَ إلى ذلك إذ يقول ناقلًا عن الخليل: "وقد يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل. فيجيء به قوم على فعلت، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت" [24]، كما يشير ابن درستويه إلى ذلك في تصحيح الفصيح وشرحه فيقول: "ولا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين؛ فأما من لغة واحدة، فمحال أن يختلف اللفظان، والمعنى واحد، كما يظن كثير من النحويين واللغويين"[25].

4. مصطلح التعدية مقابل النقل

دَرَج النحاة على تسمية الهمزة التي تنقلُ الفعل اللازم إلى الفعل المتعدّي بهمزة التّعدية، وهي تسمية مقبولة؛ إذْ من طرقِ توسعة الجملة التي تتضمن فعلًا لازمًا أن نجعل لها مفعولًا به بوساطة الهمزة؛ فهذه العملية تسمى بالتعدية، والتعدية كما يقول الأستراباذي "أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان"[26]؛ فقولنا: (ذهب الغمّ عن قلبي) يتضمّن فعلا لازما (ذهب)، وفاعلا (الغمّ)، وبإدخال همزة التعدية إلى الفعل يتحوّل من فعل لازم مكتف بفاعل إلى فعل متعدّ بنفسه إلى مفعولٍ: (أذهبَ الله تعالى الغمّ عن قلبي).

يقول الرّائقي المالكي في فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال: "اعلم أن العرب لا تزيد غالبا حرفا إلا للدلالة على معنى زائد لا يدل عليه الأصل كدلالة الهمزة في أَكْرَمْتُه وأعْلَمْته على التعدية"[27]، لكنّ مصطلحَ التعدية في مبحث أفعال الزّيادات يبدو نابيًا، فعلى حين أنّ معاني الزيادات الأخرى تتّسم بفعالية دلالية، يظلّ معنى التعدية مصطلحًا أقرب إلى مباحث النّحو منه إلى مباحث الصّرف؛ فبنظرة عامّة في معاني الزّيادات في الأبنية الصّرفية الأخرى للأفعال المزيدة نجد أنّها تتسم بهذه السّمات الدلالية:

الجدول 3: السمات الدلالية ل معاني الزّيادات في الأبنية الصّرفية الأخرى للأفعال المزيدة

الجعل	الصيرورة	التّعريض	الاستحقاق	المطاوعة	التّظاهر
الطّلب	المبالغة	الاعتقاد	التسمية	السّلب	الدعاء
التكثير	التكلّف	التصرّف	الاتّخاذ	المشاركة	نفي الغريزة

وكان الصرفيّون أحيانا يطلقون على (التعدية) مصطلحاتٍ أخرى، مثل: (الجعل) و(التصيير) و(النقل)؛ يقول الأستراباذي: "فمعنى "أَذْهَبْتُ زَيْدًا" جعل زيدا ذاهبا، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان في ذَهَبَ زيد، فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة - أي: الجعل والتصيير – كأذهبته"[28].

ومع أنّه قد يكون من الصّواب أن نتماشى مع المقولة الشهيرة (لا مُشاحّة في الاصطلاح) ما دام القصد واضحًا، فإنّنا نقترح استعمال بعض هذه المصطلحات بديلًا مناسبًا لمصطلح التعدية حتّى يتّسق الأمر؛ وحجّتنا في هذا الاقتراح أنّ معنى التّعدية ليست له فائدة دلاليّة، فقولُنا: (أذهبَ الله همّك) لا يعني مجرّد التعدية النحوية، بل يعني إلى جانبها معنى آخرَ وهو هنا الجعل أو التصيير: أي صيّره ذاهبًا عنك أو جعله كذلك.

ورجوعًا إلى قولِ الرائقي المنصرم: "اعلم أن العرب لا تزيد غالبا حرفا إلا للدلالة على معنى زائد لا يدل عليه الأصل كدلالة الهمزة في أَكْرَمْتُه وأعْلَمْته على التعدية"[29] نجد أنه بعدما تناول معنى التعدية يقول: "والألف في ضَارَبْتُه وقَاتَلْتُه على الاشتراك في الفاعلية والمفعولية، والسين في اسْتَغْفَرَ ربَّه على الطلب"[30]؛ فالمعنيان الآخران: الاشتراك، والطلب هما معنيانِ أدخلُ ما يكونان في الدّلالة.

5. قاعدة كلّ زيادة في المبنى تؤدّي إلى زيادة في المعنى

يذكُر الإمام جار الله الزمخشري (ت538هـ) في تفسيره لسورة الفاتحة: "ويقولون إنّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى (...) ومما طن على أذني من ملح العرب أنّهم يسمّون

مركبا من مراكبهم بالشقدف، وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق، فقلت في طريق الطائف لرجل منهم: ما اسم هذا المحمل؟ أردت المحمل العراقي. فقال: أليس ذاك اسمه الشقدف؟ قلت: بلى، فقال: هذا اسمه الشقنداف. فزاد في بناء الاسم لزيادة المسمّى"[31]. تبدو هذه القاعدة صحيحة، فالزيادة في المبنى مؤدّية إلى زيادة في المعنى لا يدلّ عليه المبنى السابق؛ فقولنا: (فَتَح محمد باب المودّة بين الأقرباء) يختلف في دلالته عن قولنا: (فَتَّح محمد باب المودّة بين الأقرباء)، إذ إنّ البناء الصرفيّ (فعّل) يدلّ على معنى المبالغة والتكثير، وهذا البناء يزيد على بناء (فَعَل) في تكثير الفعل والمبالغة في تأديته.

ويبين ابن عطيّة (ت546هـ) في المحرر الوجيز عن الفرق بين بناءين صرفيين (فعل) و(افتعل) تطبيقيّا وذلك في تفسيره لقوله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البَقَرَة: 286] يقول: "والذي يظهر لي في هذا أن الحسنات هي مما يكسب دون تكلف، إذ كاسبها على جادة أمر الله ورسم شرعه، والسيئات تكتسب ببناء المبالغة إذ كاسبها يتكلف في أمرها خرق حجاب نهي الله تعالى ويتخطاه إليها، فيحسن في الآية مجيء التصريفين إحرازًا لهذا المعنى"[32]، وهذا التفريق يؤيّد قول الأستراباذي: "ومعنى اكتسب اجتهد في تحصيل الإصابة بأن زاول أسبابها؛ فلهذا قال الله تعالى ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ أي: اجتهدت في الخير أوْ لا فإنه لا يضيع، ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ أي: لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت في تحصيله وبالغت فيه من المعاصي، وغير سيبويه لا يفرق بين كسب واكتسب"[33].

قد يبدو واضحًا أنّ هذي الفروقات بين المباني الصرفيّة نافيةٌ لقضيّة التّرادف، ويظهرُ أنّ لكلّ مبنى معنى مميّزًا لا يشاركه فيه أحدٌ، ودلالةً -وإن خفيتْ- فريدةً. لكنّ السّؤالَ المطلّ: هل هذه القاعدة مطّردة في المباني الصرفيّة جميعًا؟ فلو فحصنا بعضَ معاني الزّيادات وجدْنا أنّ المعنى الزائد عليها تنقصُ حروف مبانيه عنها:

- أفعلَ بمعنى فَعَلَ؛
- فَعَّل بمعنى فَعَلَ؛
- فاعَلَ بمعنى فَعَلَ؛
- تفاعلَ بمعنى فعَلَ؛
- تفاعلَ بمعنى أفْعَلَ؛

- استفعل بمعنى فَعَلَ؛
- استفعل بمعنى تفعّلَ.

فهذه الأمثلة تنقضُ القاعدَةَ، ويمكن أن نفسّر الأمر بما يأتي:

- أنّ هذه قاعدةٌ مطّردة، وأنّ ورود بعض الأمثلة التي تثبت خلافها قليلٌ وهو شاذّ لا يقاس عليه.
- أنّ هذه قاعدةٌ ليست بمطّردة، بدليل ورود مثل هذه الأمثلة وهي ليست قليلةً.

والبحث يستأنس في نفي اطّراد هذه القاعدة بما يذكره ابن هشام (ت761هـ) في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب في معرض تناوله الفرق بين السين وسوف، يقول: "وكأن القائل بذلك نظر إلى أنّ كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس بمُطّردٍ"[34]. وأوبة أخرى إلى معاني أفعال الزيادات نجدُ أنّها إما أن تكون الزيادة في المبنى تدلّ على الزيادة في المعنى وهو الأصل، وإما أن تكون الصيغتان متساويتين في الحروف، وإما أن يكون عدد حروف الصيغة الأولى أكثر من عدد حروف الصيغة المنقول إليها المعنى بقولهم (بمعنى كذا)

الجدول 4: الصيغة والمعنى

الصيغة	المعنى	زيادة	نقصان	تساوٍ
أفعل	فَعَل		-	
فعّل	فَعَل		-	
فعّل	أفعَل			=
فاعَلَ	فعّل			=
تفاعَل	أفعل		-	
تفعّل	استفعل	+		
استفعل	فَعَلَ		-	

استفعل	تفعّل		-	

ولعلّنا نخلص في نهاية هذه القضيّة إلى أنّ اطّراد القاعدةِ فيه نظرٌ، وأنّ ثمّة أمثلةً تنقضُها وتحتاج إلى رجعِ النظر فيها مرّة تلو مرّة للخروج بنتيجة مقبولة.

6. معانٍ صرفيّة لمْ تنضبط

إنّ اللغة قد تتماشى مع التطوّر الذي يصيبُ العالَم، وتنسرب إليها مفرداتٌ جديدة، لمْ تكن لتعرفَ في الماضي، "فللغة مرونتها وليونتها"[35]، فيوشك أن تتّفق كلمة اللغويين على أنّ اللغة تتطوّر[36]، وقد أشار دي سوسير (De Saussure) إلى ذلك؛ إذ يقول: "إن كلّ جزء من اللغة هو عُرضةٌ للتغيّر"[37]. ولعلّ بعض الصّرفيّين قد تنبّه إلى أنّ اللغةَ مهما تكن مضبوطة صوتا وصرفا ونحوا ودلالة، فإنّها تستعصي على الإحاطة بأسرارها وقواعدها، فثمّة ثلاثة أوزان صرفيّة وهي (أفْعَلَ) و(افتعَلَ) و(استفعل) ذكر الأستراباذي بعد حصر معانيها الممكنة أنّ ثمة أوزانًا فيها لم تنضبط[38]. ولعلّ هذا التعقيب على هذه الأوزان أن يكونَ فضاءً رحبًا للتأويل ورجع النظر في المعاني الصرفية ابتغاءَ رصد ما جدّ منها في لغتنا المعاصرة، فلمَ لا يكون الفعل (جامَل) في قولنا: (جاملَ المضيفُ ضيوفه) دالّا على التظاهر؟ وقد ورد في لسان العرب في مادّة (ج م ل): "وجامَل الرجلَ مُجامَلة: لم يُصْفِه الإخاءَ وماسَحَه بالجَمِيل"[39]، فليس معنى التظاهر داخلًا في معاني صيغة (فاعَلَ) في التّراث الصرفيّ العربيّ.

7. المشترك الصرفيّ

يردّد بعضُ الصرفيّين القدماءِ وبعض اللغويين المعاصرين[40] أنّ للفعل المزيد معنى يغلب عليه وبه يُشتهر، حتّى إنّ بعضًا من المعاصرين قد اشتكى من فكرة المشترك الصرفيّ، وأشار إلى أنّه خليقٌ بالوزن الواحدِ أن يكون له معنى واحد[41]؛ فـ "أفعل يفيد الجعل وفعّل التكثير، وفاعل المبادأة، وتفاعل المشاركة، وتفعّل مطاوعة فعّل وانفعل مطاوعة فعَل، وافتعل بذل الجهد، واستفعل الطلب، وافعلّ اللون أو العيب، وافعالّ المبالغة في ذلك، وافعوعل مبالغة فعَل، وتفعلل مطاوعة فعلل"[42].

وتقول عمايرة في أثناء تعرّضها إلى صيغة (أفعل): "إن ما سبق ذكره عن معاني (أفعل) ليشكل تفرّعات يمكن رد بعضها إلى بعض، بهدف تجميع المتشابه وما يمكن إيجاد مشترك عام بينه وبين غيره" [43].

ومع وجاهةِ هذا الرّأي فإنّ الباحثَ يسجّل اعتراضًا عليه، فإنّه من الممكن أن يكون للبناء الصرفيّ الواحد معانٍ متعدّدة، ويُترك الفصل في تحديد المعنى الدقيق إلى السّياق، وهذا، وإن كان يغدو مشكلًا في بعض الأحايين، يشرعُ الأبواب للتأويلاتِ، فلا يُكتفى بقراءةٍ واحدةٍ ليس غير، وهذا يعكس غنى اللغة ورحابتها، وحتّى في المعنى الواحد، قدْ يُشرع باب السّبر لإدراك المعنى الدقيق فيه، فقدْ يكون من العسيرِ أن نتأمّل معنى عبارةٍ ومغزاها من غير الاستعانة بالسّياق، إذ ينهد بدورٍ لا يستهان به في تحديد المعنى الدّقيق للفعل المزيد؛ فالفعل (استكبرَ) مثلًا يدلّ على ثلاثة معانٍ ممكنة:

- الطّلب؛
- التكلّف؛
- المبالغة.

قال تعالى في فرعون وجنوده ﴿وَٱسۡتَكۡبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ إِلَيۡنَا لَا يُرۡجَعُونَ﴾ [القَصَص: 39]: انصرف الفعل استكبر إلى المعاني الآتية:

- طَلَب فرعون من شعبه أن يكون كبيرًا عليهم، وفيه وجه؛
- إعمال كلّ حيلةٍ حتّى تستقيم له الأمور ويحظى بالرياسة، وفيه وجه؛
- فيه مبالغة في الكِبْر، وله وجه أيضًا؛
- بمعنى تكبّر (التكلّف)، وفيه وجه أيضًا[44].

ونجد أنّ معنى الفعل (يستضعف) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرۡعَوۡنَ عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلَ أَهۡلَهَا شِيَعٗا يَسۡتَضۡعِفُ طَآئِفَةٗ مِّنۡهُمۡ يُذَبِّحُ أَبۡنَآءَهُمۡ وَيَسۡتَحۡيِۦ نِسَآءَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [القَصَص: 4] انصرف إلى المعاني الآتية:

- إما أن فرعون وجدهم ضعفاء، فحمل عليهم وشدّد على معيشتهم، وضيّق الخناق عليهم؛
- وإما أنه طلب إليهم أن يكونوا ضعفاء، وليس له وجه؛

- وإما أنه طلب هذا الفعل بكلّ وسيلةٍ وعالج في سبيل تحقيقه كلّ حيلة حتى استقام له الأمر، وفيه وجه.

- خاتمة

بعد هذا التطواف في معاني الزّيادات يحسن أن نجمل الأمر بما يأتي:

- للغة مبادئ عديدة، لعلّ أهمها مبدأ الاقتصاد اللغويّ.
- لا يوجد ترادفٌ في اللغة، والأمر ينطبق على مبحث الأفعال المزيدة.
- ثمّة معانٍ صرفيّة لم تنضبط.
- المشترك الصرفيّ ماثلٌ في مبحث الأفعال المزيدة، ولا يضير الوزن الصرفيّ أن يتنازعه كذا معنى ما دام السّياق فيصلًا في تحديد المعنى المراد.
- نفي اطّراد قاعدة كلّ زيادة في المبنى يؤدّي إلى زيادة في المعنى.

- الإحالات والهوامش

[1] بيير غيرو، علم الدلالة، تر: منذر عياشي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1988، ص 108.

[2] لا نماري إن ذهبنا بشيءٍ من الحذر إلى أنّ السياقَ نفسه قد لا يحلّ إشكالية المعنى؛ فلعلّ الحديث النبويّ المشهور: "لا يُصَلِّيَنَّ أحَدٌ العَصْرَ إلَّا في بَنِي قُرَيْظَةَ" (البخاري: 4119) مثالٌ بادٍ على ذلك، إذ انقسمت أفهام متلقّي الحديث النبوي قسمين:

- قسمٍ أخذ بحرفيّة النصّ ولم يصلّ حتى وصلَ إلى حيثُ قال النبي الكريم ﷺ.

- قسمٍ أخذ بمعنى النصّ، وصلّى العصر حيثُ دنا وقتها.

ولم يُذكرْ أنّ النبي الكريم ﷺ قد خطّأ أحد الفريقين: "فَذُكِرَ ذلكَ للنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فَلَمْ يُعَنِّفْ واحِدًا منهمْ" (البخاري: 4119): انظر: البخاري، صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 2002.

[3] E. Selkirk,The Syntax of words, MA: MIT press, Cambridge,1982.

[4] فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، الجيزة، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط1، 2001، ص 31.

[5] حسين ياغي ومحمد يونس غضية وحسام ياغي، منهج جديد في علم الدلالة الصرفي: الأفعال المزيدة نموذجًا، مجلة اللسانيات العربية، 2018، ع7، ص220-270.

[6] ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ص55.

[7] Ali, Sahar Faiq, Synonymy in English and Arabic-A contrastive Study, Journal of Education and Science, 2007, 14 (3), pp1-14.

[8] رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط6، 2009، ص309.

[9] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ص24.

[10] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1998، ص315.

[11] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطبّاع، دار المعارف، بيروت، ط1، 1993، ص47.

[12] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص 405.

[13] حسين ياغي ومحمد يونس غضية وحسام ياغي، منهج جديد في علم الدلالة الصرفي: الأفعال المزيدة نموذجًا، مجلة اللسانيات العربية، 2018، ع7، ص220-270.

[14] سيبويه، الكتاب، ج4، ص62.

[15] المرجع نفسه، ص69.

[16] ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، 1987، ج1، ص184-185.

[17] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، ج1، ص106.

[18] المرجع نفسه، ص 86.

[19] السمين الحلبي، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د.ت، ص661.

[20] ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج5، ص56.

[21] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص: 91-99-111.

[22] الخطابي، بيان إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1976، ص29.

[23] البيضاوي، منهاج الوصول إلى علم الأصول. تح: شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2008، ص 85.

[24] سيبويه، الكتاب، ج4، ص61.

[25] ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، تح: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،1998، ص70.

[26] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص86.

[27] الرائقي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية،1417هـ/1418هـ، ع105 وَع106، ص237.

[28] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص86.

[29] الرائقي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ع105 وَع106، ص237.

[30] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[31] الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط3، 2009، ج1، ص 26.

[32] ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلمية،بيروت،ط1، 2001، ص393.

[33] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1 ، ص110.

[34] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط1، 1964، ج1، ص148.

[35] حنان عمايرة، معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية دراسة وصفية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، 2021، مج20، ع2، ص305.

[36] عبد الصبور شاهين، في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1985، ص 18.

[37] Saussure, F., Course in general Linguistics, Philosophical Library, New York, 1959, p140.

[38] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص:92-110-112.

[39] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، 1414هـ، ج11، ص127.

[40] ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف. وَ: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب.

[41] حنان عمايرة، معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية دراسة وصفية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية. وَ: حسين ياغي ومحمد يونس غضية وحسام ياغي، منهج جديد في علم الدلالة الصرفي: الأفعال المزيدة نموذجًا، مجلة اللسانيات العربية.

[41] حسين ياغي ومحمد يونس غضية وحسام ياغي، منهج جديد في علم الدلالة الصرفي: الأفعال المزيدة نموذجًا، مجلة اللسانيات العربية، ص 223.

[42] المرجع نفسه، ص 220.

[43] حنان عمايرة، معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية دراسة وصفية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، ص 300-301.

[44] الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2002، ص 258.

- قائمة المصادروالمراجع

* المراجع باللغة العربية

1. ابن درستويه (أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد - ت347هـ)، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،1998.
2. ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.
3. ابن عصفور الإشبيلي (أبو الحسن علي بن مؤمن - ت669هـ)، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، 1987، الجزء الأول.
4. ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب ت546هـ)، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
5. ابن فارس (أحمد - ت395هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطبّاع، دار المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، 1993.
6. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين - ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، 1414هـ، الجزء الحادي عشر.
7. ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف - ت716هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1964، الجزء الأول.
8. الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن- ت1039هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، الجزء الأول.

9. البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل - ت256هـ)، صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.
10. البيضاوي (ناصر الدين عبد الله بن عمر - ت685هـ)، منهاج الوصول إلى علم الأصول. تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.
11. الثعالبي (عبد الملك بن محمد بن إسماعيل - ت429هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.
12. الخطابي (أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم - 388هـ)، بيان إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1976.
13. الرائقي، (حمد بن محمد - ت1250هـ)، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية،1417هـ/1418هـ، العددان مئة وخمسة ومئة وستة.
14. الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر - ت538هـ)، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، 2009، الجزء الأول.
15. السمين الحلبي (أحمد بن يوسف ت756هـ)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، دون تاريخ.
16. سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر - ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.
17. السيوطي (عبد الرحمن جلال الدين - ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1998.

18. شاهين (عبد الصبور)، في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1985.
19. عبد التواب (رمضان)، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة السادسة، 2009.
20. عمايرة (حنان)، معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية دراسة وصفية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، 2021، المجلد العشرون، العدد الثاني.
21. غيرو (بيير)، علم الدلالة، ترجمة: منذر عياشي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1988.
22. قباوة (فخر الدين)، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، الجيزة، الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة الأولى، 2001.
23. ياغي (حسين) وغضية (محمد يونس) وياغي (حسام)، منهج جديد في علم الدلالة الصرفي: الأفعال المزيدة نموذجًا، مجلة اللسانيات العربية، 2018، العدد السابع.

*** المراجع باللغة الأجنبية**

24. Saussure, F., Course in general Linguistics, Philosophical Library, New York, 1959.
25. Sahar, Ali Faiq., Synonymy in English and Arabic-A contrastive Study, Journal of Education and Science, 2007, 14(3).
26. Selkirk, Elizabeth O., The syntax of words, Cambridge, Massachusetts: MIT Press, 1982.

اضطراب صعوبة فهم التراكيب لدى الأشخاص المصابين بالحبسة

Syntactic comprehension disorders in aphasia

آسيا بومعراف*

Assia Boumaraf

مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية

Scientific and Technical Research Center for Arabic Language Development - Algeria

a.boumaraf@crstdla.dz

تاريخ الإرسال: 2024/05/08 - تاريخ القبول: 2024/05/24 - تاريخ النشر: 2024/12/31

الملخص

لاقت الدراسات الأولى التي اهتمت بدراسة اضطرابات فهم الجمل صدى كبيرا لدى الباحثين عندما توّصلت إلى إمكانية حدوث اضطرابات على مستوى فهم الجمل عند إصابة عصبية في ضل فهم سليم للكلمات المعزولة، ويرجع انشغال الباحثين في ميدان الحبسة وخارجها بهذه النتائج لكونها تدعم فكرة وجود نظام تركيبي خاص بالسلامة النحوية ومستقل عن الدلالة. ولكن على الرغم من هذا الاهتمام فإن التنظيرات الحديثة الخاصة بمعالجة الجمل لدى مصابين بالحبسة التي نشرت في أبرز المجلات المعرفية لم تفلح في دعم أو رفض النماذج الحديثة الخاصة بمعالجة الجمل لدى الأشخاص العاديين.

الكلمات المفتاحية: الفهم التركيبي؛ الحبسة؛ نماذج معالجة الجمل.

* المؤلف المراسل: آسيا بومعراف

Abstract

The first studies devoted to the study of sentence comprehension disorders had a great impact on researchers when they discovered the possibility of disorders occurring at the level of sentence comprehension when a neurological lesion occurs in the absence of good comprehension of isolated words. of aphasia and outside are concerned by these results because they support the idea of the existence of a structural safety system. Grammaticality is independent of semantics. But despite this interest, recent theories of sentence processing in people with aphasia, published in the main cognitive fields, have failed to support or reject modern models of sentence processing in normal people.

Key words: Syntactic comprehension; aphasia; sentence processing models.

- مقدّمة

حاول كل من كرامز وزوريف دراسة اضطرابات الفهم لدى الأشخاص المصابين بحبسة بروكا، ولتحقيق هذا الغرض استعملا جملا تحتوي على مفعول مفلق (Object cleft) أو موصول، وكانت هذه الجمل على ثلاثة أنواع: النوع الأول (الجملة 1) يناسب جملا تقبل الانعكاس من حيث الدلالة، والنوع الثاني (الجملة 2) يتمثل في جمل غير قابلة للانعكاس ولكنها مقبولة، وأما النوع الثالث (الجملة 3) فيتمثل في جمل غير قابلة للانعكاس ولكنه تم عكسها من أجل أهداف الدراسة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بجمل غير مقبولة من الناحية التداولية:

- (1) الأسد الذي يتبعه النمر كبير
- (2) التفاحة التي تأكلها الطفلة حمراء
- (3) البطة التي أكلتها الدودة بيضاء

لدراسة الفهم لدى هؤلاء المصابين طلب الباحثان من المفحوصين اختيار الصورة المناسبة من بين أربع صور معروضة عليهم، حيث عرضت عليهم بالإضافة إلى الصورة المناسبة ثلاثة صور أخرى غير مناسبة؛ الصورة الأولى عبارة عن تغيير الفاعل بالمفعول به وتغيير المفعول به بالفاعل، وأما الصورتان المتبقيتان فكانتا عبارة عن مشوشات معجمية بمعنى أنه يتم تغيير الفعل أو النعت بفعل أو نعت آخر، مثال: تغيير الفعل "يتبع" بالنسبة للجملة (1) بالفعل "ينظر"، أو يُغير النعت "كبير" بنعت آخر "أبيض".

سمح هذا الاختبار بتعيين نموذج خاص جدا لأداءات الأشخاص المصابين بحبسة بروكا، حيث لم يجد هؤلاء المصابون صعوبات على مستوى رفض الصورة التي احتوت على مشوشات معجمية، ولم يجدوا أيضا صعوبات في تعيين الصورة المناسبة للجمل المقبولة وغير القابلة للانعكاس (السلسلة 2) مهما كان المشوش، ولكنهم رغم ذلك قد اختاروا- في نصف الوضعيات أو الحالات الخاصة بالجمل من النوع الأول والثالث- الصورة المشوشة المعاكسة للصورة المطلوبة. تجدر الإشارة إلى أنه فيما يخص هذا النوع من الجمل فإن اختيار الصورة الصحيحة يتطلب التحليل التركيبي الجيّد للجملة المعروضة.

تقترح هذه الأداءات صعوبة خاصة بالتحليل التركيبي للجمل مع الاحتفاظ بالقدرة على التفسير أو الاستنباط الصحيح للكلمات التي تحمل معنى في حد ذاتها، وبالقدرة على تقييم الصحة التداولية أو البراقماتية للتفسير أو الاستنباط المحتمل.

بيّنت هذه الدراسة بأن بعض الأشخاص المصابين بإصابات مخية قد فقدوا بصورة خاصة إجراءات التحليل التركيبي التي تسمح بإسناد الأدوار المحورية الصحيحة (من، ماذا، لمن) إلى عناصر الجملة في غياب مشاكل على مستوى فهم الكلمات المعزولة.

أدى التواجد المتزامن لاضطراب صعوبة فهم التركيب واضطراب التفكك النحوي بكل من كرمزا وبرندت[1] إلى وضع فرضية اضطراب التركيب، حيث إن المصابين بحبسة بروكا يعانون من مشاكل محددة على مستوى سيرورة التركيب التي تمس الإنتاج والفهم اللغويين. وكان لهذه الفرضية صدى كبير لدى الباحثين في ميدان اللسانيات وعلم النفس، لأنه في حالة تحقق هذه الفرضية فهذا يعني أن هناك برنامجا (Module) تركيبيا مستقلا. ولكن سرعان ما تعرضت هذه الفرضية إلى انتقادات عديدة أهمها سلامة قدرة المصابين بصعوبة فهم التركيب على مستوى الحكم على الصحة النحوية للجمل المعقدة من الناحية التركيبية مما يدل عل الاحتفاظ ببعض السيرورات التركيبية. هذه النتائج أدت بمناصري فرضية الفقد الكلي للقدرة التركيبية إلى مراجعة فرضيتهم حيث إنهم أصبحوا يقرون باضطراب عنصر التركيب في معالجة الجملة ولكن بشكل جزئي.

حاول العديد من الدراسات اللسانية والمعرفية وضع تفسير لاضطراب صعوبة فهم التركيب، وسنعرض فيما يلي أهم هذه النظريات.

1. النظريات التفسيرية لاضطراب صعوبة فهم التركيب

1.1. فرضية اضمحلال الآثار لقروزنسكي (1990)

تعتمد فرضية اضمحلال الآثار (Destruction traces hypothesis) على نظرية العامل والربط الإلحائي لشومسكي[2]، حسب هذه النظرية، فإنه يُوجد تمثيل للبنية التحتية أو العميقة للجملة، أين تشغل فيها العناصر المرافقة للفعل (Arguments) الموضع المناسب لها (مثال: تحب الفتاة الولد)، وهناك بنى تركيبية أخرى يمكن توليدها من خلال تحريك بعض هذه العناصر في أماكن أخرى مع الاحتفاظ بنفس

المعنى (مثال الفتاة تحب الولد). على سبيل المثال في الجملة التالية "هذا هو الولد الذي تحبه الفتاة"، من المفروض أن يلعب "الولد" دور المفعول الخاص بالفعل "تُحب" في الجملة الموصولة، ولكنه خرج من البنية التحتية أو العميقة ليتنقل إلى الموضع الأولي في البنية السطحية في الجملة الأساسية. يفترض أن يترك هذا التحريك (من البنية العميقة إلى البنية السطحية) آثرا يربط بين "الولد" في موضعه في الجملة الأساسية وفي موضعه الفارغ في الجملة الموصولة (بما أن الولد يشغل هذا الفراغ فإنه يُطلق عليه اسم الشاغل أو المالئ (Filler)، وتدعى سيرورة ربط الولد بالفراغ بـ "الروابط بين الفراغ/الشاغل)، ويمكن اعتبار الأثر بمثابة علامة على موضع تركيبي غير مصرح به على المستوى الشفوي.

ولا يطرح الاضطراب الخاص بتحريك العناصر مشكلا إلا في حالة الاختبار النحوي لجمل يرتبط فيها الخلل النحوي بتحريك خاطئ أو غير شرعي. وحسب هذه النظرية دائما فإن العلاقة التي تربط بين الأثر والاسم الذي يعبر عنه هذا الأثر تسمى بالتبعية أو الترابط المرجعي حيث إنهما يشكلان مع بعضهما البعض سلسلة واحدة.

يفترض قروزنسكي بأن البنية السطحية لدى الأشخاص المصابين بصعوبة فهم التركيب تخلو من هذه الآثار.

يمكن القول بأن فرضية اضمحلال الآثار لقروزنسكي تسمح بالتنبؤ بأداءات الفهم الخاصة ببعض الأشخاص المصابين بالتفكك النحوي حيث إنها تفترض من جهة بأن هذه الآثار قد هدمت على مستوى البنى السطحية للجمل المسموعة، وأن هؤلاء المصابين يطبقون بصورة حتمية مبدأ إسناد الدور المحوري إلى الاسم المجاور الذي ليس لديه دور محوري (حتى وإن كان هذا الدور المحوري لا يناسب الاسم المجاور له)، وهذا كنتيجة لغياب الآثار التي تسمح بإسناد الدور المحوري المناسب للاسم المناسب، المثال: لا تحتوي الجملة البسيطة: (تحب الفتاة الولد) على آثار، وبالتالي فإن المريض لن يجد صعوبة في إسناد الدور المحوري المناسب لكل اسم، ولكن بالنسبة للجملة التالية: (الولد تحبه الفتاة)، فإنه سيسند بصورة حتمية وعمياء الدور المحوري الخاص بمن يقوم بالفعل إلى اسم الولد لغياب الأثر الدال على مستوى البنية السطحية ولأن اسم "الولد" يحتل الموضع الأول الذي عادة ما

يسند لمن يقوم بالفعل. تمخض عن هذه الفرضية أيضا مشاكل كثيرة منها عدم تجانس نماذج الفهم لدى الأشخاص المصابين بحبسة بروكا، كما أننا إذا افترضنا بأن هناك مجموعة جزئية من المصابين بحبسة بروكا هي التي تعاني من هذا الاضطراب الخاص بالعناصر المتحركة، فإنه لم توجد حالة واحدة تعاني من صعوبات مع جميع البنى التي تتطلب التحريك أو أنها كانت تعاني فقط من اضطرابات على مستوى هذه البنى[3].

2.1. اضطرابات الفهم لدى المصابين بحبسة بروكا حسب النظرية الوسطية

اعتمدت لوبوت (M-C Le Bot) في دراستها على الملاحظات العيادية للدراسة السابقة والتي مفادها أن الشخص المصاب بحبسة بروكا يجد صعوبات مع حروف الجر، حيث إنه لا يجد صعوبات في تعيين القط أو الكلب في اختبار أومبريدان (Ombredane)، ولكنه يجد صعوبة في تعيين القط الذي فوق الكرسي أو في تعيين الكرسي الذي فوق القط، حيث إنه يقدم أداءات عشوائية، ولكنها ليست عشوائية تماما، فهي تتميز بكونها عكسية: فهو عوض أن يعيّن مثلا القط فوق الكرسي فإنه يقوم بتعيين القط الذي هو تحت الكرسي.

انطلاقا من هذه الملاحظات استعملت لوبوت اختبار أومبريدان، ولكن بطريقة أخرى، حيث لم يطلب من المريض تعيين الصورة المناسبة للجملة المسموعة، ولكن طلب من 10 أشخاص مصابين بحبسة فرنيكي و8 أشخاص مصابين بحبسة بروكا استكمال جمل ناقصة (انطلاقا من أربعة صور من بين 6 صور خاصة باختبار أوبريدان: 6/4/2/1) بصورة كتابية، وذلك لتفادي الصعوبات الناتجة عن وجود مشاكل على مستوى اللغة الشفوية. تتمثل المهمة المطلوبة في استكمال 4 سلاسل من الجمل من خلال مجموعة من حروف الجر (في، على، تحت، وراء، أمام، على اليسار... إلخ). وكان على المريض استكمال كل السلسلة قبل الذهاب إلى السلسلة الموالية، وتم حذف حرف الجر في السلسلتين الأوليين، أما في السلسلتين الأخيرتين فقد تم حذف حرف الجر والاسم المجرور[4].

مثال:

- السلسلة الأولى: القط ..... الكرسي
- السلسلة الثانية: الكرسي ..... القط

- السلسلة الثالثة: القط .....
- السلسلة الرابعة: الكرسي .....

الجدول 1: مثال عن السلسلة الأولى

الصورة	إجابة المريض
الصورة 1: القط تحت الكرسي	القط فوق الكرسي
الصورة 2: القط وراء الكرسي	القط في الكرسي
الصورة 3: القط أمام الكرسي	القط وراء الكرسي
الصورة 4: القط فوق الكرسي	القط على يمين في الكرسي

تشير إجابات المصابين بأن الدقة المعجمية لحروف الجر تتغير تبعا لسياق الجملة التي تظهر فيه هذه الحروف، حيث إنه عندما يظهر اسمين في الجملة: مثال القط ..... الكرسي فإن الإجابات المعطاة تكون خاطئة، وبصفة أدق يميل المريض إلى إعطاء الإجابة المعاكسة، في حين أنه عندما يظهر الاسم لوحده، مثل القط..... فإنه يتم اختيار حرف الجر المناسب بشكل سليم، ومن ناحية أخرى لا يعيق عدم التجانس النحوي الناتج عن غياب الاسم الثاني المريض في أي حال من الأحوال، ولكنه على العكس يساعده.

تقترح هذه النتائج بأن المشكل لا يخص اختيار حرف الجر المناسب بقدر ما يخص ترابط هذا العنصر بالعناصر الأخرى للجملة. وبالنسبة للجمل التي تحتوي على اسم واحد: يفترض الاختيار الصحيح لحرف الجر وجود مبدأ تفاضل شكلي وضمني (Principe de différentiation formelle et implicite) الذي تعتمد عليه صحة الاختيار؛ بمعنى أنه يوجد بحوزة المريض علاقات شكلية تسمح بتقابل حروف الجر فيما بينها. بالنسبة للجمل التي تحتوي على اسمين: أظهر المريض ميلا نحو إعطاء الإجابة العكسية (فوق عوض تحت) في جميع السلاسل أو الجمل، وهذا ما جعل لوبوت تقول بأن اختيار حرف الجر يعود إلى الاسم الثاني وليس إلى الاسم الأول.

وإذا نظرنا إلى أداءات المريض من هذا المنطلق فسوف يتضح لنا أن أداءاته ليست عشوائية، وأنها منسجمة فيما بينها وأن هذه الأداءات (الخاصة) تعود إلى نوع

من الإهمال في ترتيب الكلمات داخل الجملة فحرف الجر يخضع إلى الاسم الأول أو الاسم الثاني بصورة غير مهمة، وبالتالي فإن الحبسي يختار حرف الجر تبعا لأحد الاسمين (الكرسي أو القط) بصورة عشوائية، ومن هذا المنطلق فإن الجملتين التاليتين متساويتين (لا تختلف إحداهما عن الأخرى) بالنسبة للشخص المصاب بحبسة بروكا، مثال: الكرسي فوق القط (فوق هنا مرتبط بالاسم الثاني) = القط فوق الكرسي.

بالنسبة لتوافق الصورة مع الجملة، فإنه لا يهم أن يعود حرف الجر على الاسم الأول أو الاسم الثاني،

ولكن المهم هو أن يناسب حرف الجر الاسم المختار، مثال: بالنسبة للصورة التي تصف القط تحت الكرسي، فالجملتان: القط فوق الكرسي = الكرسي فوق القط متساويتان بالنسبة للشخص المصاب بالحبسة لأن الظرف "فوق" يناسب الكرسي في الجملة الأولى ويناسب القط في الجملة الثانية. كما أن الظرفين (تحت/فوق) المستعملين هما متعاكسان، ولكنهما لا يتعاكسان إلا في حالة تغيّر ترتيب الكلمات داخل الجمل، ولكن بالنسبة للحبسي، فإن هذه الميزة الأخيرة لا تكتسي أهمية خاصة، وبالتالي فإن الجملتين التاليتين متساويتان: القط فوق الكرسي = الكرسي فوق القط.

إذن فالاختيار الصحيح يعتمد على سياق الجملة التي يتم فيها هذا الاختيار، وحسب بولوت فإن جميع عناصر الجملة وليس حرف الجر فقط ممكن أن تلعب دورا حساسا للاختبار المفردات أو المورفيمات.

وترى أيضا بأن حروف الجر لا تتمتع بميزة خاصة عن العناصر اللسانية الأخرى الخاصة بالجملة وأن عملية اختيار العنصر المفقود تعتمد على سياق الجملة.

3.1. تصوّر النظريات الإجرائية لاضطراب صعوبة فهم التركيب

ركزت النظريات اللسانية التي اهتمت بدراسة اضطراب صعوبة فهم التركيب على الربط بين هذا الاضطراب (الملاحظ على مستوى الفهم) واضطراب التفكك النحوي (على مستوى التعبير)، إلاّ أن النظريات الإجرائية اهتمت أكثر بدراسة السيرورات المتداخلة أثناء معالجة الكلمات الوظيفية، حيث إن الصفة الأساسية للمصابين بالتفكك النحوي هي حذف الكلمات الوظيفية بشكل أكثر تكررا من

الكلمات المملوءة (التي تحمل معنى في حد ذاتها). وعلى عكس النظرية الوسيطية التي لا تولي أهمية خاصة بالكلمات الوظيفية فإن النظريات الإجرائية قد أعطت مكانة خاصة للكلمات الوظيفية، حيث تزعم هذه النظريات بأنه حتى على مستوى الفهم فإن المصابين يمتازون بوجود مشاكل في معالجة الكلمات الوظيفية.

قدم كل من ماكويني وباتس[5] تصوّرا جديدا لفهم الجمل، حيث إن عملية إسناد الأدوار المحورية حسب هؤلاء الباحثين لا تقتصر على مجرد معالجة علامة التوافق وعلامة ترتيب الكلمات لحساب التمثيل التركيبي للجملة المطلوب فهمها (كما هو الحال بالنسبة للنظريات اللسانية)، وإنما هي نشاط معرفي يستدعي معالجة علامات مختلفة تماما عن بعضها البعض (مثلا علامة متعلقة بمستوى التطويح وخاصة التطويح أو النبر (Accent) على الكلمات، وعلامة ترتيب الكلمات، وعلامة صرفية لتوافق كلمات الجملة، وعلامة دلالية لميزة "متحرك/ ساكن" لمكوّنات الجملة (مثال: السيارة تدخل في إطار المتحرك أما الصخور فتدخل في إطار الساكن). وبالتالي فهم يركزون بشكل أكبر على الدور الذي تلعبه كل علامة من العلامات المختلفة في تعيين الأدوار المحورية للجملة.

ولعل أهم ما جاء به هذا التناول هو تفاوت أهمية هذه العلامات حسب اللغات، فاللغات الغنية من حيث الصرف تعتمد بصورة أكبر على علامة التوافق في عملية إسناد الأدوار المحورية، مثال: التفاحة أكلها الولد، ففي هذه الحالة تكفي علامة التوافق وحدها للتعيين الفاعل "الولد"، في حين أن اللغات الضعيفة من حيث الصرف كالإنجليزية مثلا فهي ترتكز بصورة أكبر على ترتيب الكلمات داخل الجملة[6].

عمل ماكويني ومجموعة من الباحثين[7] على تبيان تفاوت الأهمية التي تلعبها كل علامة من هذه العلامات في تعيين وظيفة فاعل/مفعول حسب اللغات من خلال دراسات عديدة بطريقة دقيقة. ولتحقيق هذا الغرض أعد هؤلاء الباحثون جملا تحتوي على اسمين وفعل واحد، يتم تجسيدها بالاعتماد على الدمى، وبهذه الطريقة كانوا قادرين على تقييم مختلف العلامات المتنافسة، فمثلاً في الجملة "الصخور تدفع الولد" علامة التوافق تدل على أن الصخور هي التي تدفع الولد أي هي التي تلعب دور الفاعل. ولكن من جهة أخرى تشير علامة "متحرك/ ساكن" إلى أنه من

غير الممكن أن تلعب الصخور دور الفاعل بما أنها ليست متحركة، وبالتالي فإن علامة "متحرك /ساكن" تنافي علامة التوافق فهما إذن في حالة تنافس.

في حالة تنافس العلامات يلجأ مستمعين من لغات مختلفة إلى تبجيل بعض العلامات على حساب علامات أخرى، وبالتالي فإن كل لغة تحدد دور الفاعل على حسب نموذج معيّن من العلامات خاص بها. وفي هذا الإطار فحص وولفك وباتس وفريدريسي[8] قدرة أشخاص مصابين بالحبسة، يتكلمون لغات مختلفة: الألمانية والإنجليزية والإيطالية، مع أخذ العلامات الثلاث: ترتيب الكلمات، والتوافق الصرفي، وخاصية "متحرك/ساكن" بعين الاعتبار. وانطلقوا من الفرضية التي تقول بأن العلامة الأقل استعمالا في لغة المريض هي الأولى التي سيفقدها.

تشير النتائج إلى أنه حتى وإن تمكّن الباحثون من التحقق من هذه الفرضية بشكل جزئي فإن المثير للانتباه هو أن الاضطراب الذي يعاني منه هؤلاء المصابون يتمثل في أخذ علامة التوافق بعين الاعتبار مهما كانت لغة المريض، في حين أنه بالنسبة للأشخاص العاديين عندما يتوافق أحد الاسمين مع الفعل، فهذا يؤدي إلى إسناد دور الفاعل إلى هذا الاسم بصورة أقل (أي أنهم لا يعتمدون فقط على علامة التوافق) مقارنة بالأشخاص المصابين بحبسة بروكا. ويشير الباحثون إلى أن هذه النتيجة تدعم بشكل كبير الصعوبة التي يعاني منها الأشخاص المصابون بحبسة بروكا على مستوى معالجة المورفيمات النحوية والمفردات من نوع الفئة المغلقة.

*** معالجة عناصر الفئة المغلقة والفئة المفتوحة**

أجريت دراسات عديدة للكشف عن كيفية معالجة الكلمات الوظيفية التي تنتمي إلى الفئة المغلقة والكلمات التي تحمل معنى في حد ذاتها وتنتمي إلى الفئة المفتوحة من قبل أشخاص عاديين وأشخاص مصابين بالتفكك النحوي.

ومن أهم الدراسات التي أجريت في هذا الميدان نذكر الدراسة التي قام بها كل من زوريف وسويني وقارات[9]؛ حيث طُلب من المفحوصين قراءة مجموعة من الجمل، وفي نفس الوقت كان عليهم شطب حرف معيّن في كل مرة يظهر فيها هذا الحرف في هذه الجمل، وتوّصلوا إلى أن الأشخاص العاديين أهملوا شطب الحرف المطلوب عندما ظهر في كلمات وظيفية بصورة أكبر من إهمالهم له عندما يظهر في كلمات تحمل معنى في حد ذاتها.

انتقدت هذه الدراسة لكوّنها تعتمد على القراءة فقد ترجع الاضطرابات الملاحظة إلى مشاكل على مستوى القراءة، وليس إلى الصعوبة التركيبية لهذا الغرض. سنعرض دراسة لفريدريسي[10] وكيفية معالجة كلمات تنتمي إلى الفئة المغلقة وكلمات أخرى تنتمي إلى الفئة المفتوحة من قبل أشخاص عاديين وآخرين مصابين بالحبسة من خلال جمل شفهية، حيث استعمل نوعين من الجمل:

- جملا يحمل فيها حرف الجر معلومة دلالية: جلس الطالب على المكتب
- جملا لا يحمل فيها حرف الجر معلومة دلالية: توّكل الطالب على الله

توّصل الباحثون إلى أن حرف الجر نفسه يُعالج من قبل الأشخاص العاديين بصورة أسرع نسبيا عندما يحمل هذا الحرف معلومة دلالية، أما فيما يخص الأشخاص المصابين بالتفكك النحوي فقد وجدوا صعوبات على مستوى المعالجة التركيبية لحروف الجر، وبالتالي فهم لا يزالون قادرين على أخذ الخصائص الدلالية للكلمات المنتمية إلى الفئة المغلقة بعين الاعتبار.

يرى كل من ريقالو ونسبولوس وقاوواناك[11] بأن هذه الدراسة مهمة جدا لسببين:

- **السبب الأول:** يتمثل في أن الدراسة برهنت على الميزة الإجرائية التي تتمتع بها حروف الجر عند توظيفها في جمل، ترجع إلى الوظيفة التركيبية لهذه الحروف. وبصورة دقيقة يعاني الأشخاص المصابون بحبسة بروكا من صعوبة في الوصول الآلي للخصائص التركيبية للكلمات المكوّنة للفئة المغلقة.
- **السبب الثاني:** على الرغم من أن هذه الدراسة قد قدمت دليلا واضحا على ضرورة التمييز بين الفئة المغلقة والفئة المفتوحة، فإنها قد أدت إلى إعادة النظر في النظرية الإجرائية بحجة أنها قدمت تصورا تبسيطيا للصعوبة المتعلقة بالفئة المغلقة.

وبالتالي فإن التمييز بين الفئة المغلقة والفئة المفتوحة ليس مهما بالدرجة الأولى، ولكن الأهم هو التمييز بين مستويين مختلفين لمعالجة المستوى التركيبي، في حين أن معالجة المستوى الدلالي لا تزال سليمة لدى الشخص المصاب بالتفكك النحوي، وبالتالي فإن هذه الدراسة منحت تصورا نفسيا لسانيا إذ أنها ميّزت بين مستويي معالجة لوحدة لسانية واحدة.

خلصت الدراسات التي اهتمت بالصعوبات الإجرائية لدى الأشخاص المصابين بالحبسة إلى استنتاجين:

- **أولاً:** تمكّنت هذه الدراسات من تحديد اضطرابات الفهم التي يعاني منها هؤلاء المصابون من خلال صعوبة معالجة المورفيمات النحوية. وهذه الصعوبات لا تعني فقد سيرورات المعالجة بقدر ما تعني ارتفاع تكلفتها، وهذا الارتفاع يختلف حسب المصابين، وبالتالي فهي تسمح بشرح تموّج حدة اضطرابات الفهم بين المصابين.
- **ثانياً:** ترجع صعوبة معالجة المورفيمات النحوية بصورة جزئية إلى بطئ مرضي خاص بسرعة تنشيط المعلومات الصرفية التركيبية التي تحملها المورفيمات الصرفية. ويمكن لهذا البطئ المتعلق بتنشيط المعلومات الصرفية التركيبية أن يتسبب في غياب هذه المعلومات عندما تتم عملية تخطيط تفسير الجملة، حيث إنه بالنسبة لهؤلاء المصابين يتم تنشيط المعلومات المفردية والدلالية الخاصة بالعناصر المنتمية إلى الفئة المفتوحة في الوقت المناسب وبسرعة عادية، في حين أن المعلومات التركيبية تنشط بصفة متأخرة، وبالتالي فإنه لا يمكن إدماج هاذين النوعين من المعلومات، وهذا هو مبدأ فرضية الاختلال الزمني (Temporal dephasing hypothesis) المقترحة من طرف فريدريسي؛ فحسب هذه الفرضية هناك عدم توافق زمني بين سيرورات التخطيط التركيبي والسيرورات التي تنشط التمثيلات اللسانية الأخرى (فونولوجية، دلالية، محورية).

من جهة أخرى يرى كل من هارمان وكولك[12] بأن تزامن تنشيط المعلومات ضروري للفهم الصحيح للجملة، ويقترح هذان الباحثان بأن التزامن الضروري يخص تنشيط مختلف العناصر التركيبية التي يجب دمجها من أجل تمثيل تركيبي شامل للجملة.

4.1. اضطراب زمن التنشيط: نظرية المصادر المعرفية

تقترح فرضية أخرى خاصة باضطراب المعالجة التركيبية الانتقائي (Selective syntactic processing deficit) بأن المصابين بحبسة بروكا على الرغم من كونهم لا

يعانون من اضطرابات على مستوى جميع البنى النحوية، فإنهم يعانون من اضطراب مرتبط بزمن تنشيط المعلومات التركيبية.

لاحظ هاقورت[13] بأن المصابين بالتفكك النحوي كانوا أقل تفطنا (حساسيةً) للخطأ الخاص بالتوافق الرابط بين عنصرين من الجملة عندما كانت المسافة الرابطة بينهما كبيرة أي عندما كان الفارق الزمني بين عرضهما طويلا. وقد اقترح هاقورت بأن عدم تفطن الملاحظ راجع إلى التقهقر السريع للمعلومة الصرفية التركيبية المتعلقة بالعنصر الأول، ولكن من الممكن أن يرجع هذا التقهقر إلى تكلفة أكبر من حيث المعالجة التركيبية الخاصة بعنصري الخطأ (وليس بالعنصر الأول فقط).

من جهة أخرى ذكر كل من هارمان وكولك[14] بأن الأشخاص المصابين بحبسة بروكا لم يكونوا حساسين للتشوهات التركيبية عندما كانت الفوارق الزمنية بين عرض الكلمتين (اللتين تحملان خطأ تركيبيا) قصيرة. (مثال: توافق في العدد بين الفعل والاسم)، ولكنهم كانوا حساسين لمثل هذه التشوهات عندما كانت الفوارق الزمنية طويلة، وهذا يعني أن تنشيط المعلومات التركيبية يتم بصورة أبطأ لدى هؤلاء المرضى (أي المصابين بالحبسة).

وعلى عكس ذلك، قدم كل من فريدريسي وكيلبورن[15]، وهارمان وكولك[16]، براهين تثبت بأن هؤلاء المصابين قد تمكّنوا من الوصول السريع إلى المعلومات التركيبية ولكن هذا الوصول سرعان ما يتقهقر بصورة مفرطة. وهذا التناقض في النتائج أدى بهارمان وكولك إلى الافتراض بأنه من الممكن أن يعاني الأشخاص المصابون بحبسة بروكا من أحد هذين الاضطرابين الخاصين بالمعالجة الزمنية، ولكن ليس من كليهما في نفس الوقت. وهذا تماما ما يحدث عند إصابة المخ حيث إنه من غير الواضح كيف أن الإصابة في نفس الساحة المخية تؤدي إلى أعراض مختلفة.

استعمل بعض الدراسات التي اهتمت بالبرهنة على وجود اضطرابات على مستوى المعالجة الزمنية للمنبهات تجاربَ صعبة خاصة بالمعالجة المسبقة بين الطريقين (السمعي والبصري)، حيث كان على المريض أن يستجيب لكلمة مكتوبة تظهر في مكان ما أثناء تقديم جملة شفوية ما[17].

وتوّصل كل من تيلر وأوسترين وموس[18] إلى أن العديد من المصابين كان غير قادري على القيام بمهمات تعتمد على الطريقين السمعي والبصري تحت درجة عالية من الدقة التي تسمح بإعطاء أزمنة استجابة صحيحة، وبالتالي استعملوا عوض ذلك تجربة مراقبة الكلمات (حيث كان على المريض التنبه إلى وجود الكلمة في الجملة) التي كانت أسهل على المصابين للقيام بها بشكل دقيق. وتوّصلوا إلى أن عددا من المصابين بحبسة بروكا قد أظهر معالجة سريعة للمعلومات النحوية، في حين أن عددا آخر من المصابين بحبسة بروكا لم يظهر ذلك، وبالتالي لا يمكن تمييز المصابين بحبسة بروكا عن المصابين الآخرين (الذين يعانون من فقد الكلمات أو الذين يعانون من حبسة الطلاقة فرنيكي) الذين أظهروا هم كذلك اضطرابات على مستوى معالجة المعلومات النحوية.

يوّضح هذا العرض الموجز بأن التناول الذي يحاول أن يربط بين نوع معيّن من اضطرابات المعالجة التركيبية وفئة عيادية معيّنة من المصابين بحبسة بروكا غير مجد. وقبل عرض إسهامات "دراسة الحالات" في تيبان الترابطات أو التفككات القوية بين خصائص معالجة الجملة ومدى تأثيرها على النظريات الحديثة سنقدم فيما يلي أهم النظريات الخاصة بمعالجة الجملة.

2. نظريات معالجة الجملة

1.2. نظرية الاشتقاق الخاصة بالتعقيد

أدى التطبيق المبكر للنظرية اللسانية في الدراسات الخاصة بالمعالجات النفسية اللسانية إلى استخلاص نموذج يدعى بنظرية الاشتقاق الخاصة بالتعقيد (The derivational theory of complexity)[19]؛ تعتمد هذه النظرية على نظرية شومسكي[20] الخاصة بالنحو، وهي تفترض بأنه قبل التحليل الدلالي، على الفاهمين استرجاع البنية التحية أو العميقة من خلال تحديد البنية السطحية للجملة، ومن ثم إلغاء جميع التحويلات (الجملة الموصولة، الجملة الاستفهامية ...الخ)، وكلما ازداد عدد التحويلات التي يجب إلغاؤها صعبت عملية الفهم.

وحسب ما ناقشه سلوبين[21] فإن هذا التناول قد تبيّن فشله في ميادين عدة، إذ تتمثل إحدى المشاكل التي تطرحها هذه النظرية في أن التحليل الدلالي يُؤجل حتى نهاية الجملة، ولكن هناك كم هائل من البراهين التي تبين فورية المعالجة

(Immediacy of processing)؛ حيث يستطيع المستمعون أو القراء تحديد تفسير للجملة في أقرب وقت ممكن بعد إدراك كل كلمة باستعمال العديد من مصادر المعلومات (مثل: معلومات دلالية، تركيبية، تداولية... إلخ)[22].

وعلى الرغم من أن جميع النماذج الحالية قد أقر بأن هناك تأثيرا سريعا بين مختلف أنواع المعلومات في تحديد تفسير للجملة، فإنهم قد اختلفوا حول ما إذا كان هناك "منزلة خاصة" للمعلومات التركيبية أو أنه يتم تمثيل مختلف أنواع المعلومات بصورة مستقلة عن بعضها البعض أو أنها مترابطة فيما بينها.

2.2. نموذج "الطريق إلى الحديقة"

يعد نموذج "الطريق إلى الحديقة" (Garden path) من أكثر النماذج تأثيرا، وهو يعطي أهمية خاصة للتركيب (Syntax first)، وحسب هذا النموذج فإن المعالم أو الكواشف (Heuristics) التي تتعلق فقط بالمعيار التركيبي هي التي توّجه عملية الإسناد الأولي للبنية التركيبية المبهمة، وبالنسبة للغة العربية[23] يمكن تقديم المثال التالي "جنّات تجري من تحتها الأنهار"؛ فقبل الوصول إلى "من تحتها" يظن السامع أن الجنات هي التي تجري ولكن بمجرد سماع "من تحتها" يعاد النظر في الجملة. وحسب نموذج الطريق إلى الحديقة فإن المعلومات الدلالية تؤثر على التحليل النحوي (إسناد البنى التركيبية) فقط بتسهيل مراجعة التفسيرات البنيوية الخاطئة.

دعم العديد من الدراسات التي أجراها فرايزر (Frazier) ومجموعة من زملائه خلال الثمانينات التنبؤاتِ المقدمةَ من طرف نموذج الطريق إلى الحديقة[24]، ولكن تصاعد عدد النتائج التي تحدت افتراضات هذا النموذج وخاصة تلك المتعلقة بكون المعلومات التركيبية (وخاصة المعلومات المتعلقة بفئة الكلمة) هي المستعملة أولاً، وأن باقي المعلومات (المبلورة من مصادر أخرى) تأتي فيما بعد لمجرد تسهيل عملية إعادة التحليل. ونبع تحدٍ آخر من البحوث التي بيّنت بأن المعلومات المستنبطة من بنود معجمية (مفردية) محددة تؤثر على القرارات الخاصة بالتحليل النحوي[25]، وعلى سبيل المثال بيّن كل من سبيفاي –كنوللتن وسديفي[26] بأن تفضيل ربط شبه الجملة بالفعل أو بالاسم أو المفعول (كما هو الحال بالنسبة للجملة التالية[27]:

« He saw the girl with the binoculars ») يرتبط بنوع الفعل؛ أي إذا كان الفعل فعلا إدراكيا مثل "نظر" أو فعلا متعلقا بحركة ما مثل "ضرب".

وتشير معطيات جديدة إلى أن الدلالة المفردية وحتى الدلالة على مستوى الخطاب يمكن لها أن تؤثر على قرارات التحليل النحوي الأولي[28]، وعلى سبيل المثال توّصل تروسوال[29] ومجموعة من الباحثين إلى أن كلا الاحتمالين: احتمال أن يلعب الاسم (الذي يحتل الموضع الأول) دور الفاعل، واحتمال أن يلعب الاسم دور موضوع الفعل، يؤثران على قرارات التحليل النحوي الأولي في الجمل التي تحتوي على التباسات خاصة ب "الفعل/ الجملة الموصولة".

على الرغم من أن جميع هذه الدراسات قد أشار إلى أن هناك تأثيرا مباشرا للعديد من مصادر المعلومات أثناء التحليل النحوي للجملة، فإن أغلب النظريات قد احتفظ بالتمييز بين نظام تحليل نحوي تركيبي ونظام دلالي. وكخلاصة يمكن القول بأن هناك اتفاقا حول تدخل عوامل عديدة (تركيبية ومفردية ودلالية وخطابية) في آن واحد لتحديد تفسير أولي للجملة، لكن هذه النتائج لا تقصي إمكانية استقلالية تمثيل المعارف الخاصة (أو المستنبطة من العامل التركيبي) عن المعلومات الدلالية والمفردية.

وتشير النتائج إلى أنه أثناء معالجة الجملة، فإن الكواشف ذات الأساس التركيبي لا تلعب دورا متميزا لا يتأثر بالمصادر الأخرى من المعلومات. وتقترح هذه النتائج أيضا أنه عند وجود نقاط مبهمة، فإنه يتم تنشيط العديد من البنى (المحتملة) المتفاوتة القوة في وقت واحد، وتتحدد هذه القوة من خلال عدة عوامل. وعلى الرغم من وجود نموذج يستبعد فكرة التمثيل المستقل للمعلومة التركيبية عن الأنواع الأخرى من المعلومات اللسانية، فإن أغلب النماذج قد احتفظ بهذا التمييز (أو التقسيم). وكمثال عن النماذج التي تتبنى الاستقلال التمثيلي ولكن في نفس الوقت تفاعل المعالجة نذكر "نموذج الحديث" لِبولون.

3.2. نموذج بولون (Boland)

يفترض هذا النموذج بأن جميع البنى التركيبية المتلائمة مع الوحدات الداخلة تولّد في نفس الوقت عند معالجة كل كلمة، وتتفاوت قوة مختلف البنى التركيبية المحتملة حسب تكرارها المرتبط بالمعلومات المعجمية المتخصصة. ويتم بناء

التفسيرات الدلالية بصورة متزامنة مع إسناد الأدوار المحتملة (الذي يتم على أساس المعلومات المفردية والتداولية) إلى العناصر المكوّنة للاسم، ويتم ارسال الوحدات الخارجة من النظام التركيبي إلى النظام الدلالي. وعندما تحتمل الجملة أكثر من بنية تركيبية واحدة تتدخل المعلومة الدلالية مباشرة لاختيار أو تحديد أحسن بنية تركيبية ملائمة، وبالتالي يكون تمثيل المعلومات الدلالية حسب هذا النموذج مستقلاً عن تمثيل المعلومات التركيبية، ولكن تُدمج ثمار هذين التحليلين المختلفين بصورة متزامنة عند معالجة كل كلمة.

وبعد عرض أهم النماذج النظرية لفهم الجمل عند الشخص العادي، سنعرض في الجزء التالي المعطيات المستنبطة من دراسات الحالات، وسوف نناقش كيف يمكن لهذه المعطيات أن تؤثر على النماذج النظرية المقترحة.

3. المعطيات المستمدة من دراسات الحالات و أثرها على التنظير

في أغلب الأحيان يمكن أن تؤدي الإصابات على مستوى المخ إلى اضطرابات على مستوى نظام المعلومات التركيبية، وعلى سبيل المثال يمكن أن تضعف جميع الوحدات الخارجة من هذا النظام، وبالتالي يمكن لها أن تلعب دورا صغيرا (لكنه موجود) في تفسير الجمل بالمقارنة مع الضوابط الدلالية أو الخطابية.

حسب الفرضية التي تقضي بأن البنى التركيبية مثبتة على كل مدخل معجمي، فإنه من الصعب أن يُكشف كيف يمكن لإصابة مخية أن تؤدي إلى ظهور اضطراب العامل التركيبي (دون اضطراب العامل الدلالي) أو العكس؟ ومنه يمكن الرجوع إلى الإشكال المتعلق بمدى وجود براهين مستمدة من دراسة الأشخاص المصابين بإصابات مخية تدل على وجود اضطرابات تمييزية تمس الجانب النحوي دون الجانب الدلالي أو العكس، وعلى وجود اضطرابات انتقائية (Selective deficits) ضمن المعلومات النحوية بحيث تمس بنية الجملة دون الفئات الجزئية أو الأدوار المحورية.

وقبل الرجوع إلى الاضطرابات التركيبية التي تحدث في معزل عن الاضطرابات الدلالية سنقدم براهين حول الوجه الآخر لهذا التفكك، بمعنى الاحتفاظ بتركيب سليم مقابل اضطرابات دلالية مهمة.

1.3. استقلالية التركيب عن الدلالة

- الاحتفاظ بتركيب سليم مع اضطرابات على مستوى الدلالة

أكد العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة الخرف الخاص بمرض الألزايمر أو الحبسة التطوّرية على وجود اضطرابات جسيمة على مستوى المعلومات الدلالية مع الاحتفاظ بالقدرات التركيبية[30].

يمكن ذكر أحد الأمثلة عن هذا التفكك من خلال الدراسة التي قام بها هودجس ومجموعة من الباحثين[31]، حيث فحصوا حالة للخبل الدلالي، ويتعلق الأمر بالمريضة (ب ب) من خلال مهمات مباشرة (On line) ومهمات مؤجلة(off line) خاصة بمعالجة اللغة، وأظهرت هذه المريضة اضطرابا على مستوى العديد من المهمات الدلالية المؤجلة؛ تتضمن التسمية، وربط الصورة بالكلمة، وأحكام الإسناد، كما أن أداءاتها كانت تقترب من مستوى التخمين كلما تطوّر الخرف. ومن أجل فحص قدرة هذه المريضة على معالجة المعلومات التركيبية والدلالية على مستوى الاختبارات "المباشرة"، اختبرت (ب ب) من خلال تجربة مراقبة الكلمات (Word monitoring paradigm).

- تجربة مر اقبة الكلمات

خلال هذه التجربة (التي استعملت بصورة مكثفة من قبل تيلر وزملائه[32] بهدف معالجة الجملة من قبل الأشخاص العاديين والأشخاص المصابين بالحبسة)، على المفحوص الاستماع إلى الجملة المنطوقة والضغط على الزر في حالة اكتشاف الكلمة الهدف، حيث بيّن العديد من الدراسات أن اكتشاف مراقبة الكلمات خاضع للسلامة النحوية والدلالية للجملة التي تحتوي على الكلمة الهدف؛ ففي الدراسة التي قام بها كل هودجس ومجموعة من الباحثين استخدمت ثلاثة أنواع من الجمل:

- النوع الأول: مستقيم حسن[33] (جملة عادية - Normal prose): جملة سليمة من حيث التركيب والمعنى؛
- النوع الثاني: مستقيم كذب (جملة غير عادية - Anomalous prose): جملة سليمة تركيبيا وخاطئة من حيث المعنى؛
- النوع الثالث: محال كذب (جملة مختلطة - Scrambled prose): جملة خاطئة من حيث التركيب والمعنى.

ويمكن للكلمة الهدف أن تظهر في بداية الجملة أو وسطها أو نهايتها، والجدول التالي يقدم أمثلة عن الكلمة الهدف عندما تقع في بداية الجملة أو وسطها أو نهايتها.

الجدول 2: أمثلة عن الأدوات المستخدمة في اكتشاف الكلمة من طرف تيلر ومجموعة من الباحثين (مأخوذة من دراستين: هودجس ومجموعة من الباحثين سنة 1994، وتيلر سنة 1992. الكلمة الهدف مكتوبة بكتابة كبيرة نقلا عن رندي مارتين)[34]

أ. وضعية الكلمة الهدف في بداية الجملة
- الجملة العادية: He said the BUS always left on time and he didn't want to miss it. قال بأن **الحافلة** تسير دائما في الوقت وأنه لا يريد أن تفوته.
- الجملة غير العادية: It said the BUS always tells in space, and he didn't hope to guess it. قال (الشيء) بأن **الحافلة** يتكلم دائما في الفضاء وأنه لا يريد أن يُخمنه.
- الجملة المختلطة: The said he BUS and want left always he on didn't it time miss to. قال ال أنه **حافلة** وترك ذهب دائما في لم الوقت فقد إلى
ب. وضعية الكلمة الهدف في نهاية الجملة
الجملة العادية: Apparently in the middle of the night somes thieves broke into the CHURCH and stole a golden crucifix. على ما يبدو في جوف الليل يتسلل بعض اللصوص إلى **الكنيسة** لسرقة تماثيل ذهبية.
- الجملة غير العادية: Apparently at the distance of the wind some ants pushed around the church and forced a new item. على ما يبدو فإنه على مسافة من الريح دفع بعض النمل حول **الكنيسة** وأكرهوا بندا جديدا

- الجملة المختلطة: Of middle apparently the some the into the broke night in thirves CHURCH and crucifix stole a golden.

في وسط على ما يبدو البعض إلى المكسر الليل في اللصوص **الكنيسة** وتماثيل سرقوا ذهبية.

تشير نتائج الأشخاص العاديين في هذه الدراسة إلى أن زمن اكتشاف أو مراقبة الكلمات الهدف (الموّضح في الصورة رقم1) كان الأقصر على مستوى الجملة العادية بالمقارنة مع الجملة غير العادية، وأما الزمن الخاص بالجملة المختلطة فكان هو الأطول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أوقات اكتشاف الكلمة الهدف تنخفض تبعا لتأخر ظهور الكلمة الهدف بالنسبة للجملة العادية وغير العادية، ولكن لا يحدث الشيء نفسه بالنسبة للجملة المختلطة.

فُسرت هذه النتائج على أن البنية التركيبية في الجملة العادية والجملة غير العادية تساعد على اكتشاف الكلمة الهدف، كما أن المعنى الدلالي (Semantic meaningfulness) في الجملة العادية يمنح تأثيرا إيجابيا إضافيا. ويشير انخفاض زمن الاستجابة الملاحظ على حسب موقع الكلمة الهدف في الجملة إلى أن هذه الفوائد تتراكم عندما يبني المستمع تفسيرات تركيبية ودلالية محسنة أكثر عندما تعالج الجملة.

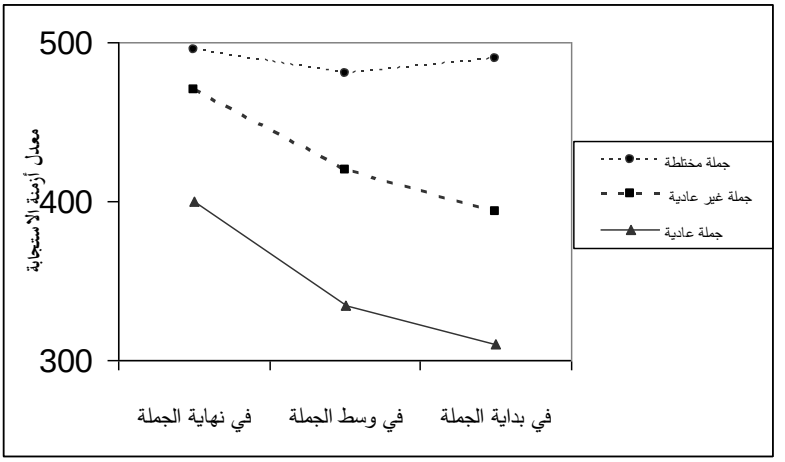

الصورة 1: أزمنة مراقبة الكلمات الخاصة بالأشخاص العاديين للجمل العادية وغير العادية والمختلطة بداية الجملة ووسطها ونهايتها (نقلا عن رندي مارتين)

إن المريضة (كما هو موّضح في الصورة رقم2) قد تحصلت على أوقات استجابة أقصر لاكتشاف الكلمة الهدف بالنسبة للجمل العادية والجمل غير العادية بالمقارنة مع الجمل المختلطة، ولكن على عكس الأشخاص العاديين فإن هذه المريضة لم تظهر أي اختلافات من حيث أزمنة الاستجابة المسجلة بين وضعيات الاختبار الخاصة بالجمل العادية وغير العادية، حيث ينخفض زمن الاستجابة بالنسبة للجمل العادية وغير العادية حسب موقع الكلمة الهدف في الجملة، وبالتالي فقد برهنت المريضة (ب ب) على معالجة مباشرة للبنية التركيبية.

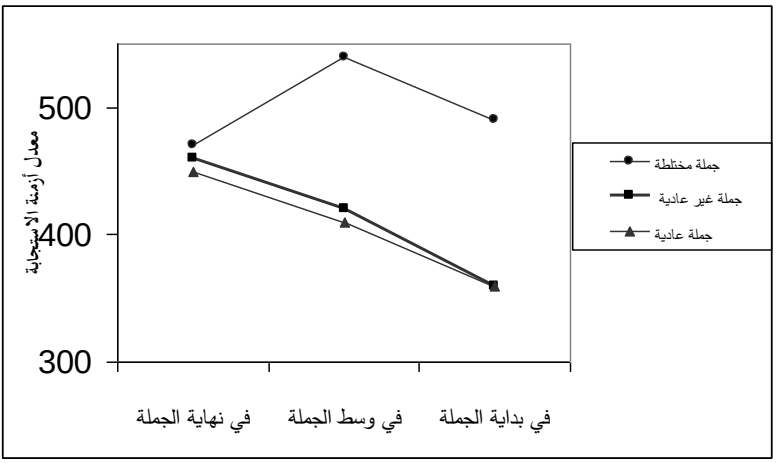

الصورة رقم2: أزمنة مراقبة الكلمات الخاصة بالمريضة (ب ب) للجمل العادية وغير العادية والمختلطة بداية الجملة ووسطها ونهايتها (نقلا عن رندي مارتين)

يعتبر عدم الاستفادة من الجملة العادية بالمقارنة مع الجملة غير العادية بمثابة فشل في المعالجة المباشرة للمعلومات الدلالية. وفي دراسة حديثة لكل من بيردين وسفران[35] لحالة أخرى من الخبل الدلالي (د م) تمكّن هذين الباحثين من تبيان أن أداءات الحالة (د م) على مستوى اختبارات نحوية تستدعي أنواعا عديدة من البنى النحوية قد بقيت في نفس المستوى العالي (95 % من العادي) في الوقت الذي تتدهور فيه أداءات هذه الحالة على مستوى المهمات الدلالية بصورة فضيعة. وتمكّن كل من شوارتز ومجموعة من الباحثين[36]، وكامبلر ومجموعة من الباحثين[37]،

عن طريق مهمة تتطلب الكتابة من خلال كلمات متحدة اللفظ، من تبيان أن الأشخاص المصابين بالألزايمر قادرون على استعمال الإشارات التركيبية (I see vs the sea) بصورة أحسن من الإشارات الدلالية.

تشير البراهين المقدمة إلى حد الآن إلى أن الأشخاص المصابين بالصعوبات الدلالية قادرون على الوصول إلى الخصائص التركيبية للكلمات المفردة (مثال فئة الكلمة)، وهم قادرون أيضا على معالجة بنية الكلمة. ويمكن لنا أن نتساءل عما إذا كان هؤلاء المصابون قادرين على إسناد الأدوار المحورية المبنية على أساس بنى الجمل وعلى أساس العناصر المرفقة للفعل.

من غير الطبيعي أن نتصور بأن الأشخاص المصابين بصعوبات دلالية جسيمة قادرون على النجاح في الاختبارات الخاصة بربط الجملة بالصورة انطلاقا من جملة تقبل الانعكاس من الناحية الدلالية (مثال: يفترس الأسد النمر)، أو من اختيار أحد الصورتين (مثال: الأسد يفترس النمر أو يفترس النمر الأسد) بما أن المريض غير قادر على التمييز بين الأسد والنمر. ولكن تمكّن كل من شوارتز ومجموعة من الباحثين وبريدين وسفران من استخدام نسخة معدّلة لهذه المهمة [38]، وبيّنت نتائج هذه الدراسة بأن القدرات الخاصة بإسناد الأدوار المحورية التي تعتمد على بنية الجملة لا تزال سليمة.

وبالتالي فإن هذه النتائج تدل على أن بعض المفحوصين الذين يعانون من صعوبات دلالية حادة هم قادرون على معالجة البنية النحوية، بما في ذلك الارتباطات العميقة الموجودة في الجمل التي تحتوي على مفعول مفلق، إضافة إلى القدرة على ربط البنية النحوية بالأدوار المحورية حتى وإن كانت ذات دلالة مضطربة بشكل كبير. ومنه يمكن أن نخلص إلى أن بعض المصابين بصعوبات دلالية حادة قادر على معالجة البنية النحوية، بما في ذلك الارتباطات العميقة التي تتضمنها الجمل التي تحتوي على مفعول مفلق، وعلى إسقاط البنية النحوية على الأدوار المحورية المناسبة لها، حتى وإن كانت دلالة الكلمات المعزولة مضطربة بشكل كبير.

2.3. الاحتفاظ بقدرات دلالية سليمة مع اضطراب على مستوى المعالجة التركيبية

يمكن لنا التحدث عد هذا التفكك من ناحية أخرى أي عن المصابين الذين يتمتعون بمعالجة دلالية عادية، ولكنهم مع ذلك يعانون من اضطرابات على مستوى المعالجة التركيبية.

ذكر أوسترين وتيلر[39] حالة المصاب (ج ج) الذي أظهر اضطرابا حادا على مستوى جميع المعالجات التركيبية مع الاحتفاظ النسبي بالقدرات الدلالية المفردية، ومن خلال تجربة عادية للربط بين الصورة والجملة تبيّنت معاناة هذا المريض من اضطراب صعوبة فهم التركيب مع أداءات ضعيفة عندما كانت الصورة المشوّشة تصف الفاعل والمفعول بشكل عكسي (المفعول يقوم بدور الفاعل)، ولكن أداءاته كانت جيّدة عندما احتوت الصورة المشوشة على تبديل مفردي (كلب عوض قط أو ما شابه).

وعلى عكس المرضى المفحوصين من قبل لينبرجر فإن أداءات هذا المريض (ج ج) كانت ضعيفة على مستوى مهمات الحكم النحوي، وحتى على مستوى المهمات المباشرة (On line) الخاصة بمعالجة الكلمات والجمل، وبالتالي فإن هذا المريض قد أظهر تفككا ملحوظا حيث احتفظ بقدراته الدلالية وفقد قدراته التركيبية.

أظهر هذا المريض خلال سلسلة من المهمات المباشرة الخاصة بمراقبة أو كشف الكلمات التي تستوجب معالجة الكلمات ضمن قرائن الجملة عدم اكتراثه بجملة من العيوب: عيوب تركيبية، وعيوب خاصة بأطر الفئات الجزئية (Violations of subcategorization frame)، وعيوب على مستوى الصرف الاشتقاقي والإعرابي، وحتى على مستوى ترتيب الكلمات داخل الجملة[40]، ولكنه رغم ذلك أظهر (كما هو الحال بالنسبة للأشخاص العاديين) معالجة دلالية مسبقة في مهمة اتخاذ القرار المعجمي، وبالتالي فإن هذه الحالة يمكن أن تمثّل النموذج المعاكس للحالة التي درسها هودجس في المهمات المذكورة نفسها[41].

3.3. التفاعلات بين التركيب والدلالة

تقترح المعطيات المستنبطة من دراسة الأشخاص المصابين بإصابات مخية بأن بعض الأوجه الخاصة بالمعلومات الدلالية والتركيبية ممثلة بصورة مستقلة بما أن الواحدة يمكن أن تصاب دون الأخرى، ولكن كما ناقشنا الأمر من قبل فإن مثل هذه

النتيجة أو الحقيقة لا تعني بأن الضوابط التركيبية والدلالية لا تتفاعل مع بعضها البعض أثناء معالجة الجملة. إذ تتوافق نماذج عديدة خاصة بمعالجة الجملة (المستوحاة من الدراسات الخاصة بالأشخاص العاديين) مع التمثيل المستقل للمعلومات التركيبية والدلالية مع تفاعلها أثناء المعالجة.

كما أشرنا إليه في السابق فيما يخص فرضية "صعوبة الإسقاط" فإنه يمكن لنا أن نزعم بأنه فيما يتعلق ببعض المصابين فإن معلوماتهم التركيبية تضعف ولكنها لا تضطرب بشكل كبير. وضمن نموذج بولون يمكن لنا أن نفترض بأن قوى جميع البنى التركيبية تضعف ويترتب عن ذلك أن البنى الأقل شيوعا هي الأكثر تضررا.

إذا افترضنا أن السيرورات المتدخلة أثناء عملية إسناد الأدوار المحورية المبنية على أساس المعلومات الدلالية والتداولية لا تزال سليمة لدى هؤلاء المصابين، فإنه يمكن لنا أن نلاحظ بأن المعلومات الدلالية تسبق المعلومات التركيبية عند إسناد الدور، وخاصة بالنسبة للبنى التركيبية الأقل شيوعا، ولكن عندما تمنح المعلومات الدلالية ضوابط أقل قوة حينئذ يتجلى لنا تأثير البنية التركيبية.

تحصل كل من سفران وشوارنز ولينبرجر في 1998 على نتائج تتلاءم وهذا الإطار النظري، حيث فحصوا أشخاصا عاديين وأشخاصا مصابين بالحبسة (يعانون من صعوبة فهم التركيب الملاحظ في مهمات ربط الصورة بالجملة)، مصنفين على أنهم حبسيون من نوع : بروكا (5)، حبسة حركية (1)، حبسة تحت قشرية (1). استعملت مهمة الجملة الخاطئة (sentence anomaly task) التي كانت تحتوي على ضوابط تركيبية ودلالية متنوّعة، واحتوت جميع الجمل على كلمتين؛ الأولى تلعب دور الفاعل أو المجرب (الفاحص) والأخرى تلعب دور المفعول، واستُخدم نوعان من الجمل تحتوي على:

أ. جمل تعتمد على ضوابط خاصة بالفعل (verb-contrained)؛

ب. جمل تعتمد على البناء (prposition-based) (الجدول 03).

ففيما يخص الجمل التي تعتمد على ضوابط الفعل، كان أحد الاسمين لا يصلح لكي يلعب الدور المحوري الأول للفعل، ولكن الاسم الثاني كان يتلاءم مع كلا الدورين: الدور الأول والدور الثاني المخصص له؛ فعلى سبيل المثال: في الجملة غير المقبولة

«the cat barked at the puppy» بمعنى "ينبح القط على الكلب الصغير"، يمكن للكلب أن ينبح كما يمكن أن يُنبح عليه، ولكن القط لا يمكن إلا أن يُنبح عليه.

وأما فيما يخص الجمل التي تعتمد على البناء، يمكن لكلا الاسمين أن يلعب دور الاسم الآخر، ولكن فيما يخص الجمل غير المقبولة، فإن الجملة كانت غير مقبولة في مجملها؛ فعلى سبيل المثال: في الجملة الآتية: «the insect at the robin» بمعنى "أكلت الحشرة الأرنب" يمكن لكل من الحشرة أن تأكل أو تُؤكل، ولكن من غير المعقول أن تأكل حشرة صغيرة أرنباً.

بالنسبة لكل من الجمل المبنية على أساس الفعل أو التركيب (البناء) قُدمت نسخ عديدة لكل نوع: جمل مبنية للمعلوم، وجمل مبنية، وفاعل مفلق، ومفعول مفلق: تشير النتائج الخاصة بالأشخاص المراقبين إلى أن أزمنة الاستجابة الخاصة بالجمل المقبولة أو المعقولة كانت أقصر على مستوى الجمل التي تحمل فعلا بالمقارنة مع الجمل التي تعتمد على التركيب. ويتفق الباحثون على أن الاختلافات الملاحظة يمكن أن ترجع إلى درجة نسبية التنافس بين الاسمين على مستوى الأدوار الخاصة بالفعل، حيث يمكن لكلا الاسمين أن يلعب دور الآخر، كما هو الحال في الجمل التي تعتمد على التركيب، ومنه فإن توزيع الأدوار يستغرق وقتا أطول بالمقارنة مع الحالات التي لا يستطيع فيها أحد الاسمين إلا أن يلعب دورا واحدا فقط، كما هو الحال في الجمل التي تعتمد على الأفعال.

الجدول 3: أمثلة عن أنواع الجمل المستوحاة من سفران وشوارنز ولينبرجر (نقلا عن رندي مارتين)

أنواع الجمل	الجمل المقبولة	الجمل غير المقبولة
*** الجملة الفعلية (التي تعتمد على ظوابط الفعل)**		
الجملة العادية	The audience was watching the performance شاهد المشاهدون العرض	The cat barkked the puppy نبح القط على الكلب الصغير
الجملة المبنية	My car was demolished by the tornado حُطمت سيارتي من قبل العاصفة	The movie was frightened by the child الفيلم خاف من الطفل

الفاعل المفلق	It was the artist that disliked the painting كان الفنان الذي يكره الرسم	It was the cheese that ate the mouse كان الجبن الذي أكل الفأر
المفعول المفلق	It was children that the crash fightened كان الأطفال الذين أرعبهم الحادث	It was the idea that the professor surprised كانت الفكرة التي فاجأها الأستاذ
*** الجملة التي تعتمد على البناء**		
الجملة العادية	The robin ate the insect أكل الأرنب الحشرة	The insect ate the robin أكلت الحشرة الأرنب
الجملة المبنية	The rat was squashed by the truck سُحق الجرذ من قبل الشاحنة	The frog was swallowed by the fly ابتلعت الضفدعة من قبل الذبابة
الفاعل المفلق	It was the boys who caught the turtle كان الأطفال الذين قبضوا على السلحفاة	It was the worm that swallowed the bird كانت الدودة التي ابتلعت العصفور
المفعول المفلق	It was the boy whom the doctor lifted up كان الطفل الذي حمله الطبيب	It was the boy whom the doctor lifted up هذا القط الذي يحمله الفأر

توافقت المعطيات المتعلقة بالأخطاء هي الأخرى مع فكرة تنافس الأدوار، حيث إن الأخطاء ارتكبت بشكل أكبر على مستوى الجمل التي تعتمد على الفعل (4،7%) مقارنة بالجمل التي تعتمد على التراكيب (3،1%). وبالنسبة للأشخاص المراقبين من الظاهر أنهم كانوا يعانون من صعوبات في كبح الميل إلى تفسير الجمل غير المقبولة من خلال إسناد الأدوار إلى مواضعها (المقبولة من الناحية الدلالية حتى وإن كان التركيب يشير إلى شيء آخر). وبالنسبة للأشخاص المصابين بالحبسة تم تحليل الأخطاء فقط، وأظهر هؤلاء المصابون إفراطا في أثر الأخطاء الذي أظهره الأشخاص

العاديون، حيث إنهم أدوا أداءات أضعف على مستوى الجمل غير المقبولة التي تعتمد على الأفعال مقارنة بأداءاتهم على مستوى الجمل التي تعتمد على التركيب.

يشير نموذج الأخطاء إلى تأثير كبير لملاءمة الدور المحوري في مهمة إسناد الأدوار إلى الأسماء لدى الأشخاص المصابين. وهكذا، حتى بالنسبة للجملة البسيطة المعلومة « The deer shot the hunter » بمعنى "أطلق الأيل النار على الصياد"، فإن المصابين قالوا بأن هذه الجملة مقبولة، وقد يعود هذا القبول إلى أن هؤلاء المصابين قد اعتمدوا في عملية إسناد الأدوار على ضوابط دلالية وليس على أساس البنية التركيبية للجملة، ولكن أداءاتهم على مستوى الجمل التي تعتمد على البناء تشير إلى أن هؤلاء المصابين كانوا حساسين للبنية التركيبية، حيث ارتكبوا أخطاء على مستوى هذا النوع من الجمل الذي يحتوي على ضوابط دلالية ضعيفة في مهمة إسناد الأدوار (تراوحت نسبة الأخطاء بين 12-17% على مستوى الجملة المعلومة والجمل المبنية والجمل التي تحتوي على فاعل مفلق).

تشير هذه النتائج إلى ضعف تأثير البنية التركيبية (وبالتالي ليس إلى الفقد الكلي)، وإلى أهمية الدور الذي تلعبه الدلالة في فهم الجمل. وكما ذكر المؤلفون فإن هذه النتائج تدعم فرضية صعوبة الإسقاط لدى هؤلاء المصابين، وهي نتائج تكشف عن صعوبات في إسقاط الأدوار المحورية على الأدوار النحوية حتى بالنسبة للجمل التي تحتوي على بنى بسيطة و/أو على ترتيب عادي للكلمات داخل الجملة (الجمل المعلومة والجمل مفلقة الفواعل). ومن جهة أخرى فإن هذه النتائج لا تتوافق مع وجهة النظر التي تفترض بأن الأشخاص المصابين بحبسة بروكا لديهم مشاكل فقط في فهم الجمل التي تحتوي على عناصر متحركة نظرا لضعف أداءات المريض على مستوى جميع الجمل غير المقبولة التي تعتمد على الفعل. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن النتائج الخاصة بالمصابين بالحبسة التواصلية والحبسة تحت القشرية كانت مماثلة لتلك التي تحصل عليها المصابون بحبسة بروكا.

من جهة أخرى قدمت الدراسات التي قام بها تيلر حول اكتشاف الكلمات ضمن الجمل من قبل المريض (د أ) براهين أخرى حول التفاعل الحاصل بين الدلالة والتركيب. وتبيّن في دراسة سابقة من أن هذا المريض كان يعاني من صعوبات في البناء التركيبي لأدوات خاصة بالجمل؛ حيث تمكّن تيلر من تبيان أن المريض (د أ) كان

حساسا للتشوهات التركيبية الموضعية (بمعنى أنه كان قادرا على اكتشافها ومثال ذلك: slow very kitchen) في جمل كانت سليمة من الناحية التركيبية ولكنها كانت غير مقبولة من الناحية الدلالية، ولكن حساسية هذا المريض نحو التشوهات التركيبية الموضعية تختفي تماما أمام الجمل التي تحمل معنى. وقد خلص تيلر إلى أنه فيما يخص الأدوات التي تحمل معنى فإن تحليل المريض يرتكز حول استعمال الكلمات التي تحمل معنى وعلى الاستدلال التداولي في بناء تفسير للجملة، ويستعمل على الأقل قليلا من بعض الجوانب الخاصة بالبنية التركيبية.

4. اضطرابات بعض الأوجه الخاصة بالتجميع التركيبي

تعتمد البحوث التي قام بها كابلان وهيلدبرانت[42] وكابلان على نظرية شومسكي الخاصة بالعامل والربط الإلحائي على دراسة صعوبات أو اضطرابات معالجة الجمل، وذلك من خلال المقارنة بين أداءات المصابين الخاصة بفهم الجمل التي تحتوي على "التبعيات المرجعية"، وبين أداءاتهم الخاصة بفهم الجمل التي لا تحتوي على التبعيات المرجعية.

تعود التبعيات المرجعية في هذه البحوث على المركب الاسمي الذي يعتمد فهمه على ارتباطه بمجموع اسمي آخر (أي أن هناك علاقة بين المركب الاسمي الأول والمركب الاسمي الثاني وهذه العلاقة تسمح بفهم المركب الاسمي الأول)، مثل الضمير العكسي والاسم المناسب له، الاسم والضمير المتصل باسم آخر (الذي يعود على الاسم الأول)، أو بين الربط الموجود بين الأثر (الموضع الفاورغ) والمركب الاسمي الذي غيّر من مكانه. وكما توضحه هذه الأمثلة فإن التبعيات المرجعية قد تستوجب مركبات اسمية ظاهرة (حالة اسم/ضمير متصل) أو مجاميع اسمية فارغة (حالة الأثر).

وفي الدراسة التي قام بها كابلان ومجموعة من الباحثين تم إعداد زمرة كبيرة من أنواع مختلفة من الجمل، بهدف فحص قدرات المريض (ك ج) على معالجة الجمل التي تحتوي على عناصر متحركة (أو على آثار) وعلى أنواع أخرى من التبعيات المرجعية، حيث تتطلب التبعيات الأخرى: الضمائر والضمائر المناسبة لها، والجمل التي يُفترض فيها غياب ظهور الفاعل (الضمير المستتر) (وفي الدراسة كابلان استعملت كلمة « PRO » لتعيين الضمير المستتر)، وكانت كانت تحتوي على فعل

متضمَن (ثانوي) غير مصرّف، مثل: Tom persuaded Bill to shave أي أقنع زيد عمروا أن يحلق، و Tom promiced Bill to shave أي وعد عمرا زيدا أن يحلق. وما يمكن ملاحظته من خلال هذه الأمثلة، هو أن تحديد الفاعل بالنسبة للفعل الثاني مرتبط بالفعل الأساسي؛ بمعنى إذا كان الفعل المراقب للمفعول «object control verb» مثل: أقنع، أو إذا كان الفعل المراقب للفاعل مثل: وعد.

الجدول 4: نسب الاجابات الصحيحة الخاصة بالمريض "ك ج" في مهمة التجسيد لكابلان وهيلدبرانت[43]

الجمل التي تحتوي على عناصر متحركة	نسب الإجابات الصحيحة
- الجمل البسيطة * الجمل المفلقة ذات الاسمين، وهي التي تحتوي على مفعول مفلق: It was the monkey that the elephant (trace) kicked. كان القرد الذي أركله الفيل.	11/12
- الجمل الأكثر تعقيدا * الجمل التي تحتوي على (فعل مخصص + 3 أسماء) وعلى مفعول مفلق: It was the monkey that the elephant gave to the goat. كان القرد الذي أعطاه الفيل للتيس.	6/12
* الجمل الموصولة (الفاعل والمفعول): the monkey that the elephant kicked (trace) kissed the goat. كان القرد الذي أركله الفيل (أثر) الذي قبّله التيس.	3/12
- الجمل التي تتطلب الضمير المستتر (pro) والتصريف * الجمل البسيطة التي تحتوي على (pro):	

• مراقبة المفعول: Tom persuaded bill (pro) to shave. أقنع توم بيل أن يحلق. • مراقبة الفاعل: Tom promised Bill (pro) to shave. وعد توم بيل أن يحلق. * الجمل البسيطة ذات الضمائر العكسية: Bill shaved himself حلق بيل نفسه (شعره) * الجمل التي تجمع بين (pro) والضمائر العكسية: Bill promised Tom (pro) to shave himself وعد بيل توم أن يحلق لنفسه	24/24 19/24

أظهر (ك ج) صعوبة واضحة على مستوى مهمة تجسيد الأدوار (عن طريق الدمى) الخاصة بعدة بنى تتطلب العوامل المتحركة، ولكن وكما هو موّضح في (الجدول رقم4) فإن أداءاته كانت متأثرة بتعقيد الجمل التي تستوجب مكوّنات متحركة، إلا أن هذه الأداءات كانت جيّدة على مستوى الجمل التي تحتوي على مفعول به مفلق وفعل متعدٍ واسمين، كما أن أضعف أداءاته كانت على مستوى الجمل التي تحتوي على مفعول به مفلق وفعل مخصص وثلاثة أسماء، وعلى مستوى البنى ذات الفاعل والمفعول الموصولين.

كما أن (الجدول رقم4) يبين أن أداءاته كانت جيّدة على مستوى الجمل التي احتوت على pro (ضمير مستتر)، أو على الضمائر العكسية[15]، ولكن هذه الأداءات كانت ضعيفة جدا على مستوى الجمل التي اشتملت على ضمير مستتر وعلى ضمائر عكسية في الوقت نفسه. ونظرا لبروز تأثير عامل التعقيد فإنه لا يمكن لأحد أن يزعم بأن هناك تشوها تاما للمعارف، ومثال ذلك: معالجة الجمل التي تحتوي على مركبات اسمية فارغة.

فسّر كابلان ومجموعة من الباحثين هذا النوع من النتائج على أنه إشارة إلى محدودية القدرة على التحليل التركيبي، وافترض هؤلاء الباحثون بأن هناك عوامل

عديدة تساهم في تحديد مقتضيات القدرة (Capacity demands) أثناء التحليل التركيبي، تتمثل في:

أ- يجب تحديد المركبات الاسمية الفارغة المتعلقة بمعالجة المركبات الاسمية المملوءة؛

ب- يجب أخذ مركبات اسمية بدون إسناد أدوار محورية لها، وفي الوقت نفسه تسند الأدوار المحورية إلى مركبات اسمية أخرى؛

ت- البحث عن طول البنية التركيبية لتحديد إسقاط التبعيات المرجعية.

وحتى وإن استطاع المريض (ك ج) التحكم في أحد مقتضيات القدرة، فإن كفاءاته تتدهور عندما تجتمع هذه المقتضيات (متطلبين أو أكثر). وتجدر الإشارة إلى أن ضعف مقتضيات القدرة الخاصة بالتحليل التركيبي لدى المريض (ك ج) لا يمكن أن يُرد إلى اضطراب عام على مستوى مدى الذاكرة اللفظية، لأن أداءاته على مستوى مجموعة كبيرة من المهمات الخاصة بمدى الذاكرة (span tasks) كانت ضمن العادي (الشبكة المعيارية).

وذكر كابلان وهيلدبرندت حالات أخرى لمرضى كانوا يعانون من اضطرابات خفيفة ومن اضطرابات أكثر حدة على مستوى البطارية السابقة الخاصة بالفهم التركيبي؛ حيث وجد المصابون الذين كانوا يعانون من اضطرابات خفيفة صعوبات على مستوى الجمل التي تحتوي على مركبات اسمية فارغة فقط، في حين وجد المصابون الذين كانوا يعانون من اضطرابات أكثر حدة (حقيقية) صعوبات أكثر على مستوى الجمل التي تضمنت "التبعيات المرجعية" التي تتطلب مركبات اسمية مملوءة وفارغة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه حتى بالنسبة للمصابين باضطرابات خفيفة سجلت اختلافات بين نماذج الأخطاء الخاصة بهم تبعا لأنواع الجمل، وعلى سبيل المثال فإن المريض (ج س) قد وجد صعوبات على مستوى مجموعة متعددة من الجمل الموصولة التي احتوت على مفعول متحرك، ولكن ليس على مستوى الجمل من النوع « NP- raising »: « Joe seems to patrick to be praying » بمعنى "بدى جو لبتريك وكأنه يؤدي الصلاة" أين يجب تفسير فاعل الفعل الأساسي على أنه فاعل الفعل الثاني « to be praying»، وأما المريض (ج ف) فقد أظهر الصورة العكسية.

يقترح الاختلاف الملاحظ على مستوى الصعوبات التي وجدها هؤلاء المصابون أنه يوجد العديد من عمليات التجميع المختلفة والمرتبطة بفهم البنى اللسانية المختلفة، التي يمكن أن تتأثر بطريقة انتقائية (الاحتفاظ بالبعض منها وفقد بعضها الآخر) بسبب إصابة مخية.

اقترح كابلان وهيلدبرندت اقتراحات حول ما قد تكون عليه هذه العمليات ولكنهما وجدا بأن نظريات التجميع النحوي ليست مؤهلة لاستيعاب كل النتائج التي توّصلا إليها. وعلى الرغم من أن تاريخ نشر هذا المقال يعود إلى أكثر من عقد من الزمن فإنه حتى بالنسبة لنماذج التجميع النحوي الحديثة لا تستطيع أن تتحكم في كل البنى المستخدمة في هذه الدراسات.

ركزّت بحوث عديدة في ميدان علم النفس اللغوي على تحليل بعض أنواع الجمل التي كانت تحتوي على بنى مبهمة بهدف تحديد دور المعلومات المعجمية أو المفردية والمعلومات الدلالية في إزالة هذا الإبهام، ولكن النتائج التي توّصل إليها كابلان وهيلدبرندت يمكن أن تكون مفيدة جدا في المساعدة على تحديد مختلف جوانب التجميع النحوي.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع المعطيات المذكورة هنا مستخرجة من مهمة واحدة فقط، ألا وهي مهمة تجسيد الأدوار، حيث إنه بالنسبة لبعض أنواع الجمل كجملة « Patrick promised Joe to pray » طُلب من المفحوص أن يجسد الفعل الثاني (الأخير) للجملة، ولكن وفقا لمناقشة بارنت (Berndt) فإن بعض المفحوصين من الممكن أن يجدوا صعوبات في تفسير وفهم هذه التعليمة بما أن فاعل الفعل الأخير في البنى الخاصة بمراقبة الفاعل (In the subject control and seems) يقع في بداية الجملة كما هو الحال بالنسبة لـ Joe promised Bill to shave، كما أن حركة (action) الفعل الأخير في الجمل الخاصة بفعل مراقبة الفعل لا تحدث بصورة حقيقية وإنما كانت فقط عبارة عن وعد بالحدوث في المستقبل.

وعلى الرغم من أن هذه الصعوبات المحتملة في فهم أو تفسير التعليمات لا يمكنها شرح نموذج الأداءات الخاصة بـ (ك ج) لكابلان سنة 1987، بما أنه تحصل على نتائج جيّدة على مستوى "مراقبة الفاعل البسيط" وعلى مستوى البنى الخاصة

بالمراقبة الفاعل والبنى الظاهرة، إلا أن هذه الصعوبات يمكن أن تكون أساس المعطيات (أو النتائج) الخاصة بمرضى آخرين.

وبما أن الدراسات الأخرى التي نتج عنها نتائج مخالفة انبثقت من خلال الأحكام النحوية، وأحكام الجمل الخاطئة، ومهمات ربط الصورة بالجملة عند لينبارجرال (Linebargerel) سنة 1983 وكابلس (Cupples) وأنجلس (Inglis) سنة 1993، فإنه من المفروض التحقق من أن المصابين الذين وجدوا صعوبات أمام بعض البنى في مهمة التجسيد سيجدون الصعوبات نفسها على مستوى المهمات الأخرى (ربط الصورة بالجملة.. إلخ).

5. الذاكرة العاملة وفهم الجمل

توّصل مياك (Miyake) وكاربنتر (Carpenter) و جاست (Just) سنة 1994 إلى أن أداءات الأشخاص العاديين على مستوى فهم الجمل يمكن أن تصبح قريبة من أداءات الأشخاص المصابين بصعوبة فهم التركيب، وذلك من خلال تغيير تكلفة المهمة من حيث مصادر الذاكرة العاملة؛ حيث عرض هؤلاء الباحثون جملا مكتوبة (بصريا) ذات بنى تركيبية مختلفة على أشخاص عاديين، وقاموا بتغيير سرعة ظهور أو عرض الجمل، حيث إنه عندما يتم عرض الجمل بسرعة على المفحوص الاحتفاظ بقدر عال من المعلومات على مستوى الذاكرة العاملة، وبالتالي فإن مثل هذه المهمة مكلفة أكثر من حيث المصادر المعرفية المتدخلة. وتبيّن أيضا من خلال هذه الدراسة بأن الأشخاص العاديين ذوي القدرات الضعيفة على مستوى الذاكرة العاملة قد وجدوا صعوبات أكبر على مستوى الجمل التي تحتوي على مفعول موصول مقارنة بالجمل التي تحتوي على فاعل موصول، وهذا ما يتوافق تماما مع نموذج الأخطاء الخاص بالأشخاص المصابين بصعوبة فهم التركيب.

كما بيّن كايل (Kail) سنة 1989 بأن الأشخاص العاديين عليهم الاحتفاظ بعلامات التوافق الصرفي على مستوى الذاكرة العاملة عندما يتطلب التوافق ارتباط عنصرين متباعدين عن بعضهما البعض (في الجملة). ومن جهة أخرى برهن بلاكويل (Blackwell) وباتس (Bates) في 1994 بأن أداءات الأشخاص العاديين على

مستوى اكتشاف الأخطاء الخاصة بمدى توافق الفعل مع الفاعل تنخفض عندما كان عليهم الاحتفاظ بأرقام في الذاكرة.

يفترض بعض النماذج الخاصة بمعالجة الجمل أن الوحدات الداخلة اللازمة لإجراءات معالجة الجملة أو الوحدات الخارجة منها تخزن ضمن حواجز (Buffers) في انتظار تكملة المعالجات الأخرى التي تستعمل هذه التمثيلات، وحسب هذه النماذج فإن صعوبات فهم الجمل لا تعود إلى اضطرابات هذه الإجراءات في حد ذاتها، ولكنها ترجع إلى ضعف قدرة الحاجز. وغالبا ما يعاني الأشخاص المصابون من إصابات مخية مصاحبة لاضطرابات لغوية من ضعف قدرات الذاكرة قصيرة المدى، التي تقاس بالأرقام المعيّرة وبمهمات طول الكلمات. وتعتبر القدرة على الاحتفاظ بالمعلومات الفونولوجية من أهم العناصر المكوّنة للاختبارات المعيارية الخاصة بالطول. وفي الوقت الذي تستخدم فيه الأشكال الفونولوجية كوحدات داخلة بالنسبة لآليات المعالجة، فإن لمقتضيات القدرة أثناء الاحتفاظ أثراً في كل مرة يستدعي الأمر الاحتفاظ بكلمات عديدة على شكل تمثيلات فونولوجية في انتظار تطبيق الإجراءات التركيبية أو الدلالية.

تقترح النتائج المتوّصل إليها في ميدان "مدى التذكر" بأن الاحتفاظ بالمعلومات الفونولوجية يكون صعبا بالنسبة لترتيب المعلومات، وبالنسبة للاحتفاظ بالوحدات التي تحتوي على تمثيلات دلالية ضعيفة كما هو الحال بالنسبة للكلمات الوظيفية والمورفيمات المصرفة. أدت هذه الاعتبارات بالباحثين إلى الافتراض بأن المعلومات الفونولوجية تكتسي أهمية خاصة أثناء التحليل التركيبي[44].

ولكن كما تشير إليه التعقيبات التي قام بها مارتين وزملاؤه (Martin;1993, Martin & Romain ; 1994. also Baddeley, Gathercole& Papagno1998)، فإنه يوجد العديد من الأدلة التي تفند الفرضية التي تقول بأن الاحتفاظ بالشكل الفونولوجي يلعب دورا مهما في التحليل التركيبي؛ حيث ذكر بعض البحوث في هذا الميدان العديد من المصابين الذين كانوا يعانون من ضعف في الاحتفاظ ولكنهم على الرغم من ذلك أدوا أداءات عادية على مستوى فهم الجمل المعقدة من حيث التركيب[45].

اتفق كل من مارتين ورومانى على أن هذه النتائج تتوافق مع الفكرة التي تقول بأن التحليل التركيبي والتحليل الدلالي لكل كلمة من الجملة يتمان بمجرد إدراكها، ونتيجة هذين التحليلين هي التي يجب الاحتفاظ بها أثناء عملية الفهم. ومهما كانت متطلبات (أو مقتضيات) القدرة اللازمة للاحتفاظ بنتائج التحليلين (التركيبي والدلالي) فإنه من الواضح أنها تختلف عن تلك التي تتدخل أثناء مهمات الطول (Span tasks)؛ وهو الحال بالنسبة لبعض المصابين الذين كانوا يعانون من صعوبات على مستوى مهمات الطول، ومع ذلك أظهروا أداءات أفضل على مستوى فهم المعلومات التركيبية المكتوبة من أدائهم في المعلومات التركيبية الشفهية[46].

وقد تم تفسير هذه النتائج من قبل على أنها دليل على ارتباط الفهم السمعي (الشفوي) بالاحتفاظ بالشكل الفونولوجي في الذاكرة قصيرة المدى، في حين يفترض بأن العرض البصري للجمل يتطلب تدخل هذا الحاجز الخاص بالذاكرة قصيرة المدى بدرجة أضعف بما أن المريض حر في إعادة قراءة كل الجملة أو جزء منها، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يقرأ حسب سرعته (ها) الشخصية. ولكن وجود حالات تعاني من نفس الصعوبات الخاصة بمدى التذكر مع الاحتفاظ بالفهم السليم للجمل الشفهية جعل من الفرضية التي تقضي بأن الأشخاص الذين وجدوا صعوبات في مهمات الطول، وأظهروا فهما أحسن للجمل المكتوبة مقارنة بالجمل الشفهية يعانون في حقيقة الأمر من اضطراب إضافي يمس الوحدات الشفهية الداخلة أكثر مما يمس الوحدات المكتوبة الداخلة، هي الفرضية الأكثر احتمالا. وعلى سبيل المثال قد تصبح إجراءات المعالجة التركيبية للمريض أبطأ على مستوى الوحدات الشفوية الداخلة، وبهذه الصورة فإن المريض لا يستطيع الاحتفاظ بالوحدات الداخلة في حين أنه بالنسبة للوحدات المكتوبة فإن المريض يأخذ كل الوقت اللازم لمعالجة كل كلمة. هناك إمكانية أخرى لشرح الصعوبات الخاصة بفهم الجمل الشفوية، وهي تكمن في كون المريض يعاني من صعوبة على مستوى التعرف السمعي للكلمة، ويعتبر هذا الأخير من أهم العوامل الخاصة بالتحليل التركيبي.

يفترض مارتين ومجموعة من الباحثين بعض أوجه الاحتفاظ بالمعلومات الفونولوجية، حيث يجد المصابون الذين يعانون من صعوبة في الاحتفاظ بالمعلومات الدلالية المفردية، من مشاكل في فهم الجمل التي يؤجل فيها إدماج معاني

الكلمات المعزولة ضمن تمثيل الجملة حتى نهايتها (مثل: "طويلة جميلة رائعة هي الزرافة") حتى نهاية الجملة مقارنة بالحالة التي تظهر فيها الصفة مباشرة بعد الاسم (مثل: الزرافة طويلة جميلة ورائعة)، وبالتالي فإنه في حالة التأجيل يجب الاحتفاظ بمعنى الصفة لوقت ما إلى غاية إدماج الصفة بالاسم، على عكس الحالات التي تتبع فيها الصفة الاسم حيث يتم الإدماج بصورة فورية، والأمر نفسه بالنسبة للجمل الفعلية حيث إذا سبق الاسم الفعل يتم تأجيل إسناد الأدوار المحورية إلى حين دمج الاسم بالفعل بالمقارنة مع الحالة التي يتبع فيها الاسم الفعل مباشرة.

ومن هذا المنطلق النظري درس مارتين ورومانى (1994-1995) أداءات ثلاثة مصابين في مهمة الجملة الخاطئة؛ اثنين منهما يعانيان من صعوبة في الاحتفاظ بالمعلومات الدلالية المفردية، والثالث يعاني من صعوبات في الاحتفاظ بالمعلومات الفونولوجية، واحتوت الجمل المستعملة صفة أو صفتين أو ثلاث صفات تسبق أو تتبع الاسم أو الفعل. وتشير النتائج إلى وجود أثر كبير لعدد الصفات أو الأسماء التي تسبق الاسم أو الفعل (ولكن لم يلاحظ مثل هذا الأثر عندما تتبع الصفات أو الأسماء الاسم أو الفعل) لدى المصابين الذين كانوا يعانون من صعوبات في الاحتفاظ بالمعلومات الدلالية، في حين لوحظ أثر صغير لعدد الصفات أو الأسماء التي تتبع أو تسبق الأسماء أو الأفعال لدى الشخص المصاب بصعوبة في الاحتفاظ بالمعلومات الفونولوجية ولدى الأشخاص المراقبين أيضاً، وبالتالي فإن إمكانيات الذاكرة القصيرة المدى تلعب دورا حاسما في الاحتفاظ بالمعلومات الدلالية-المفردية قبل إدماجها ضمن معاني الكلمات الأخرى.

يتفق كابلان وواتر حول صغر الدور الذي يلعبه الاحتفاظ الفونولوجي أثناء المعالجة التركيبية، ولكنهما في الوقت نفسه قدما آراء مختلفة نوعا ما حول العلاقة بين أدوات قياس مدى الذاكرة وفهم الجمل. وهما يميزان بين نوعين من إجراءات معالجة الجملة: المعالجة التفسيرية (Interpretative processus)؛ إذ تتضمن المعالجات التفسيرية التحليل التركيبي وإسناد الادوار المحورية والاتساق والخصائص الأخرى لدلالة مستوى الخطاب والجملة، وأما المعالجات ما بعد التفسير فتحتوي على منتوجات المعالجات التفسيرية التي تتطلب بعض المهمات كمهمة التجسيد (Enactment) أو ربط الصورة، وبالاعتماد على العديد من النتائج

المستنبطة من الدراسات الخاصة بالأشخاص العاديين والمصابين التي كانت تفحص آثار قدرة الذاكرة العاملة والذاكرة الخارجية (Extrunous memory) على الفهم. وقد خلص كابلان وواتر إلى أن معالجات ما بعد التفسير (Post interpretative processus) (وليس المعالجات التفسيرية) تتطلب تدخل الذاكرة العاملة التي تفحص من خلال العديد مهمات الطول (أو المدى).

ومن النتائج المهمة لهذه الخلاصة كون الذاكرة العاملة والحمولة الخارجية (Extraneous load) تتفاعل مع عدد من التركيبات في الجملة لتحديد أداء الفهم، حيث أنه من غير الواضح كيف أن (It is unclear why an influence of number of propositions should be relegated to post 'postinterpretive processing)، وكيف يمكن لهم أن يشرحوا النتائج التي توّصل إليها مارتين ورومانى سنة 1994، وهي النتائج الخاصة بالدمج المباشر ضد الدمج المؤجل للمعلومات الدلالية. وبأن الآثار (The effects of this manipulations) تتعلق ببعض خصائص أداءات مدى الذاكرة لبعض الأشخاص المصابين بالحبسة.

اقترح مياكو جاستوكابنتر سنة 1994 طريقة أخرى لتناول موضوع الذاكرة العاملة وصعوبات معالجة الجملة؛ إذ يعتمد هذا التناول على نظرية جاست وكاربنتر (في 1992) التي تقول بأن هناك قدرة واحدة للذاكرة العاملة خاصة بجميع خصائص فهم الجملة (تتضمن سيرورات المفردية والدلالية والتركيبية والخطابية)، وأن هناك فوارق فردية لدى الأشخاص العاديين على مستوى هذه القدرة.

وحسب ميياك ومجموعة من الباحثين فإن الأشخاص المصابين بالحبسة يوجدون على درجة أسفل من الأشخاص العاديين في سلم القدرة (الخاصة بالذاكرة العاملة)، وبالتالي فإن نموذج الصعوبات (الخاصة بفهم الجملة) المختلف من حيث النوع الخاص بالأشخاص المصابين بالحبسة يختلف (من الناحية الكمية فقط وليس من الناجية الكيفية) عن ذلك النموذج الخاص بالأشخاص العاديين، ولكن وكما أكد عليه مارتين (1995 b)، وكما هو ظاهر من خلال العديد من البحوث فإن هناك تفككا مزدوجا بين المعالجة التركيبية والمعالجة الدلالية، وحتى على مستوى المعالجة التركيبية فقد وُجد تفكك مزدوج على مستوى فهم أنواع مختلفة من

الجمل[47]، وبالتالي فإنه لا يمكن إسناد جميع صعوبات فهم الجمل إلى ضعف عام على مستوى القدرة.

ولكن السؤال المطروح هو إمكانية اعتبار الصعوبات التي يعاني منها المصابون صعوبات خاصة بالقدرة (Capacity deficits)، وقد ناقش كابلان ومجموعة من الباحثين هذا الأمر من قبل واقترحوا صعوبات متعلقة بالقدرة الخاصة بالمعالجة التركيبية لتفسير نموذج الفهم الخاص بالمريض. وتتمثل إحدى الصعوبات العامة المتعلقة بالتناول الخاص بالقدرة في صعوبة عزل صعوبات القدرة عن فعالية أو قوة معالجة الآليات في حد ذاتها.

في الجزء الأول من هذا المقال، ناقشنا النتائج التي أشارت إلى التفاعل بين المعالجة التركيبية والمعالجة الدلالية مع ضعف الوحدات الداخلة من المعالجة التركيبية لدى بعض المصابين، وفي بعض الأحيان يجب استبعاد مبرر القدرة لشرح هذه النتائج؛ فعلى سبيل المثال يمكن الافتراض بأن المريض (د أ) الذي فحصه تيلر يعاني من ضعف القدرة الخاصة بمعالجة الجمل، وهكذا عندما يستنزف التحليل الدلالي هذه القدرة يبقى منها القليل فقط للمعالجة التركيبية.

وبالنسبة للدراسة التي قام بها تيلر مثلا، يمكن الافتراض بأن الجمل غير الصحيحة تستنفذ كمية كبيرة من القدرة من أجل إسناد الأدوار المحورية، وذلك بسبب عدم وجود أي جملة مقبولة، وهو الشيء الذي يؤدي إلى بقاء قدرة أقل وبيس أكثر للتحليل التركيبي. وبالنسبة للحالة التي عرضها سفران في 1998 يمكن أن نتنبأ مقدما بأن الجمل غير المقبولة التي تعتمد على الأفعال (implausible verb constrained) تتطلب قدرة أقل للرفض بالمقارنة مع الجمل غير المقبولة التي تعتمد على التركيب (implausible propositions based sentence) بما أن أحد الأسماء سيخترق الحدود الدلالية للدور الذي يلعبه الفعل المالئ (verb role fillers).

- علاج صعوبة فهم التركيب

قدمت البحوث الأولى التي اهتمت بدراسة اضطرابات فهم التركيب تفسيرا بنيويا لهذه الاضطرابات، فاضطرابات فهم التركيب من هذا المنظور ناتجة عن فقد القدرة على استخراج المكوّنات التحتية للجملة من خلال العلامات الصرفية التركيبية، وبالتالي كان العلاج يرتكز حول تطوير المهارات البنيوية للمريض من خلال

تعويده على استعمال مكوّنات تركيبية معقدة شيئا فشيئا، ولكن أعيد النظر في هذه الفكرة عندما توصلت شوارتز ومجموعة من الباحثين إلى سلامة الحكم النحوي لدى أشخاص مصابين بالحبسة، كانوا يعانون من اضطراب التفكك النحوي على مستوى التعبير واضطراب فهم التركيب على مستوى الفهم، وبالتالي فإن هؤلاء المصابين قادرون على أخذ الخصائص البنيوية للجملة بعين الاعتبار، واقترح هؤلاء الباحثون فرضية "صعوبة الإسقاط" (التي ذكرناها سابقا)، حيث إن المصابين لا يعانون من اضطراب يخص القدرات البنيوية ولكنه يمس القدرات التفسيرية؛ فالمصابون قادرون على القيام بتحليل بنيوي صحيح للجملة المسموعة، وإسناد الوظائف التركيبية للمكوّنات المحددة، ولكنهم يجدون صعوبة في استغلال نتائج هذا التحليل لإعطاء تفسير دلالي للجملة، وبالتالي فإن العلاج لا يكمن في إعادة إرساء كفاءات التحليل البنيوي للجمل لدى المريض، وإنما يجب العمل في مستوى أعمق؛ يتم فيه الربط بين التركيب والدلالة، وبصورة أخص يتم فيه إسقاط أو تحويل البنى التركيبية إلى بنى محورية.

- العلاج النغمي الإيقاعي

يعتبر العلاج النغمي الإيقاعي من الوسائل العلاجية الخاصة باضطرابات فهم الجمل وخاصة بالنسبة للكلمات الوظيفية والإعراب الصرفي، وذلك بهدف التشديد على العلامات التركيبية الخاصة بالفهم من خلال التناول الكلاسيكي لـ (Helm-Estobooks. Helpss) التي يمكن أن تستعمل أيضا في حالة وجود صعوبات خاصة بالذاكرة العاملة تسببت في ظهور اضطراب في فهم الجمل.

- العلاج القاموسي (Byng)

تعمل هذه الوسيلة على استرجاع الوحدات المعجمية من خلال ربط علاقات تجمع بين هذه الوحدات والمعنى الخاص بها، حيث يعرض المعالج على المريض سلسلة من الكلمات المترادفة ثم يطلب الفاحص من المفحوص أن يربط كلمة ما بالكلمة المترادفة المناسبة لها بالرجوع إلى القاموس حيث يمكن الاطلاع على معاني جميع الكلمات.

- خاتمة

كما عرضنا في المقدمة، فإن نتائج دراسة صعوبات فهم الجمل لدى الأشخاص المصابين بحبسة بروكا في السبعنيات أدت إلى اهتمام كبير لدى المختصين في علم النفس اللغوي وفي اللسانيات، حيث بدى وكأن هذه النتائج أعطت دعائم صلبة لوجود جهاز مستقل للمعالجة التركيبية. وقد تبين بأن استخلاص هذه الخلاصة من المعطيات أو النتائج المستنبطة من الفئات العيادية للأشخاص المصابين بحبسة بروكا خطأ، ولكن، وكما أظهرت النتائج التي عقبت، فإن هؤلاء المصابين قد برهنوا على الاحتفاظ بالقدرات التركيبية عندما فحصوا على مستوى الأحكام النحوية.

وإذا انتقلنا من الحجج التي تميز صعوبات الفهم انطلاقا من الفئات العيادية (clinical categories) إلى تقدير المعطيات المستمدة من الحالات الفردية، تتجلى لنا البراهين الدالة على استقلال أو عزل التركيب عن الدلاليات، حيث أن حالات الخرف المذكورة (التي كانت تعاني من صعوبات دلالية متعددة) كانت قادرة على معالجة أكثر البنى التركيبية تعقيدا كدراسة بريدين وسفران في 1999. وقد أظهرت حالات حبسية معاكسة سلامة المعالجة الدلالية مع وجود اضطرابات على مستوى معالجة التركيب كوشرين وتيلر في 1995، ولوحظ هذا التفكك على مستوى مهمات المعالجة المباشرة والمؤجلة.

تدعم هذه المعطيات نظريات معالجة الجملة التي ترى بعزل (أو تمييز) التمثيلات الخاصة بالتركيب عن المعلومات الدلالية كدراسة بولان في 1997، وهي في الوقت نفسه تمثل عائقا بالنسبة للنظريات التي تزعم بأن جميع المعلومات التركيبية ممثلة معجميا أو مفرديا مع المعلومات الدلالية.

وبالإضافة إلى هذا التمييز الواسع بين المعالجتين التركيبية والدلالية، فإن البراهين المستنبطة من الأشخاص المصابين بإصابات مخية تدعم تمييزات دقيقة على مستوى مكونات معالجة الجملة.

ووفقا لما توّصل إليه لينبارجر في 1990، فإن بعض المصابين كانوا قادرين على إصدار أحكام نحوية صحيحة خاصة بأنواع مختلفة للبنى التركيبية، في حين أن أداءاتهم كانت ضعيفة (Near chance) على مستوى مهمات ربط الصورة بالجملة للجملة المبنية البسيطة. وهذا التفكك يدعم التمييز بين المعالجات أو السيرورات

التي تدعم تحديد التنظيم البنوي للجملة، وتلك المعالجات التي تتطلب الربط بين الأدوار النحوية والأدوار المحورية. وهناك أيضا براهين حول التفكك (fractionation) لجوانب (aspects) التمثيل المفردي المستخدمة في التحليل التركيبي مثلما أشار إليه بريدين ومارتين في 1996 عندما ذكرا حالة لمريضة احتفظت بالمعلومات الخاصة بأطر الفئات الجزئية للفعل ولكنها كانت تعاني من اضطرابات على مستوى ربط الأدوار المحورية الخاصة بالأفعال التي كانت تتميز بعلاقات تشابه قوية جدا.

وفيما يخص الاضطرابات أو التشوهات التي تمس بعض عوامل التحليل التركيبي فهناك براهين أقل بشكل أكبر، ولكن الدراسات القليلة التي أجريت في هذا الميدان موجودة، حيث قدم كابلان ومجموعة من الباحثين في 1987، وكابلان وهيلدبرندت في 1988 معلومات هامة على طول هذه الأسطر.

وكما ذكرنا من قبل، فإن جميع المعطيات المقدمة مستمدة من مهمة واحدة، وعليه فإنه من المهم متابعة بعض هذه المعطيات لتحديد ما إذا كان هذا التفكك المزدوج يمكن أن يلاحظ لدى مرضى آخرين عند فحصهم من خلال مهمات مختلفة.

وحتى بالنسبة للحالات التي قدمها كل من كابلان وهيلدبرنت، فإن الصعوبة لم تسجل على مستوى معالجة جميع الجمل التي تستدعي عوامل خاصة للمعالجة التركيبية كما هو الحال بالنسبة لجميع الجمل التي تحتوي على عناصر فارغة، ولكنه يظهر عندما تستدعي الجمل عوامل أخرى معقدة: من الممكن أن تكون هذه النتائج متوقعة، ولكن من غير المحتمل أن تؤدي إصابة مخية إلى الاضطراب الكلي لسيرورة خاصة وتترك كل السيرورات الأخرى سليمة. ولكن من المحتمل أن تؤدي إصابة مخية إلى ضعف قوة الإنتاجات الخارجة من سيرورة ما، ومن الممكن ملاحظة مثل هذا التأثير ضمن ظروف معيّنة.

طيلة هذا المقال ذكرنا معطيات مستمدة من المفحوصين، وكانت مدعمة للنظريات الحديثة الخاصة بمعالجة اللغة التي أظهرت تفاعلا بين التأثير التركيبي والتأثير الدلالي؛ فخلال هذه الدراسات أظهر المصابون عدم اكتراثهم بالبنية التركيبية عندما كانت التأثيرات الدلالية قوية. قد يكون مثل هذه النتائج مدعاة للشك بما أن الصعوبات التركيبية يمكن أن تتضاءل في حالة ما إذا فُحص المصابون بأدوات تستدعي تدخلا ضئيلا للدلالة أو الضوابط الأخرى، ولكن إذا استبعدنا

الفكرة التي تقضي بوجود كلي للصعوبات التركيبية أو بغيابها الكلي وسلمنا بأن المسألة مسألة درجات، يمكن لهذه النتائج حينئذ أن تتلاءم بصورة كلية مع الصعوبات التركيبية. ومن الواضح أنه على الرغم من وجود إنجازات لفهم صعوبات معالجة الجمل وأثرها على نظريات الفهم العادي للجمل فإنه لا يزال من الواجب القيام بأعمال كثيرة.

يتميز معظم الدراسات المذكورة بأنها اهتمت بدراسة اضطرابات الفهم لدى أشخاص متحدثين باللغة الانجليزية، وهي لغة تعتمد بشكل كبير على ترتيب الكلمات داخل الجملة نظرا لفقر نظامها الصرفي. وأما عن اضطرابات الفهم الملاحظة على أشخاص ناطقين باللغة العربية، فخلال الدراسة التي قام بها كل من ميموني وجرمة[48] في 2001 تم فحص الفهم الشفهي للجمل من خلال ربط الجملة بالصورة (في الملحق أمثلة حول الجمل المعروضة)، وتمثلت الأدوات المستعملة في أربع صور: صورة تعبر عن الجملة الهدف (مثال: تضرب الأم الفتاة)، وصورة أخرى تحتوي على خلل تركيبي (مثال: تضرب الفتاة الأم).

- الملاحق

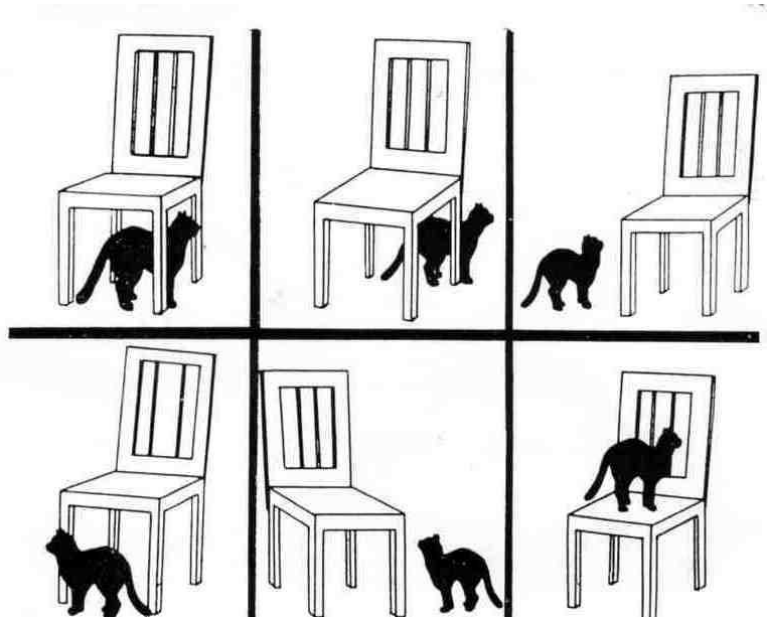

الملحق: فحص الحبسة: اختبار القط والكرسي لأندري أمبريدان (اختبار فهم حروف الإضافة (الكلمات الوظيفية) مثل فوق، تحت، أمام... إلخ [نقلا عن لوكور (A.R Lecours) وهيميت (F.L hemitte) سنة 1979][49].

- الإحالات والهوامش

[1] Berndt, R. S., & Caramazza, A. (1980). A redefinition of the syndrome of Broca's aphasia: Implications for a neuropsychological model of language. Applied Psycholinguistics, 1(3), pp.225-278. https://doi.org/10.1017/S0142716400000552

[2] Chomsky, N. (1981). Knowledge of language: Its elements and origins. Philosophical Transactions of the Royal Society of London.

[3] William Badecker, W., Nathan, P, & Caramazza, A. (1991), Varieties of Sentence Comprehension Deficits: A Case Study, 27(2), pp.311-321. https://doi.org/10.1016/S0010-9452(13)80136-0

[4] قامت لوبوت بعرض إجابات أحد المصابين بحبسة بروكا (حيث إن استعمال مجموعة من حروف الجر من قبل شخص مصاب بحبسة فرنيكي كان عشوائيا تماما).

[5] MacWhinney, B., & Bates, E. (1989), The Crosslinguistic Study of Sentence Processing, Cambridge University Press.

[6] إلا إنه في بعض الأحيان لا يمكن الاعتماد فقط على علامات التوافق وحدها حتى بالنسبة للغات الغنية من حيث الصرف. ومثال ذلك: "جنات تجري من تحتها الأنهار"، بما أن كلا من الاسمين "جنات" و"أنهار" يتوافق مع الفعل "تجري" فإنه من غير الممكن الاعتماد على علامة التوافق ولكن لابد من اللجوء إلى علامة سياق الجملة وعلامة المنطق.

[7] Bates, E., McNew, S., MacWhinney, B., Devescovi, A., & Smith, S (1982), Functional constraints on sentence processing: A cross-linguistic study. Cognition, 11(3) pp.245–299. doi.org/10.1016/0010-0277(82)90017-8

[8] Bates E, Friederici A, Wulfeck B. (1987), Comprehension in aphasia: A cross-linguistic study, Brain and Language, 32(1), pp.19-67. doi.org/10.1016/0093-934X(87)90116-7

[9] - Zurif, E., Swinney, D., & Garrett, M. (1990), Lexical processing and sentence comprehension in aphasia. Cognitive Neuropsychology and Neurolinguistics: Advances in Models of Cognitive Function and Impairment. Mahwah, NJ: Lawrence Earlbaum, pp.123-136.

- Rosenberg, B., Zurif, E., Brownell, H., Garrett, M., & Bradley, D. (1985). Grammatical class effects in relation to normal and aphasic sentence processing. Brain and Language, 26(2), pp.287-303. doi.org/10.1016/0093-934X(85)90044-6

[10] Friederici, A. D. (1985), Levels of processing and vocabulary types: Evidence from on-line comprehension in normals and agrammatics, Cognition, 19(2), pp.133-166.

doi.org/10.1016/0010-0277(85)90016-2

[11] Rigalleau, F& Nespoulous, J-L & Gaonach, D. (1997), La compréhension asyntaxique dans tous ses états « Des représentations linguistiques aus ressources cognitives ». L'Année Psychologique, pp.449-494.

[12] Haarmann, H. J., & Kolk, H. H. J. (1991). Syntactic priming in broca's aphasics: Evidence for slow activation. Aphasiology, 5(3), pp.247–263. doi.org/10.1080/02687039108248527

[13] Hagoort, P. (1989). Decay of syntactic information in language comprehension of agrammatic aphasics. Journal of Clinical and Experimental Neuropsychology, 11(3), pp.357.

[14] Haarmann, H. J., & Kolk, H. H. J, Syntactic priming in broca's aphasics: Evidence for slow activation. Aphasiology. Ibid.

[15] Friederici, A. D., & Kilborn, K. (1989). Temporal constraints on language processing: Syntactic priming in Broca's aphasia. Journal of Cognitive Neuroscience, 1(3), pp.262-272. doi.org/10.1162/jocn.1989.1.3.262

[16] Haarmann, H. J., & Kolk, H. H. J. (1994). On-line sensitivity to subject-verb agreement violations in Broca's aphasics: The role of syntactic complexity and time. Brain and Language, 46(4), pp.493-516. doi.org/10.1006/brln.1994.1028

[17] - Friederici, A. D., & Kilborn, K. (1989). Temporal constraints on language processing: Syntactic priming in Broca's aphasia. Ibid.

-Haarmann, H. J., & Kolk, H. H. J, On-line sensitivity to subject-verb agreement violations in Broca's aphasics: The role of syntactic complexity and time. Brain and Language. Ibid.

[18] Tyler LK, Ostrin RK, Cooke M, Moss HE. (1995), Automatic access of lexical information in Broca's aphasics: against the automaticity hypothesis. Brain Lang. 1995 Feb; 48(2), pp.131-62. doi.org/10.1006/brln.1995.1007

[19] Fodor, J. A., & Garrett, M. (1967). Some syntactic determinants of sentential complexity. Perception & Psychophysics, 2(7), pp.289-296. doi.org/10.3758/BF03211044

[20] Chomsky, N. (1965). Aspects of the Theory of Syntax (50th ed.). The MIT Press.

[21] Slobin, D. I. (1971). Psycholinguistics. Scott, Foresman.

[22] على سبيل المثال يمكن الاطلاع على:

- Just, M. A., & Carpenter, P. A. (1980). A theory of reading: From eye fixations to comprehension. Psychological Review, 87(4), pp.329-354. doi.org/10.1037/0033-295X.87.4.329

- Marslen-Wilson, W., & Tyler, L. K. (1980). The temporal structure of spoken language understanding. Cognition, 8(1), pp.1-71. doi.org/10.1016/0010-0277(80)90015-3

[23] بالنسبة للغة الإنجليزية يمكن إعطاء المثال التالي: "... the defendant examined by " (فحص المدافع من قبل...)، حيث يمكن أن تؤدي هذه الكواشف بالفاهم إلى اعتبار "examined" بشكل خاطئ على أنه الفعل الأساسي (بمعنى فَحَصَ: فعل معلوم) بدلا من اعتباره اسما مفعولا "في اللغة الإنجليزية" (بمعنى فُحص: فعل مبني للمجهول)، والذي يُشكل جزءا من بنية الجملة الموصولة (reduced relative construction)، ولكن عند مصادفة "من قبل" يعاد النظر في هذا التفسير.

[24] - Ferreira, F., & Clifton, C. (1986). The independence of syntactic processing. Journal of Memory and Language, 25(3), 348-368. doi.org/10.1016/0749-596X(86)90006-9

- Frazier, L., & Rayner, K. (1982). Making and Correcting Errors during Sentence Comprehension: Eye Movements in the Analysis of Structurally Ambiguous Sentences. Cognitive Psychology, 14(2), pp.178-210. doi.org/10.1016/0010-0285(82)90008-1

- Rayner, K., Carlson, M., & Frazier, L. (1983). The interaction of syntax and semantics during sentence processing: Eye movements in the analysis of semantically biased sentences. Journal of Verbal Learning & Verbal Behavior, 22(3), pp.358-374. doi.org/10.1016/S0022-5371(83)90236-0

[25] - Boland, J. E., & Boehm-Jernigan, H. (1998). Lexical constraints and prepositional phrase attachment. Journal of Memory and Language, 39(4), pp.684-719. doi.org/10.1006/jmla.1998.2591

- MacDonald, M. C., Pearlmutter, N. J., & Seidenberg, M. S. (1994). The lexical nature of syntactic ambiguity resolution. Psychological Review, 101(4), pp.676-703. doi.org/10.1037/0033-295X.101.4.676

- Spivey-Knowlton, M., & Sedivy, J. C. (1995). Resolving attachment ambiguities with multiple constraints. Cognition, 55(3), pp.227–267. https://doi.org/10.1016/0010-0277(94)00647-4

[26] Spivey-Knowlton, M., & Sedivy, J. C. (1995). Ibid.

[27] بالنسبة للغة الإنجليزية يمكن أن تحمل هذه الجملة معنيين اثنين: المعنى الأول: هو أن شخصا شاهد فتاة عن طريق المنظار، والمعنى الثاني هو أن شخصا شاهد فتاة تحمل منظارا، حيث إن كلمة with تحمل معنيين: عن طريق ويحمل.

[28] - Spivey, M. J., & Tanenhaus, M. K. (1998). Syntactic ambiguity resolution in discourse: Modeling the effects of referential context and lexical frequency. Journal of Experimental Psychology: Learning, Memory, and Cognition, 24(6), pp.1521-1543. doi.org/10.1037/0278-7393.24.6.1521

- Trueswell, J. C., Tanenhaus, M. K., & Garnsey, S. M. (1994). Semantic influences on parsing: Use of thematic role information in syntactic ambiguity resolution. Journal of Memory and Language, 33(3), pp. 285–318. doi.org/10.1006/jmla.1994.1014

[29] Trueswell, J. C., Tanenhaus, M. K., & Garnsey, S. M. (1994). Ibid.

[30] - Breedin, S. D., & Saffran, E. M. (1999). Sentence processing in the face of semantic loss: A case study. Journal of Experimental Psychology: General, 128(4), pp.547-562. doi.org/10.1037/0096-3445.128.4.547

- Hodges, J. R., Patterson, K., & Tyler, L. K. (1994). Loss of semantic memory: Implications for the modularity of mind. Cognitive Neuropsychology, 11(5), pp.505-542. doi.org/10.1080/02643299408251984

- Kempler, D., Curtiss, S., & Jackson, C. (1987). Syntactic preservation in Alzheimer's disease. Journal of Speech & Hearing Research, 30(3), pp. 343-350. doi.org/10.1044/jshr.3003.343

- Schwartz, M. F., & Chawluk, J. B. (1990). Deterioration of language in progressive aphasia: A case study. In M. F. Schwartz (Ed.), Modular deficits in Alzheimer-type dementia, pp.245-296.

- Schwartz, M. F., Marin, O. S., & Saffran, E. M. (1979). Dissociations of language function in dementia: A case study. Brain and Language, 7(3), pp.277-306. doi.org/10.1016/0093-934X(79)90024-5

[31] Hodges, J. R., Patterson, K., & Tyler, L. K. (1994). Loss of semantic memory: Implications for the modularity of mind. Cognitive Neuropsychology, 11(5), pp.505-542. doi.org/10.1080/02643299408251984

[32] Tyler, L. K., Cobb, H., & Graham, N. (1992). Spoken language comprehension: An experimental approach to disordered and normal processing. The MIT Press.

[33]حسب مصطلحات سيبويه.

[34] Note. From:

- Hodges, J. R., Patterson, K., & Tyler, L. K. (1994). Loss of semantic memory: Implications for the modularity of mind. Cognitive Neuropsychology. Ibid.
- Tyler, L. K., Cobb, H., & Graham, N. (1992). Spoken language comprehension: An experimental approach to disordered and normal processing. Ibid.

1. Martin, R. Sentence comprehension, in the handbook of cognitive neuropsychology "What deficits reveal about the humain mind", Edited by Brenda rapp, edition Taylor and Francis Group, 2001.

[35] Breedin, S. D., & Saffran, E. M. (1999). Sentence processing in the face of semantic loss: A case study. Ibid.

[36] Schwartz, M. F., Marin, O. S., & Saffran, E. M. (1979). Dissociations of language function in dementia: A case study. Ibid.

[37] Kempler, D., Curtiss, S., & Jackson, C. (1987). Syntactic preservation in Alzheimer's disease. Ibid.

[38] كان على المفحوص في هذه المهمة أن يستمع إلى جملة واحدة وأن يرى صورة واحدة تحتوي على حيوانين وهما يقومان بحركات ما، وكان على المريض أن يشير بأصابعه إلى أحد هذين الحيوانين. في بعض المحاولات (الخاصة بهذه المهمة) تصف الجملة الصورة بطريقة صحيحة في حين أنه في محاولات أخرى (خاصة بهذه المهمة دائما) تحمل الجملة وصفا عكسيا لما تشير إليه الصورة. وكمثال عن الحالة التي تتوافق فيها الصورة مع الجملة المسموعة «Matching trial» (محاولة التوافق) تُعرض على المفحوص الصورة التي تشير إلى أن "النمر هو الذي يفترس الأسد"، ويستمع المفحوص إلى أن "الأسد يفترسه النمر" والتعليمة "هي أرني النمر". أما في حالة عدم توافق الصورة مع الجملة المسموعة «Non-matching trial» (محاولة عدم التوافق) فإنه تُعرض على المريض نفس الصورة، إلا أنه يستمع إلى الجملة التالية: "النمر يفترسه الأسد" والمطلوب هو "أرني الأسد"، وأظهر جميع المفحوصين في مختلف هذه الدراسات الاحتفاظ أو سلامة القدرات الخاصة بتعيين الحيوان المناسب في محاولات التوافق.

استعمل كل من بريدين وسفران مهمة مماثلة ولكنهما عوض أن يستخدما صورا فإنهما لجآ إلى تجسيد هذه الحركات أو الأفعال من خلال دمى تمثل هذه الحيوانات. احتوت البنى على جمل تضم فاعلا مفلقا؛ مثال: "That's the lion that chased the tiger" (هذا هو الأسد الذي افترس النمر)، أوعلى مفعول مفلق (Object cleft)، مثال: "That's the lion that the tiger chased" (هذا هو الأسد الذي افترسه النمر). بالإضافة إلى الجمل المعلومة والجمل المبنية للمفعول، وحقق هؤلاء المفحوصين نتائج جيّدة على مستوى هذه البنى المعقدة. وبالنسبة لمحاولات عدم التوافق « non-matching trials »، فإن المفحوصين قد اختاروا الحيوان غير المناسب بصورة روتينية، وهذا دليل على أنهم يعتمدون في اختياراتهم على المعلومات التركيبية الموجودة في الجملة، وليس على أساس المعلومات المفردية أو الدلالية.

[39] Tyler LK, Ostrin RK, Cooke M, Moss HE. Automatic access of lexical information in Broca's aphasics: against the automaticity hypothesis. Ibid.

[40] Tyler, L. K., Cobb, H., & Graham, N. Spoken language comprehension: An experimental approach to disordered and normal processing. Ibid.

[41] Hodges, J. R., Patterson, K., & Tyler, L. K., Loss of semantic memory: Implications for the modularity of mind, Ibid.

[42] Caplan. D, Hildebrandt. N, Disorders of syntactic comprehension, MIT Press, 1988. Ibid.

[43] Caplan.D, Hildbrandt.N, Ibid.

[44] - Saffran, E. M., & Marin, O. S. (1975). Immediate memory for word lists and sentences in a patient with deficient auditory short-term memory. Brain and Language, 2(4), pp.420-433. doi.org/10.1016/S0093-934X(75)80081-2

- Caramazza, A., Basili, A. G., Koller, J. J., & Berndt, R. S. (1981). An investigation of repetition and language processing in a case of conduction aphasia. Brain and Language, 14(2), pp.235-271. doi.org/10.1016/0093-934X(81)90078-X

[45] أمثلة عن هؤلاء المصابين في الأمثلة التالية:

Butterworth, Campbell, Howard, 1986; Martin, Blossom-Stach jaffe & Wetzel 1995; Waters, Caplan & Hildebrandt, 1991.

[46] أمثلته:

Romani1994, Baddely & Wilson, 1988 ; Hillis &Caramazza.

[47] مثال: انظر دراسة الحالات لدى كابلان وهيلدبرانت:

Caplan. D, Hildebrandt. N, Disorders of syntactic comprehension, MIT Press, 1988.

Ibid.

[48] Mimouni, Z., & Jarema, G. (1997). Agrammatic aphasia in Arabic. Aphasiology, 11 (2), pp.125-144. doi.org/10.1080/02687039708248460

[49] Ombredane, A., L'aphasie et l'élaboration de la pensée explicite, P 403, Puf, Paris, 1951 ; dessin Laurent Coderre.

- قائمة المصادروالمراجع

* المراجع باللغات الأجنبية

1. Bates E, Friederici A, Wulfeck B. (1987), Comprehension in aphasia: A cross-linguistic study, Brain and Language, 32(1), pp.19-67. doi.org/10.1016/0093-934X(87)90116-7
2. Berndt, R. S., & Caramazza, A. (1980). A redefinition of the syndrome of Broca's aphasia: Implications for a neuropsychological model of language. Applied Psycholinguistics, 1(3), pp.225-278. doi.org/10.1017/S0142716400000552
3. Boland, J. E., & Boehm-Jernigan, H. (1998). Lexical constraints and prepositional phrase attachment. Journal of Memory and Language, 39(4), pp.684-719. doi.org/10.1006/jmla.1998.2591
4. Breedin, S. D., & Saffran, E. M. (1999). Sentence processing in the face of semantic loss: A case study. Journal of Experimental Psychology: General, 128(4), pp.547-562. doi.org/10.1037/0096-3445.128.4.547
5. Caramazza, A., Basili, A. G., Koller, J. J., & Berndt, R. S. (1981). An investigation of repetition and language processing in a case of conduction aphasia. Brain and Language, 14(2), pp.235-271. doi.org/10.1016/0093-934X(81)90078-X
6. Chomsky, N. (1965). Aspects of the Theory of Syntax (50th ed.). The MIT Press.
7. Chomsky, N. (1981). Knowledge of language: Its elements and origins. Philosophical Transactions of the Royal Society of London.
8. Ferreira, F., & Clifton, C. (1986). The independence of syntactic processing. Journal of Memory and Language, 25(3), 348-368. doi.org/10.1016/0749-596X(86)90006-9
9. Frazier, L., & Rayner, K. (1982). Making and Correcting Errors during Sentence Comprehension: Eye Movements in the Analysis of Structurally

Ambiguous Sentences. Cognitive Psychology, 14(2), pp.178-210. doi.org/10.1016/0010-0285(82)90008-1

10. Friederici, A. D. (1985), Levels of processing and vocabulary types: Evidence from on-line comprehension in normals and agrammatics, Cognition, 19(2), pp.133-166. doi.org/10.1016/0010-0277(85)90016-2
11. Friederici, A. D., & Kilborn, K. (1989). Temporal constraints on language processing: Syntactic priming in Broca's aphasia. Journal of Cognitive Neuroscience, 1(3), pp.262-272. doi.org/10.1162/jocn.1989.1.3.262
12. Fodor, J. A., & Garrett, M. (1967). Some syntactic determinants of sentential complexity. Perception & Psychophysics, 2(7), pp.289-296. doi.org/10.3758/BF03211044
13. Haarmann, H. J., & Kolk, H. H. J. (1991). Syntactic priming in broca's aphasics: Evidence for slow activation. Aphasiology, 5(3), pp.247–263. doi.org/10.1080/02687039108248527
14. Haarmann, H. J., & Kolk, H. H. J. (1994). On-line sensitivity to subject-verb agreement violations in Broca's aphasics: The role of syntactic complexity and time. Brain and Language, 46(4), pp.493-516. doi.org/10.1006/brln.1994.1028
15. Hagoort, P. (1989). Decay of syntactic information in language comprehension of agrammatic aphasics. Journal of Clinical and Experimental Neuropsychology, 11(3), pp.357.
16. Hodges, J. R., Patterson, K., & Tyler, L. K. (1994). Loss of semantic memory: Implications for the modularity of mind. Cognitive Neuropsychology, 11(5), pp.505-542. doi.org/10.1080/02643299408251984
17. Just, M. A., & Carpenter, P. A. (1980). A theory of reading: From eye fixations to comprehension. Psychological Review, 87(4), pp.329-354. doi.org/10.1037/0033-295X.87.4.329

18. Kempler, D., Curtiss, S., & Jackson, C. (1987). Syntactic preservation in Alzheimer's disease. Journal of Speech & Hearing Research, 30(3), pp. 343-350. doi.org/10.1044/jshr.3003.343

19. MacDonald, M. C., Pearlmutter, N. J., & Seidenberg, M. S. (1994). The lexical nature of syntactic ambiguity resolution. Psychological Review, 101(4), pp.676-703. doi.org/10.1037/0033-295X.101.4.676

20. MacWhinney, B., & Bates, E. (1989), The Crosslinguistic Study of Sentence Processing, Cambridge University Press.

21. Marslen-Wilson, W., & Tyler, L. K. (1980). The temporal structure of spoken language understanding. Cognition, 8(1), pp.1-71. doi.org/10.1016/0010-0277(80)90015-3

22. Martin, R. Sentence comprehension, in the handbook of cognitive neuropsychology "What deficits reveal about the humain mind", Edited by Brenda rapp, edition Taylor and Francis Group, 2001.

23. Mimouni, Z., & Jarema, G. (1997). Agrammatic aphasia in Arabic. Aphasiology, 11 (2), pp.125-144. doi.org/10.1080/02687039708248460

24. Ombredane, A., L'aphasie et l'élaboration de la pensée explicite, P 403, Puf, Paris, 1951 ; dessin Laurent Coderre.

25. Rayner, K., Carlson, M., & Frazier, L. (1983). The interaction of syntax and semantics during sentence processing: Eye movements in the analysis of semantically biased sentences. Journal of Verbal Learning & Verbal Behavior, 22(3), pp.358-374. doi.org/10.1016/S0022-5371(83)90236-0

26. Rigalleau, F& Nespoulous, J-L & Gaonach, D. (1997), La compréhension asyntaxique dans tous ses états « Des représentations linguistiques aus ressources cognitives ». L'Année Psychologique, pp.449-494.

27. Rosenberg, B., Zurif, E., Brownell, H., Garrett, M., & Bradley, D. (1985). Grammatical class effects in relation to normal and aphasic sentence

processing. Brain and Language, 26(2), pp.287-303. doi.org/10.1016/0093-934X(85)90044-6

28. Tyler LK, Ostrin RK, Cooke M, Moss HE. (1995), Automatic access of lexical information in Broca's aphasics: against the automaticity hypothesis. Brain Lang. 1995 Feb; 48(2), pp.131-62. doi.org/10.1006/brln.1995.1007
29. Saffran, E. M., & Marin, O. S. (1975). Immediate memory for word lists and sentences in a patient with deficient auditory short-term memory. Brain and Language, 2(4), pp.420-433. doi.org/10.1016/S0093-934X(75)80081-2
30. Schwartz, M. F., Marin, O. S., & Saffran, E. M. (1979). Dissociations of language function in dementia: A case study. Brain and Language, 7(3), pp.277-306. doi.org/10.1016/0093-934X(79)90024-5
31. Schwartz, M. F., & Chawluk, J. B. (1990). Deterioration of language in progressive aphasia: A case study. In M. F. Schwartz (Ed.), Modular deficits in Alzheimer-type dementia, pp.245-296.
32. Slobin, D. I. (1971). Psycholinguistics. Scott, Foresman.
33. Spivey-Knowlton, M., & Sedivy, J. C. (1995). Resolving attachment ambiguities with multiple constraints. Cognition, 55(3), pp.227–267. doi.org/10.1016/0010-0277(94)00647-4
34. Spivey, M. J., & Tanenhaus, M. K. (1998). Syntactic ambiguity resolution in discourse: Modeling the effects of referential context and lexical frequency. Journal of Experimental Psychology: Learning, Memory, and Cognition, 24(6), pp.1521-1543. doi.org/10.1037/0278-7393.24.6.1521
35. Trueswell, J. C., Tanenhaus, M. K., & Garnsey, S. M. (1994). Semantic influences on parsing: Use of thematic role information in syntactic ambiguity resolution. Journal of Memory and Language, 33(3), pp. 285–318. doi.org/10.1006/jmla.1994.1014

36. Tyler, L. K., Cobb, H., & Graham, N. (1992). Spoken language comprehension: An experimental approach to disordered and normal processing. The MIT Press.

37. William Badecker, W., Nathan, P, & Caramazza, A. (1991), Varieties of Sentence Comprehension Deficits: A Case Study, 27(2), pp.311-321. doi.org/10.1016/S0010-9452(13)80136-0

38. Zurif, E., Swinney, D., & Garrett, M. (1990), Lexical processing and sentence comprehension in aphasia. Cognitive Neuropsychology and Neurolinguistics: Advances in Models of Cognitive Function and Impairment. Mahwah, NJ: Lawrence Earlbaum, pp.123-136.

Advancement of Tools in the Diagnosis of Childhood Reading and Writing Disorders in Arabic: Development, Validation, and Normalization

إعداد أدوات لتشخيص صعوبات القراءة والكتابة باللغة العربية: التطوير والصديق والتقنين

كهينة لطاد*

Kahina LETTAD

مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية - الجزائر

Scientific and Technical Research Center for Arabic Language Development - Algeria

k.lettad@crstdla.dz

فوزية بدوي

Fouzia BADAOUI

مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية - الجزائر

Scientific and Technical Research Center for Arabic Language Development - Algeria

f.badaoui@crstdla.dz

تاريخ الإرسال: 2024/10/08 - تاريخ القبول: 2024/11/17 - تاريخ النشر: 2024/12/31

الملخص

يتناول هذا البحث تطور الأدوات التشخيصية لصعوبات القراءة والكتابة لدى الأطفال، مع التركيز على تطورها ومدى صدقها وعملية تقنينها. وقد أسهمت التطورات الحديثة في فهم الآليات الكامنة وراء هذه الصعوبات في تطوير أدوات أكثر حساسية ودقة. تُعد عملية التحقق من صدق هذه الأدوات أمرًا ضروريًا لضمان دقتها ومصداقيتها. كما أن عملية التقنين التي تعتمد على عينات ممثلة تُوفر معايير مرجعية تُسهم في التفسير السليم للنتائج. ويهدف هذا النهج المتكامل إلى تحسين دقة التشخيص، مما يُسهل تطبيق تدخلات مخصصة لدعم الأطفال الذين يعانون من هذه الصعوبات.

الكلمات المفتاحية: أدوات تشخيصية؛ عسر القراءة والكتابة؛ اللغة العربية؛ الاضطراب الفونولوجي؛ صدق الاختبار، المعايير العادية.

* المؤلف المراسل: كهينة لطاد

Abstract

This document explores the evolution of diagnostic tools for reading and writing disorders in children, focusing on their development, validity, and normalization. Recent advances in understanding the underlying mechanisms of these disorders have led to more sensitive instruments. Validation of these tools is crucial to ensure their accuracy and reliability. The normalization process, based on representative samples, establishes reference norms for valid interpretation of results. This integrated approach improves diagnostic accuracy, thereby facilitating the implementation of tailored interventions to support affected children.

Key words: Diagnostic Tools; Reading and writing disorders; Arabic language; phonologic disorder; Validity; Normalization.

1. Introduction

Diagnosing reading and writing disorders among children, particularly within Arabic-speaking populations, presents a formidable challenge due to the lack of standardized and normalized tests in the Arabic language. This absence underscores the critical need for developing reliable and valid diagnostic tools that accommodate socio-cultural and linguistic criteria specific to Arabic-speaking communities, enabling accurate diagnosis and effective intervention. Gad Elbeheri highlights the scarcity of dyslexia identification tests in various languages despite its global recognition. This underscores the predominance of studies conducted in English, potentially limiting understanding of dyslexia in other languages and cultures[1]. Smythe and Everatt (2000) underline the global importance of dyslexia assessment and advocate for systematic research to develop culturally and linguistically appropriate diagnostic strategies[2].

One important study conducted by Salah-Eddine Taghlit (2008) provides a descriptive and analytical look into reading and writing disorders, highlighting the challenges faced by students in Arabic schools, particularly focusing on the difficulties in both reading and writing. This study emphasizes the importance of understanding specific learning disorders within the context of the Arabic language [3]

A more general survey of the literature on dysgraphia and dyslexia in Arabic-speaking regions shows that these disorders are often overlooked in the context of Arabic education, with significant gaps in standardized testing and diagnostic tools for these populations[4]

The objective of this study is to delve into the dynamic landscape of diagnostic methodologies, emphasizing their development, validation, and normalization processes tailored for the Arabic language. One of the primary goals is to introduce a diagnostic tool capable of providing reliable and valid

assessments of reading and writing disorders, thereby facilitating effective intervention strategies.

In recent years, significant strides have been made in elucidating the neurocognitive mechanisms underlying reading and writing disorders, highlighting the intricate interplay between linguistic features unique to Arabic and cognitive processing. As noted in the literature, such as the work of Elbeheri and Everatt (2007), These advancements underscore the critical need for culturally and linguistically sensitive approaches in developing diagnostic instruments capable of accurately assessing reading and writing difficulties among Arabic-speaking children. The complexity of the Arabic script, with its unique orthographic and phonological characteristics, necessitates that researchers consider these elements when designing assessments, as emphasized by Haitham Taha[5].

Central to the effectiveness of diagnostic tools is their validation process, which necessitates meticulous scrutiny to ensure the reliability and validity of assessment measures. According to the literature, including studies by Alhamami and al. (2024), the absence of standardized Arabic tests, the validation process must account for socio-cultural and linguistic factors inherent to Arabic-speaking populations[6]. Through rigorous validation studies, researchers aim to minimize diagnostic errors and enhance the precision of assessments, thereby facilitating targeted interventions and support for affected individuals. These efforts are further supported by the findings of Sutaman , and all (2021), who advocate for the integration of local linguistic contexts into assessment frameworks to better serve the needs of Arabic-speaking children[7].

Furthermore, the normalization of diagnostic instruments within Arabic-speaking populations is paramount for establishing a standardized benchmark against which individual performance can be evaluated, and enabling clinicians and educators to interpret assessment results accurately. This

process not only enhances the diagnostic utility of assessment tools but also promotes equity and fairness in evaluating reading and writing skills across diverse Arabic-speaking communities.

The development of a reliable and valid diagnostic tool for reading and writing disorders in Arabic is crucial for facilitating effective intervention and support. By embracing culturally sensitive and linguistically informed approaches, researchers and practitioners can refine diagnostic practices, ultimately empowering educators, clinicians, and families to provide tailored interventions to Arabic-speaking learners grappling with reading and writing difficulties.

The diagnosis of reading and writing disorders in Arabic-speaking children is confronted with distinctive hurdles, primarily stemming from the absence of standardized and normalized assessment tools specifically designed for the Arabic language. This deficiency underscores the pressing need to develop diagnostic instruments that are culturally sensitive and linguistically appropriate, aligning with the linguistic intricacies and socio-cultural contexts prevalent in Arabic-speaking communities. Addressing this gap is essential to ensure accurate identification and effective intervention for children grappling with reading and writing difficulties in Arabic. Therefore, this study endeavors to explore the development, validation, and normalization processes of diagnostic tools tailored for Arabic-speaking populations, aiming to provide insights into enhancing the diagnostic accuracy and intervention efficacy for children with reading and writing disorders in Arabic-speaking contexts.

Given this gap, how can reliable and valid diagnostic tools be developed that account for the linguistic, cultural, and socio-economic specificities of Arabic-speaking populations, enabling effective management of children with these disorders? to address this issue, an overview of reading and writing disorders is provided.

Operational concepts

Dyslexia is a specific learning disability that primarily affects an individual's ability to read, write, and spell, despite having normal intelligence and receiving appropriate educational opportunities. According to the literature, it is often characterized by difficulties with decoding, word recognition, and spelling, which can lead to challenges in academic achievement.

Several researchers define dyslexia as a neurodevelopmental disorder with a hereditary component. Shaywitz et al. (2008) describe it as difficulty in recognizing and decoding words due to differences in the brain's processing of written language. They note that individuals with dyslexia often have normal or above-average intelligence but face persistent challenges in reading fluency and comprehension[8].

The International Dyslexia Association (IDA) emphasizes that dyslexia is not a reflection of a person's intellectual abilities but rather a difference in the brain's ability to process linguistic information. This difficulty is typically related to deficits in phonological processing, which is the ability to manipulate sounds in language, a critical skill for reading and spelling.

Dysorthographia is a specific learning disability that affects an individual's ability to spell words correctly, despite having adequate intelligence and educational opportunities. It is often considered a subtype of dyslexia or a related condition, as it involves difficulties with spelling and written expression, even though the person may have normal cognitive and language skills. While dyslexia primarily impact reading, dysorthographia focuses on difficulties with writing, particularly spelling.

In Miller and Larkin's (2009) study, dysorthographia is described as a condition in which individuals exhibit difficulties with phonemic awareness (the ability to recognize and manipulate sounds in words) and with orthographic knowledge (the rules and conventions for spelling words

correctly)[9] This leads to consistent spelling errors that are not easily corrected through conventional methods.

Research suggests that dysorthographia can result from a combination of cognitive, neurological, and language-processing issues. It is often linked to dysfunction in the brain regions responsible for language processing and memory, specifically affecting areas involved in the mental encoding and retrieval of orthographic information.

According to Snowling (2000), dysorthographia often co-occurs with other specific learning disabilities, such as dyslexia or ADHD, and it can exacerbate difficulties in both academic and social contexts[10]

Phonological awareness refers to the ability to recognize and manipulate the sound structure of spoken language. It is a broad skill set that is crucial for learning to read and write, as it involves understanding the sound units (phonemes) in words and how they combine to form syllables, onsets, and rhymes.

Phonological disorders are related to the system of speech sounds and how sounds are used and organized in the brain

DysTeflexia is the tool developed by the Language Pathology: Diagnosis and Rehabilitation team at the Scientific and Technical Research Center for Arabic Language Development (Algeria)

1.1. Theoretical aspect of the assessment of reading and writing disorders

In the dyslexia assessment process, various metrics are employed to gauge reading proficiency, encompassing accuracy, fluency, as well as phonological and morphological awareness. Syntactic abilities and spelling skills are also scrutinized to comprehensively evaluate language competence. Furthermore, cognitive assessments are utilized to delve into fundamental cognitive

functions such as memory, attention, and processing speed, which significantly influence reading and language aptitude.

To build a valid tool from a cognitive perspective, it is necessary to rely on a specific theoretical model of reading and writing development. This model will guide the evaluator in analyzing the results in order to pinpoint deficient processing procedures. Currently, the majority of tools available within the scope of doctoral theses in Algeria adhere to a cognitive perspective based on the dual-route model developed by Max Coltheart (1983).

In the case of this research, a more recent model sharing certain postulates with the former has been selected: Rym Azzem's model[11], which takes into consideration the Arabic language.

Rima Azzam's research proposes that Arabic-speaking children undergo developmental stages in reading and spelling akin to their English counterparts as proposed by Frith (logographic, alphabetic, and orthographic stages). However, the proficiency levels required for each stage may differ. While basic literacy in Arabic relies on the alphabetic strategy, proficient spelling necessitates mastery of the orthographic strategy or even the grammatical/semantic phase due to the unique grapheme-to-phoneme correspondence in Arabic. Azzam delineates the skills and transitions between strategies and phases for reading and spelling, discussing the dissociation between reading and spelling in Arabic and emphasizing the importance of attending to graphic features. Additionally, it highlights that in Arabic, as children progress to level 2 in spelling, their reading advances to level 3, reflecting the incorporation of context-sensitive rules. Unlike English, Arabic spelling rules rely on semantic and syntactic understanding, with one letter consistently representing the same sound but varying in its written form across contexts. During the orthographic phase of literacy development, children

must acquire a deep understanding of morphological units, the root-pattern system of Arabic, and develop grammatical and semantic knowledge.

This acquisition and utilization of information could be perceived as an advanced level of orthographic skill or could signify a distinct phase, termed the grammatical/semantic phase[12].

This study aims to develop and validate tests for assessing specific reading and writing processes among 3rd, 4th, and 5th-grade students, enabling the identification of deficiencies in reading and writing acquisition among pathological populations. To accomplish this, the subject sample will be required. It will consist of a population of Arabic-speaking, typically developing readers from the first cycle of elementary school (3rd, 4th, and 5th-grade students). This will establish the expected norms for this level of schooling, and, enable the observation of performance distribution disparities between the learners and also, between children with the difficulty of reading and writing.

2. Methods and Materials

The assessment tool, named "Dysteflexia," was developed by the Language Pathology: Diagnosis and Rehabilitation team and is based on the theoretical model of Rima Azzam.

After designing the data for the Dysteflexia assessment tool, an analysis was conducted to verify its validity, stability, and reliability.

To assess the effectiveness of the test, the instruments were tested with 90 students from third, fourth, and fifth grades who spoke Arabic, across various schools in Algeria. The main objective of this trial was to examine and extract psychometric data using the difficulty and ease index, as well as the test item discrimination index, followed by an initial evaluation of the reliability and validity of the scales. The agreement rate among the assessors was calculated

when evaluating the various items of the test. The percentage of responses across the board was as follows:

Table 1: Test Evaluation Criteria Percentage of Responses

93.75%	**Alignment of items with academic level**
100%	**Alignment of content with relevant subject area**
56.25%	**Clarity**
12.5%	**Consistency and length**
68.75%	**Linguistic and scientific integrity**
68.75%	**Acceptance of multiple responses**
75%	**Alignment of test with curriculum**

After analyzing the surveys, the percentages for each element subject to evaluation were calculated. It became apparent that the length of the test was one of the points that received unanimous agreement from the reviewers, necessitating a reduction in the number of items to align with the students' ability to complete the test. The overall percentage for the assessment questions across various test items was estimated at 67.85%. Based on the reviewers' feedback, the necessary adjustments were made to the test.

In the second stage, the final version of the tool was applied to a group of 165 students from each class (3rd, 4th, and 5th grade).

The validity of internal consistency of tests

The internal consistency validity of language tests is assessed by examining the correlation of each test item with the total score of the test itself. The internal consistency of individual items is linked to the overall homogeneity of the test, as higher internal consistency indicates greater test homogeneity. The validity of the test score and subtests is determined by the clarity of score interpretation in relation to the scores on the test battery, from an analytical standpoint. Thus, an item with very low correlation to the total score is

considered unreliable and often measures a function completely different from that measured by the other test items. Internal consistency is measured by calculating the correlation coefficient of each item with the total test score. The study notice positive correlations among all the tests, indicating internal consistency in the content of the diagnostic battery, its construction method, and the objectives outlined in it. These results suggest homogeneity among the various specified tests in the battery.

Test Stability

To measure the stability of the dyslexia diagnosis test, Cronbach's alpha coefficient was used on a sample of 30 elementary school students. The test stability coefficients for its various tasks were as follows:

TABLE 2: Stability Test Result

Split-Half Reliability	Cronbach's Alpha Coefficients	Test Task Stability
0.74	0.87	**Letter Recognition**
0.72	0.89	**Word Recognition**
0.78	0.81	**Word-Picture Association**
0.81	0.82	**Foreign Word**
0.74	0.76	**Synonyms**
0.83	0.93	**Sentence Completion**
0.71	0.85	**Phonological Awareness**
0.72	0.78	**Auditory Discrimination**
0.83	0.84	**Frequent Spelling**
0.78	0.84	**Infrequent Spelling**
0.77	0.83	**Frequent Reading**
0.77	0.82	**Infrequent Reading**
0.83	0.87	**Pseudoword Reading**
0.85	0.88	**Frequent Spelling**
0.77	0.85	**Infrequent Spelling**

0.86	0.95	**Pseudoword Spelling**

In the second stage, the study applied the final version of the tool to a group of 165 students from each class (3rd, 4th, and 5th grade).

The study data underwent evaluation by a panel of experts with diverse backgrounds, including specialists in speech therapy, researchers in education and linguistics, teachers specializing in curriculum, and inspectors, to gather their opinions and make necessary adjustments to the test items. The feedback from the experts helped in refining the test items by removing those deemed inappropriate and replacing them as needed.

2.1. The Components of the Battery

The battery includes linguistic tests covering all linguistic levels, phonological, lexical, semantic, morphological, as well as non-linguistic tests. Furthermore, the battery comprises a test guide, along with an examination booklet intended for the examinee.

The test items comprise frequent words, infrequent words, and pseudowords. Additionally, the length factor and the orthographic complexity factor were taken into account.

- **Phonological Level**
  - **Auditory Discrimination of Words:** This refers to the child's ability to distinguish and perceive auditory differences between words and similar sounds in pronunciation, helping to identify any cognitive disorders at the lowest level of language auditory perception. This test aims to ensure the learner's auditory processing integrity. It consists of a series of similar and dissimilar words presented auditorily to the examinee, who is then asked to determine whether the heard words are similar or dissimilar.

- **Phonological Awareness:** Phonological awareness skills involve recognizing that language is comprised of words, syllables, and sounds, and that these components can be manipulated in various ways, which is closely linked to reading success in the early years of education. The phonological awareness test involves identifying the picture among the four pictures that begins with the same letter as the target picture located at the top.
- **The spelling assessment test :** aims to evaluate the child's phonological memory capacity and adherence to letter sequencing, as well as adherence to spelling rules. To assess the extent of the examinee's retention of phonological sequencing memory, the examinee segments the heard word into letters, respecting their order and sequence within the word. The test includes two lists of words: a list of frequent words and a list of infrequent words.

- **The lexical level**
  - **Reading word lists:** The test involves reading words, whether they are frequent, infrequent, or pseudowords, aiming to understand the approach the learner will adopt in reading. It consists of reading a list of words in one minute while counting the number and type of errors. At this stage of the test, the length, spelling complexity, and grammatical complexity of the words are studied.
  - **Reading the text "The Camel":** The aim is to determine reading speed and accuracy by calculating the number of errors made by

the examinee and the time taken to read. This helps determine the child's actual age in reading as well as identifying the type of reading difficulty the examinee may be experiencing.

- **The semantic level**
  - **Synonym Test:** Consisting of 14 target words and 42 distractor words. Among the three distractor words located below the target word, one of them is a synonym of the target word. It is up to the examinee to find the word that has the same meaning as the target word. For example, the distractors share the same overall morphological structure with the target word (the target word: / **عين**/ assign, the distractors: **جدَّدَ** : renewed, **حِدَادٌ** : mourning, **حَدَّدَ** : defined.
  - **Word-Image Association Test:** Consisting of 13 items, each item composed of 3 words similar in form but different in meaning, accompanied by an image corresponding to one of the words. One of the words represents the label of the image. For example:
  - عَلَمٌ : **flag**
  - عِلْمٌ: **knowledge**
  - عَلَّمَ: **taught**

And the picture is a flag.

- **The morphological level**
  - **Foreign Word Test:** Among three words, determine the word that does not belong to the same semantic field as the previous two words, such as:

قاطرة : **locomotive**

قطار : **train**

قطرة : **drop**

- **Sentence Completion Test:** Present the child with 30 incomplete sentences containing blanks, with the root of the complementary word next to the blank. The student is required to use the provided letters to construct a word that completes the context of the sentence. Such as:

كان إبْراهيم يُرَاقِبُ .....الشَّمْس: (غ، ر، ب)

Ibrahim was watching ..... the sun: (/gh/, /r/, /b/)

Upon forming the word, the examinee adds /waw/"و" before "ر" /ra/ to make the word: غروب (sunset)

- **Comprehension Level**
  - **Spelling Decision Test:** This is a test specifically designed for spelling decisions. It aims to examine the highest level of reading processing. It consists of a passage presented to the examinee for reading, containing words that do not fit into the context of textual comprehension. The examinee is required to read the passage thoroughly, understand it, and then extract the words that are inappropriate for the context of the passage.

- **Writing Level**
  - **spelling tests:** Writing is considered the foundation upon which learners rely in learning to read. To examine this ability, the study have prepared three spelling tests to assess the examinee's ability to use spelling rules, taking into consideration that the content of these tests includes frequent words, infrequent words, and pseudo words.

- **Non-linguistic Tests**

- **Rapid Naming Test:** The Rapid Naming Test aims to ensure access to the mental lexicon. It is an oral test that examines the examinee's phonological retrieval abilities. The test contains 25 categorized images in boxes with 5 columns and 5 rows. The position of the image changes with each row. The examinee is required to name the images as quickly as possible following the direction of reading. If the child pauses for 5 seconds, they are asked to continue naming.
- **Matching Model Test:** This test aims to assess the quality of selective attention and visual-spatial analysis. It includes a set of shapes arranged in sequences, with each sequence containing 5 shapes including one model shape. The examinee is required to find the matching model among the shapes presented to the right of the other shapes.
- **Search for the Intruder***:* The purpose of this test is to assess the quality of selective attention and visual-spatial analysis. The examinee is required to find the intruding shape among the other shapes in the same column.
- **Shape Redrawing Test (Frosting):** This test evaluates the strategy followed by the child and spatial guidance, assessing accuracy in respecting each point. The test is typically used by visual evaluation specialists to observe both tracking and visual agitation. The child's task is to transfer the model located on the right side while respecting the lines with utmost accuracy, which requires establishing a spatial relationship.
- **Bell Test:** Developed by "Gauthier, Dehaut, and Joanette, 1989,"[13] this test is part of the "Odedys" reading assessment. It aims to assess the learner's visual strategies and visual-attentional abilities in searching for the target stimulus. It also

measures visual neglect and visual-cognitive difficulties. The Bell Test includes a board containing 280 black drawings representing common objects: "house, horses, teapot..." distributed throughout the entire board, including 35 bells vertically arranged in 7 columns, each column containing 5 bells. The learner is required to find and ring as many bells as possible within a time limit of two minutes.

The reliability coefficients of the subtests ranged from a minimum of 0.78 to a maximum of 0.95. This indicates that the test developed for diagnosing dyslexia in the Algerian school enjoys a high level of stability, suggesting consistency and coherence among the different subtest items. Therefore, the test is ready for use as a tool for diagnosing dyslexia.

The study resorted to extracting percentiles by comparing the specific results of a student with the results of the normative group using the defined percentile scale across all tests. Through this scale, the threshold at which children with difficulties in learning to read and write are centered was determined, specifically at the tenth percentile or lower. The presence of students extends to the fiftieth percentile, indicating average performance, while the seventy-fifth percentile and above indicate excellence.

Based on the extracted percentiles from the three levels (third, fourth, and fifth), the percentile distribution was defined as follows:

Table 3: percentile distribution

PERCENTILE DISTRIBUTION	QUALITATIVE DESCRIPTION	TYPE OF LEARNING
5-10	Weak	LEARNING DIFFICULTIES (DYSLEXIA)
11-25	Below Average	WEAK LEARNER
26-50	Average	AVERAGE
51-75	Above Average	AVERAGE

76-90	Good	GOOD
95 and above	Superior	EXCELLENT

Analyzing the results extracted from this test allows us to identify the profile of dyslexia, whether it is surface dyslexia, phonological dyslexia, or mixed dyslexia.

3. Case study

To illustrate what can be highlighted with the tool DysTeflexia, we will describe a case, that of Youcef, which is quite prototypical of the variety of profiles that can be encountered in the context of developmental dyslexias.

The child K-Youcef, aged 10 years and 11 months, is the oldest of three siblings, with no pathological history; his psychomotor and linguistic development has shown no anomalies. He is stable within the family. His visual and auditory acuity is normal. Youcef is enrolled in the 4th year of primary school at the state school of Bachdjarrah, Algiers East Province, and has never repeated a year.

The administration of the Raven intelligence test and the Draw-a-Man test indicated preservation of a normal intellectual quotient, estimated at 95 in the Raven test and 92 in the Draw-a-Man test.

K. Youcef was screened for a learning disorder by the psychologist and the speech therapist at the UDS of Bachdjarrah, following which speech therapy support was deemed essential. Thus, a practical application of our DysTeflexia test was carried out for a diagnosis of these written language disorders. The complete administration of the test required 3 sessions.

4. Results and discussion

The forward digit span score, which measures sequential memory, is deficient; the child Youcef obtained a score of 2, meaning a maximum span of 3 digits, and cannot retain more than 3 digits. In contrast, for the backward digit span, he did not achieve any score, despite several attempts. This disorder

indicates a phonological memory impairment in Youcef. The phonological coding in Youcef's short-term memory and working memory is very weak, with scores significantly below average. In terms of visual processing, Youcef shows no difficulties and completed the task in a relatively short time. The same applies to the score of the clock task. The table below shows Youcef's results compared to the average of the control group.

Table 4: Youcef's results in Non-verbal Cognitive Tests compared to the average of the control group

Controls	Case k. Youcef	Tests
		short-term memory
4	2	**forward digit span**
3	0	**backward digit span**
		visual tasks
3.4 (±0.77)	4	**identical drawing**
3.49 (±0.81)	4	**intruder**
28.16 (±4.66)	32	**clock barrage**

In the reading test of the text 'بازل', Youcef obtained a precision index score of 37.58, which is in the pathological range (the 5th percentile), and a speed index score of 101.82, also in the pathological range at the 5th percentile, as he shows a significant delay in reading acquisition (of more than 2 years). This indicates the presence of developmental dyslexia.

In order to determine the type of dyslexia, we conducted a reading test of isolated words (frequent, infrequent, pseudo-word) from the tool DysTeflexia battery. According to the results, the patient Youcef presents a selective disorder in reading and writing pseudo-words, with a score of 3 in reading and 1 in dictation. For infrequent words, he scored 4 in reading and 0 in dictation. These results place him in the 5th percentile compared to the norms for 4th-grade students. In contrast, for frequent words, Youcef scored 15 points in reading and 9 in dictation, which corresponds to a percentile between 25 and

50 in the norms table. This suggests a dysfunction in phonological processing, which may explain his difficulties with short-term phonological memory.

The errors in reading pseudo-words manifest as lexicalization errors, which explains that Youcef relies on the lexical process when reading pseudo-words and infrequent words and does not resort to grapheme-phoneme conversion.

Table 5: Results of Youcef's isolated words reading

Translation	Arabic Word
Door باب	أبّاً
Little قَليل	قيلاً
Match شَوْطٌ	شُواظٌ
Horseحِصَانٌ	حصحص
Sevenسَبْعٌ	سَبَأٌ
Activity نَشَاطٌ	النَشْأَةُ
Folderمِحْفَظَةٌ	مفحظة
Wasكَانَ	كأل
Envelopeظَرْفٌ	ضرء
Fruitفَوَاكِهٌ	فاكِهُةٍ
Animalحَيَوانٌ	حِيُوَانٌ
Intelligenceذَكاءٌ	ذُولٌ

While dictation errors are marked by phonological errors, they manifest as:

Omission of Long Vowels: Among the errors made by the case, there is the omission of long vowels; for example, "فتاة" (girl) becomes "فتة" and "مواصلات" (transportation) becomes "موسلة."

Confusion Between Voiced and Voiceless Letters: Youcef faced difficulty distinguishing between voiceless and voiced letters that share the same

articulation point but differ in quality, such as confusing the letter "س" (s) with "ص" (s) in the word "مواصلات" and "ج" (ž) with "ش" (š).

Adding "ن" Instead of "Nunation": This refers to the confusion where Youcef incorrectly adds a letter or sound in contexts where " Nunation" should be used.

Confusion Between Phonetically Similar Letters: This includes errors where Youcef switches letters that look similar visually, leading to spelling mistakes.

Table 6 : Results of dictating Youcef's words

Dictation	Response
صمتٌ	سمتن
فتاةٌ	فتة
مواصلات	موسلة
مستشفى	مستشف
أرض	أرصن
ذخيراتٌ	دجرتن

Additionally, we did not identify any difficulties in Youcef's ability to recognize letters and words; his scores (10.14) are positioned at the 50th percentile for both assessments, indicating that this patient does not exhibit lexical difficulties or visual processing impairments. However, in the synonym test, Youcef obtained a score of 9, which falls below the 50th percentile. This finding can be interpreted as evidence of the absence of semantic disorders in the aforementioned patient.

In the phonological awareness assessment, the results indicated that the patient achieved 9 correct responses out of a total of 15 in the task of identifying the initial letter corresponding to the target. This score is situated below the 5th percentile, suggesting the presence of a phonological awareness disorder.

Table 7: Phonological awareness test results

Response	Target image
خبز (bread)	قبعة (hat)
نملة (ant)	طبيب (doctor)
زرافة (giraffe)	فيل (elephant)
شاحنة (truck)	حمار (donkey)
فستان (dress)	خاتم (ring)
سلحفاة (turtle)	أذن (ear)

In the context of the oral spelling assessment, which evaluates phonological awareness of letters within words and the awareness of letter elongation, we noted suboptimal performance across both frequency levels (frequent and infrequent words). The patient demonstrated a pathological response time of 5 minutes and 28 seconds for frequent words, with an average time of 2 minutes and 40 seconds per word (1.48). For infrequent words, the response time was 6 minutes and 9 seconds, averaging 2 minutes and 51 seconds per word, with a maximum of 1 minute and 33 seconds. Youcef's spelling difficulties are characterized by omissions, notably a significant absence of long vowel omissions, along with substitution and inversion errors for both frequent and infrequent words. These findings suggest a lack of awareness of the letters contained within words.

Table 8: Oral Spelling Result

عصا	ع	ا	ع	س				
صفر	س	ف	ر	ن				
ذكاء	ذ	ك	Ø	ن				
لاعبان	ل	Ø	ع	ب	Ø	ن		
التّمر	Ø	Ø	ت	م	ر			
تذكّروا	ت	د	ك	ر	Ø	Ø		
صبورة	س	ب	Ø	ر	ت	ن		
لاجئون	ل	Ø	ج	ا	Ø	ن	ل	
مكتبات	م	ك	ت	ب	Ø	ت	ن	

The errors observed in the subject's oral spelling test, which relies on both the lexical and phonological buffers, suggest the potential presence of a buffer phonological impairment. These errors are often manifested as the addition of letters, such as diacritical marks, or the inclusion of extraneous letters, exemplified by the insertion of the letter "L" in the word **"لاجئون" (refugee).**

Such patterns of errors indicate difficulties in phonological processing, given the buffer phonological's critical role in retaining and accurately retrieving phonological information during reading and spelling. These challenges may reflect a deficit in accessing the phonological representations of words or difficulty in managing the phonological processes required for correct spelling.

The errors exhibited by the subject in oral spelling demonstrate a pattern indicative of a phonological awareness disorder. This is evident in the complete omission of long vowels from words, which suggests a deficiency in either perceiving or applying these phonological elements. Such a disorder points to difficulties in manipulating the small phonological units that form the foundation of words, an essential component of phonological awareness.

Furthermore, when dealing with irregular or exceptional words that rely more heavily on the lexical pathway rather than the phonological one, the subject committed phonological errors. This implies an inefficiency in effectively utilizing the lexical store, resulting in phonological-related errors during spelling attempts.

These patterns may reflect a weakness in integrating lexical and phonological processes, highlighting the need for targeted intervention programs. Such programs should focus on enhancing phonological awareness and improving strategies for accessing and utilizing the lexical store efficiently.

- Conclusion

The current study developed and tested a diagnostic battery for dyslexia in a fourth-grade student. The objective was to assess his reading abilities and establish an initial diagnosis within a formal and inclusive educational setting. Our case, Youcef, who is enrolled in fourth grade, suffers from phonological developmental dyslexia, characterized by phonological errors such as omissions, substitutions of voiced/voiceless sounds, and confusion of orthographically similar phonemes, along with a near absence of long vowels.

Youcef's results present a heterogeneous cognitive profile. His poor performance in short-term memory, both forward and backward, suggests difficulties in executive functions and working memory. In contrast, his superior results in visual tasks indicate that he possesses strong visual and perceptual skills.

Overall, Youcef's profile indicates a specific type of dyslexia characterized by difficulties in phonological processing and a reliance on lexical strategies for reading. His struggles with pseudo-words and infrequent words suggest that targeted interventions focusing on phonological awareness and decoding skills may be beneficial in improving his reading abilities.

The patterns of errors observed in Youcef's dictation indicate a profound phonological processing deficit, which affects his ability to decode and encode language accurately. These difficulties are likely interconnected, as challenges in phonological awareness can lead to errors in both spelling and reading.

To support Youcef's development, targeted interventions focusing on phonological awareness, auditory discrimination, and visual processing skills could be beneficial. These strategies may help him improve his ability to

distinguish between similar sounds and letters, ultimately enhancing his overall literacy skills.

In conclusion, this battery not only facilitated the diagnosis of developmental dyslexia but also specified the deficits and thus the type of disorder, along with the nature of the errors made by the child.

- الإحالات والهوامش Citation

[1] Elbeheri , G., Everatt, J., Reid, G., & al Mannai, H. (2006). Dyslexia assessment in Arabic. Journal of Research in Special Educational Needs, 6(3), 143–152. doi: 10.1111/J.1471-3802.2006.00072.x

[2] Everatt, J., Smythe, I., Adams, E., & Ocampo, D. (2000). 'Dyslexia screening measures and bilingualism. Dyslexia, 6, 42–56.

[3] Boukhraz A, & Belkadi N, (2021). Dysgraphia, Terms and Categories – Analytical Descriptive Study. phonetic, 17(2), 245-264.

[4] Taghlit S. (2008). Dyslexia and Dysgraphia: A Descriptive Analytical Study. Journal of Arts and Social Sciences,6, 119-151

[5] Haitham , T. (2013, April). Reading and Spelling in Arabic: Linguistic and Orthographic Complexity. 2013Theory and Practice in Language Studies, 3(5), 721-727.

[6] Alhamami, M., Alduais , A., Alasmari , M., & Qasem , F. (2024). Development and validation of the Arabic children's strong communication scale: a pilot study. Front. Psychol., 15. doi:doi: 10.3389/fpsyg.2024.1380296

[7] Sutaman , S., & Suci Ramadhanti , F. (2021). Optimizing arabic speaking skills based on integration of learning theory framework in higher education. arabiyat Journal Pendidikan Bahasa Arab dan Kebahasaaraban, 8(1), 75-89.

[8] Shaywitz, S. E., Shaywitz, B. A., & Pugh, K. R. (2008). Dyslexia and the Brain: What Does Current Research Tell Us? Science, 325(5938), 1103-1107. https://doi.org/10.1126/science.1171996

[9] Miller, L., & Larkin, R. (2009). The Dyslexic Adult: Interventions, Diagnosis, and Treatment. Wiley-Blackwell.

[10] Snowling, M. J. (2000). Dyslexia. Blackwell Publishing.

[11] Azzam, R. (1993). The nature of Arabic reading and spelling errors of young children. Reading and Writing, 5, 355–385.

[12] Azzam, R. (1993). The nature of Arabic reading and spelling errors of young children. Reading and Writing, 5, 355–385.

[13] Gauthier, L., Dehaut, F., & Joanette, Y. (1989). The Bells Test: A quantitative and qualitative test for visual neglect. International Journal of Clinical Neuropsychology, 11(2), 49–54.

- قائمة المصادروالمراجع Bibliography

* المراجع باللغة الإنجليزية

1. Alhamami, M., Alduais, A., Alasmari, M., & Qasem, F. (2024). Development and validation of the Arabic children's strong communication scale: a pilot study. Front. Psychol., 15. doi: 10.3389/fpsyg.2024.1380296
2. Azzam, R. (1993). The nature of Arabic reading and spelling errors of young children. Reading and Writing, 5, 355–385.
3. Boukhraz A, & Belkadi N, (2021). Dysgraphia, Terms and Categories – Analytical Descriptive Study. phonetic, 17(2), 245-264.
4. Elbeheri, G., Everatt, J., Reid, G., & al Mannai, H. (2006). Dyslexia assessment in Arabic. Journal of Research in Special Educational Needs, 6(3), 143–152. https://doi.org/10.1111/j.1471-3802.2006.00072.x
5. Everatt, J., Smythe, I., Adams, E., & Ocampo, D. (2000). 'Dyslexia screening measures and bilingualism. Dyslexia, 6, 42–56.
6. Gauthier, L., Dehaut, F., & Joanette, Y. (1989). The Bells Test: A quantitative and qualitative test for visual neglect. International Journal of Clinical Neuropsychology, 11(2), 49–54.
7. Haitham, T. (2013, April). Reading and Spelling in Arabic: Linguistic and Orthographic Complexity. 2013Theory and Practice in Language Studies, 3(5), 721-727.
8. International Dyslexia Association (IDA). (2002). Dyslexia Basics. International Dyslexia Association. Retrieved from https://dyslexiaida.org
9. Miller, L., & Larkin, R. (2009). The Dyslexic Adult: Interventions, Diagnosis, and Treatment. Wiley-Blackwell.
10. Shaywitz, S. E., Shaywitz, B. A., & Pugh, K. R. (2008). Dyslexia and the Brain: What Does Current Research Tell Us? Science, 325(5938), 1103-1107. https://doi.org/10.1126/science.1171996
11. Snowling, M. J. (2000). Dyslexia. Blackwell Publishing.

12. Sutaman, S., & Suci Ramadhanti , F. (2021). Optimizing arabic speaking skills based on integration of learning theory framework in higher education. arabiyat Journal Pendidikan Bahasa Arab dan Kebahasaaraban, 8(1), 75-89.
13. Taghlit S. (2008). Dyslexia and Dysgraphia: A Descriptive Analytical Study. Journal of Arts and Social Sciences,6, 119-151.